جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

بعنوان

دور القطاع الخاص في تحسين النمو الاقتصادي بالجزائر
دراسة تحليلية الفترة 1990-2021

من إعداد:
- عبد اللاوي أيوب

تحت إشراف:
د. طيبي خديجة

نوقشت يوم 2025/06/11
أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
د. واسطي أسماء		رئيسا
د. بن ياني مراد		ممتحنا

السنة الجامعية 2025/2024

الشكر والعرفان

الحمد لله و الصلاة و السلام على سيدنا محمد المصطفى الأمين و نحمد الله حمدا جزيلا الذين وفقنا في مشوار دراستنا و نشكره على نعمته و بركته فله الفضل كله لا اله الا هو عليه نتوكل و هو علي العظيم

أشكر أبي و أمي و أخي و أختي

ثم يسرني أن أرفع أسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذه المذكرة التي جاءت ثمرة جهود علمية ومعرفية متواصلة, أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى أستاذتي : المشرفة طيبي خديجة و أيضا الأستاذ زاهي ياسين على ما أولاتني به و أولاني به من توجيه علمي ونقد بنّاء، وصبر في المتابعة، ودعم متواصل خلال جميع مراحل البحث، فلهما مني كل التقدير والعرفان.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص التقدير إلى أساتذة قسم علوم المالية و المحاسبة ، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وخبراتهم طيلة فترة التكوين، فكان لهم الفضل في بناء قاعدة معرفية متينة مكنتني من إنجاز هذا العمل.

وإلى أفراد أسرتي الكريمة، الذين ساندوني معنويًا وماديًا، وذللوا لي الصعاب، أقول: أنتم السند الحقيقي، والدافع الأكبر في مشواري العلمي, أشكر أيضًا كل زملائي وزميلاتي الذين تقاسمت معهم مشوار الدراسة، وما فيه من تعب وتحدٍ، فكانت روح التعاون بينهم دافعًا لمزيد من المثابرة, لكل من علّمني حرفًا، وشجعني، ودفعني إلى الأمام، أقول: شكرًا لكم من القلب.

والله ولي التوفيق.

الإهداء

إلى من غرسوا في قلبي حب العلم، وربّوني على الصبر والكفاح والدي العزيزين

إلى من سهرا الليالي من أجل أن أكون في هذا المقام إلى من كانا ولا يزالان سندي في الحياة إلى والديّ العزيزين :لكما كل الفضل بعد الله، وكل الامتنان مدى الحياة.

فهما سبب في مواصلاتي و مثابرتي على قيام بالأفضل و إلى من تقاسموا معي لحظات التعب والنجاح، إلى أخي و أختي و عائلتي ، الذين كانوا عونًا وسندًا في مسيرتي لكم محبّتي الخالصة وامتناني العميق.

إلى أصدقائي وزملائي، شركاء الدرب الأكاديمي، لكل من ساندني بكلمة، أو نصيحة، أو دعاء، إليكم جميعًا أُهدي هذا العمل المتواضع، تقديرًا وعرفانًا، ووفاءً لما قدمتموه لي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
البسملة	I
الشكر والعرفان	II
الاهداء	**Erreur ! Signet non défini.**
ملخص	VIII
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والقطاع الخاص	1
المبحث الأول: الأسس الرئيسية لنمو الاقتصادي	3
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص	27
الفصل الثاني : دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر	60
المبحث الأول: القطاع الخاص في الجزائر	62
المبحث الثاني : مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الجزائري	91
الخاتمة	112
قائمة المصادر والمراجع	116
الفهرس	125

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان الجدول	الصفحة
01.01	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الإقتصادية	9
02-01	تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية	49
03-01	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	53
01-02	المؤسسات المخصخصة من 1995 الى 2003	67
02-02	عدد المؤسسات الاقتصادية المخوصصة وفقا لكل أسلوب خوصصة في الفترة بين 2001 – 2009	69
03-02	جودة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قانون 17-02	80
04-02	وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2010-2013)	85
05-02	ترتيب الجزائر في هذا المؤشر	87
06-02	مؤشر تنافسية العالمية	89
07-02	يبين تركيبة الانتاج المحلي حسب القطاع القانوني	92
08-02	يبين تركيبة الانتاج المحلي الاجمالي خارج المحروقات حسب القطاع القانوني	93
09-02	يبين تركيبة القيمة المضافة للقطاع العام و الخاص حسب القطاع القانوني% من 2000 – 2020	95
10-02	تركيبة القيمة المضافة للقطاع العام و الخاص خارج المحروقات حسب القطاع القانوني % من 2000-2020	97
11-02	لمساهمة الاستثمار القطاعين العام و الخاص من ناتج المحلي الاجمالي ورأس المال	99

12-02	مساهمة قطاع الخاص و العام في التشغيل من 2000-2020	105

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01.01	تأثير الموارد المادية والبشرية على منحنى إمكانيات الإنتاج	8
02-01	تمثيل الحاجات الأساسية للفرد	14

ملخص

تسعى هذه المذكرة إلى دراسة وتحليل دور القطاع الخاص في تحسين النمو الاقتصادي في الجزائر، انطلاقًا من أهمية هذا الفاعل في تحريك ديناميكية التنمية، خاصة في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ اعتماد خيار اقتصاد السوق, وتمثل هذه الإشكالية محورًا حيويًا في السياسات الاقتصادية الراهنة، حيث تواجه الجزائر تحدي الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد منتج، متنوع وقائم على المبادرة والاستثمار الخاص تناولت الدراسة الإطار النظري للعلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، ثم ركزت على واقع السياسات والإصلاحات والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر, توصلت إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري و ما زالت ضعيفة بسبب ضعف بيئة الأعمال وصعوبات التمويل مما يؤدي إلى ضعف تشغيل ، مشددة على ضرورة إصلاح مناخ الاستثمار وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية :القطاع الخاص، النمو الاقتصادي، الاستثمار، التشغيل ، القيمة المضافة

Abstract

This dissertation aims to study and analyze the role of the private sector in enhancing economic growth in Algeria, based on the importance of this actor in stimulating the dynamics of development, especially in light of the transformations witnessed by the national economy since the adoption of the market economy approach,This issue represents a central focus in current economic policies, as Algeria faces the challenge of transitioning from a rent-based economy reliant on hydrocarbons to a productive, diversified economy based on private initiative and investment , The study examined the theoretical framework of the relationship between the private sector and economic growth, then focused on the reality of policies, reforms, and structural obstacles facing the private sector in Algeria. It concluded that the private sector's contribution remains weak due to a poor business environment and financing difficulties, stressing the need to improve the investment climate and strengthen the partnership between the state and the private sector to achieve sustainable economic growth.

Keywords: **Private sector, Economic growth, Investment, employment , value added**

Résumé

Ce mémoire vise à étudier et analyser le rôle du secteur privé dans l'amélioration de la croissance économique en Algérie, en partant de l'importance de cet acteur dans la dynamisation du développement, notamment à la lumière des transformations qu'a connues l'économie nationale depuis l'adoption du choix de l'économie de marché, Cette problématique constitue un axe central dans les politiques économiques actuelles, alors que l'Algérie fait face au défi de la transition d'une économie rentière basée sur les hydrocarbures vers une économie productive, diversifiée et fondée sur l'initiative privée et l'investissement, , L'étude a examiné le cadre théorique de la relation entre le secteur privé et la croissance économique, puis s'est concentrée sur la réalité des politiques, des réformes et des obstacles structurels auxquels fait face le secteur privé en Algérie, Elle a conclu que la contribution du secteur privé reste faible en raison d'un environnement des affaires peu favorable et de difficultés de financement, soulignant la nécessité d'améliorer le climat d'investissement et de renforcer le partenariat entre l'État et le secteur privé pour parvenir à une croissance économique durable.

Mots-clés : **Secteur privé, Croissance économique, Investissement, emploi , valeur ajoutée**

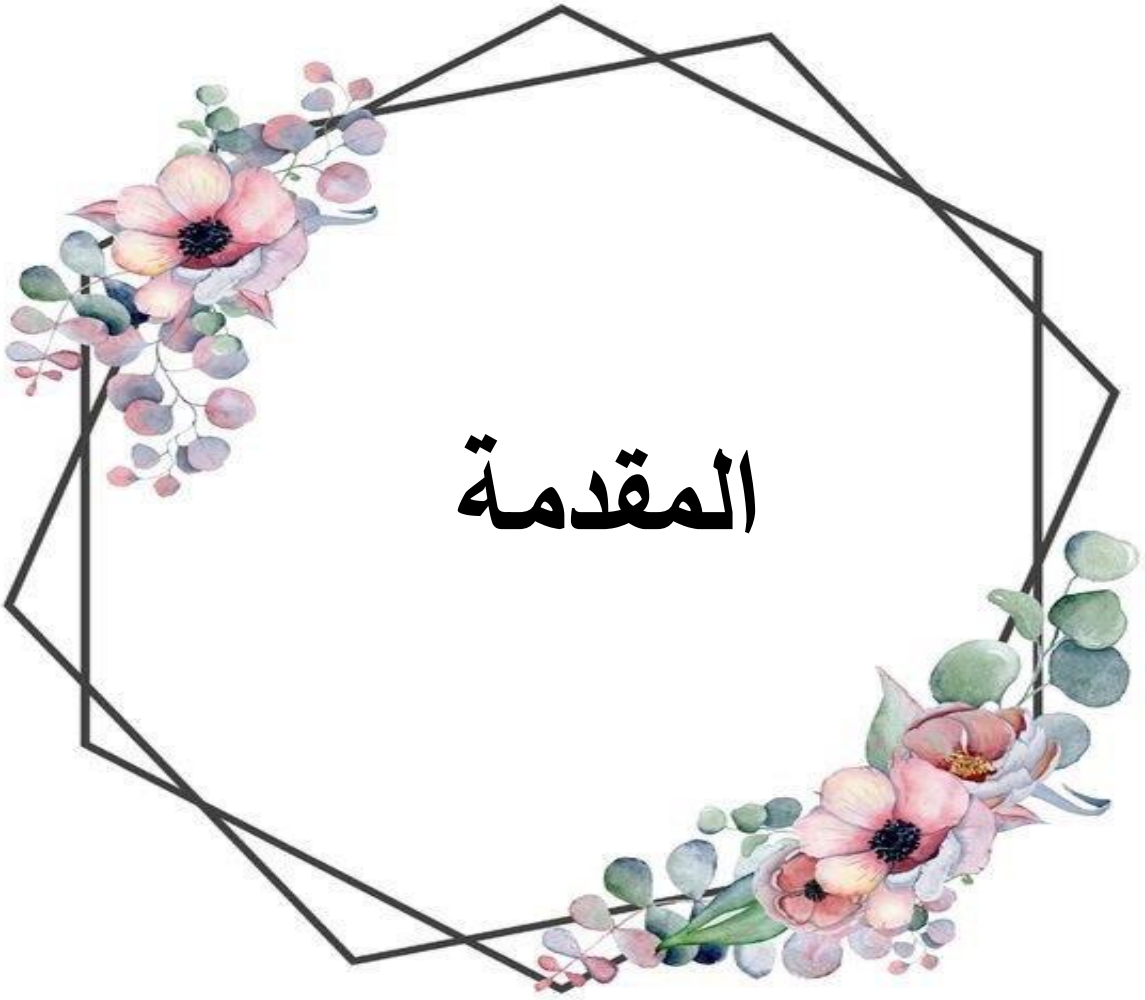

المقدمة

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات الكلية التي تعبّر عن فعالية السياسات الاقتصادية وقدرة الاقتصاد على خلق الثروة وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع, وقد أصبح تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه مختلف الدول، لا سيما في ظل التحديات العالمية المتزايدة والقيود التي تفرضها التقلبات المالية والاقتصادية الدولية, غير أن بلوغ هذا الهدف لا يتأتى إلا من خلال تفعيل كل الفاعلين الاقتصاديين و على رأسهم القطاع الخاص, اذ يُعد القطاع الخاص من أبرز الأدوات الفاعلة في بلوغ هذا الهدف، لما له من قدرة على تعبئة الموارد، دعم المبادرات الاستثمارية، وتعزيز ديناميكية الأسواق, ويزداد هذا الدور أهمية في الدول النامية، لما يتمتع به من مرونة وقدرة على تعبئة الموارد وتنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق القيمة المضافة، بعيدًا عن الأنماط الريعية التقليدية التي أثبتت محدوديتها في تحقيق التنمية المستدامة, وقد فرضت التحولات الاقتصادية الدولية، وتنامي متطلبات التنافسية والانفتاح، الحاجة الملحة إلى إعادة رسم أدوار الفاعلين الاقتصاديين.

الجزائر التي سعت منذ عقود إلى إعادة هيكلة اقتصادها بالانتقال التدريجي من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، عبر جملة من الإصلاحات الهيكلية والقانونية الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص من القيام بوظائفه بكفاءة و في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ التسعينيات، أصبح تعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي هدفًا استراتيجيًا، نظراً لإمكاناته في تحفيز النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن هذا الدور ظل محدودًا نتيجةً لعدة عراقيل مرتبطة بالإطار التنظيمي والمؤسساتي، وضعف مناخ الاستثمار، وصعوبة الولوج إلى التمويل، مما أضعف فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة, وأن الجزائر ومع التحديات الاقتصادية المتراكمة، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في هيكلة الاقتصاد الوطني بما يسمح بإرساء أسس تنموية أكثر ديناميكية ومرونة, ويُعدّ دعم القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار والإنتاج من بين الخيارات الإستراتيجية التي باتت تفرض نفسها, خاصة في ظل محدودية العائدات الريعية وتقلبات الأسواق العالمية, ومن هذا المنطلق، أصبحت الدولة مطالَبة بوضع أُطر تشريعية ومؤسساتية كفيلة بتهيئة مناخ أعمال جاذب، وتجاوز المعوقات التي تعيق فعالية القطاع الخاص.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تحسين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

و لحل هذه الإشكالية لدينا بعض التساؤلات الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الآليات التي من خلالها يساهم القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي؟
- ما هي محددات فاعلية القطاع الخاص في البيئة الاقتصادية الجزائرية؟
- ما أبرز العراقيل التي تواجه هذا القطاع في أداء دوره التنموي؟
- كيف يمكن تفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي أكثر تنوعًا واستدامة؟

ولحل هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

فرضية البحث :

- ضعف مساهمة و فعالية قطاع الخاص في نمو الاقتصادي يعود إلى معيقات بيئية و تشريعية .

أهداف البحث :

- إبراز الإطار النظري للعلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي .
- دراسة تطور القطاع الخاص في الجزائر ودوره في الاستثمار والتشغيل .
- تحليل التحديات التي تحول دون فاعلية هذا القطاع في دعم النمو .
- اقتراح سبل لتفعيل مساهمته ضمن رؤية اقتصادية مستدامة.

أهمية البحث:

- تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الجزائر، وتطوره في ظل السياسات الاقتصادية والإصلاحات المتعاقبة .

- تحليل العلاقة بين نشاط القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، انطلاقًا من معطيات واقعية وتجارب إصلاحية ملموسة .
- إبراز التحديات التي تعيق مساهمة القطاع الخاص في النمو، سواء كانت تشريعية، تنظيمية، أو تمويلية.
- تقديم رؤية تحليلية قد تُسهم في صياغة توصيات عملية لصانعي القرار حول كيفية تفعيل دور القطاع الخاص ضمن إستراتيجية تنموية شاملة.

و للوصول الى هذه الأهداف اعتمدنا على الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا :

الدراسات السابقة :

- **دراسات باللغة العربية :**
- **مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب (2009):**

بعنوان: "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر."مجلة

تهدف هذه الدراسة إلى واقع الاقتصاد الجزائري ومكانة القطاع الخاص في هياكله، وركّزت على أهمية تطوير مناخ الأعمال لتفعيل دور هذا القطاع في دعم التنمية، مشيرة إلى ضرورة تقليص هيمنة القطاع العام وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

- **غربي العيد (2011):**

بعنوان: "أثر تنمية القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999–2009 ." مذكرة ماجستير حللت الدراسة العلاقة بين تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات كمية، وخلصت إلى أن غياب التحفيزات، وغياب بيئة تنافسية، وقصور التشريعات كانت من العوامل المعيقة للمساهمة الفعالة للقطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني .

- **جودي ليليا ورابية فلريا ل (2016) :(بعنوان: "دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر:**

هدفت هذه الأطروحة إلى تحليل مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الجزائرية بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي, توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يواجه تحديات متعددة، منها البيروقراطية وضعف التمويل، مما يحد من فعاليته في دعم النمو الاقتصادي.

عيسى موسى (2018) بعنوان: "إشكالية تمويل القطاع الخاص في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي".

أطروحة دكتوراه ناقشت فيها أثر ضعف التمويل البنكي على تطور النشاط الخاص، وبيّنت أن غياب أدوات تمويل بديلة، مثل الصيرفة الإسلامية، والإقراض الموجه، يُعد من أهم معيقات مساهمة القطاع الخاص في النمو.

زاهي ياسين 2021 بعنوان مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

أطروحة دكتوراه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2017، مع التركيز على تأثير سياسة التحفيز الاقتصادي التي بدأت منذ قانون الاستثمار لعام 1991. تم تقسيم الفترة إلى مرحلتين (1990–2017 و2001–2017) واستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل البيانات .أظهرت النتائج أن القطاع الخاص ساهم في النمو عبر عدة قطاعات مثل الزراعة، الصناعات الغذائية، النقل، الصناعات المعدنية، والإلكترونية، وغيرها. كما لوحظ تحسن في أداء بعض القطاعات خلال الفترة الثانية، خصوصًا البناء، الجلود، والخدمات الموجهة للمؤسسات. ومع ذلك، يظل النمو الاقتصادي الجزائري معتمدًا بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات المملوك للدولة

- دراسات باللغة الأجنبية

Beck & Demirgüç–Kunt (2006) بعنوان: "Small and Medium Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint".

مقال علمي صادر عن مجموعة البنك الدولي، ناقش معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلص إلى أن حرمانها من التمويل يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وأن غياب التمويل يُعد عائقًا رئيسيًا أمام تطوير القطاع الخاص

- **Hadjoudj Abdallah و Tchiko Faouzi (2020):**

بعنوان "Econometric Study of the Impact of Public and Private Investment on Economic Growth in Algeria (1970–2017) :

مقال علمي محكم تهدف الى قياس أثر الاستثمار العام و الخاص على نمو في الجزائر باستخدام نموذج ARDL لتقييم العلاقة بين الاستثمارين العام والخاص والنمو الاقتصادي. توصلت إلى أن كلا الاستثمارين يؤثران إيجابيًا على النمو، لكن الاستثمار الخاص أظهر تأثيرًا أكثر مرونة على المدى الطويل .

- **Faruque Ahamed (2021)**

بعنوان"Impact of Public and Private Investments on Economic Growth in Developing Countries":

ورقة بحتية تهدف تحليل و الدراسة عينة من 39 دولة نامية خلال الفترة 1990–2019، وخلصت إلى أن القطاع الخاص يشكل عاملًا محفزًا للنمو الاقتصادي عندما تتوفر بيئة قانونية ومؤسساتية مستقرة وشفافة كما أظهرت أن غياب الشفافية يضعف أثر الاستثمار الخاص على الناتج الداخلي .

و ما يميز هذه البحث عن هذه الدراسات :

- تركيزها على مفهوم "تحسين النمو الاقتصادي"، وليس فقط "تحقيقه"، مما يجعلها أكثر دقة في تحليل جودة النمو ومدى استدامته في ضوء مساهمة القطاع الخاص .
- دمجها بين التحليل النظري العميق والواقع الجزائري المعاصر، وذلك من خلال دراسة السياسات والإصلاحات الاقتصادية الحديثة وتأثيرها الفعلي على أداء القطاع الخاص.

- تبنيها فرضية غير بديهية، تنطلق من الشك في مدى فعالية القطاع الخاص ضمن الإطار التشريعي والمؤسساتي القائم، بدلًا من افتراض مساهمته الإيجابية كمسلمة

والوصول إلى تلك الأهداف اتبعنا المناهج العلمية التالية :

المنهج الوصفي : اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأداة الأساسية لعرض وتحليل المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث، كالنمو الاقتصادي، القطاع الخاص، والاستثمار, وقد تم استخدام هذا المنهج لتقديم نظرة شاملة حول الإطار النظري، من خلال توصيف الظواهر الاقتصادية وتحليل العلاقات العامة بين المتغيرات، مع الاعتماد على المصادر العلمية المختلفة، كالمقالات، الكتب، والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يسمح بفهم الخلفية النظرية والإحاطة بالأبعاد المفاهيمية للموضوع

المنهج التحليلي : معالجة مختلف جوانب الدراسة، خاصة عند تحليل واقع القطاع الخاص في الجزائر، من خلال تفسير البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمساهمته في النمو، التشغيل، والاستثمار, وقد أتاح هذا المنهج تفكيك العوامل المؤثرة سلبًا أو إيجابًا على دور القطاع الخاص، واستخلاص نتائج مدعومة بالأرقام والمعطيات الرسمية، بما يعزز من موضوعية الاستنتاجات ويمنح الدراسة طابعًا عمليًا وتقييميًا

و لدراسة الموضوع قسمنا البحث إلى فصلين على النحو التالي :

تقسيم البحث:

الفصل الأول: خُصّص لتأطير الجانب النظري للمذكرة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والقطاع الخاص، وعرض مختلف النظريات التي فسّرت العلاقة بينهما، بالإضافة إلى توضيح دور القطاع الخاص في دعم التنمية من منظور اقتصادي كلي، اعتمادًا على التجارب الدولية .

الفصل الثاني: تناول الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الجزائر، من خلال دراسة تطور مساهمته في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع تحليل المعوقات التي تحدّ من فعاليته، مثل ضعف بيئة الأعمال، وصعوبات التمويل، وغياب التنسيق المؤسساتي، وانتهى الفصل بتقديم جملة من التوصيات العملية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والقطاع الخاص

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي والقطاع الخاص من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصادات الحديثة، حيث يمثل النمو الاقتصادي العملية التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وترتبط هذه العملية بالعديد من العوامل، مثل تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي، والنمو السكاني، التي تؤثر مجتمعة على وتيرة التنمية الاقتصادية .

والتي بدورها، يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تحقيق هذا النمو من خلال الاستثمار، خلق فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية والابتكار، إذ يُعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، حيث يساهم في تنويع مصادر الدخل، رفع كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق التنافسية .

وبناءً على ذلك، يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، محدداته ومعاييره، إلى جانب دور القطاع الخاص في تحقيق النمو، مع التركيز على العلاقة التبادلية بينهما وأثرها على الأداء الاقتصادي على المديين القصير والطويل

المبحث الأول: الأسس الرئيسية لنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المواضيع المحورية في الدراسات الاقتصادية، حيث يعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج والدخل القومي, ويشكل هذا النمو أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، نظراً لدوره في تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار والإنتاجية, غير أن مفهوم النمو الاقتصادي يتداخل أحياناً مع التنمية الاقتصادية، مما يستدعي التمييز بينهما وفهم محددات كل منهما, كما أن قياس النمو يعتمد على مؤشرات مختلفة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الدخل الفردي. في هذا الإطار، يتناول هذا المبحث الإطار النظري للنمو الاقتصادي، محدداته، وطرق قياسه، إلى جانب توضيح علاقته بالتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: الفرق بين التنمية الإقتصادية و النمو الاقتصادي

نظرا لوجود ارتباط بين التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي ، فإنه عادة ما يتم حدوث نوع من الخلط بين المفهومين ، و لهذا الغرض سنقوم في هذا المطلب بتوضيح بنوع ما من التفصيل لمفهوم كل من التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي ، ثم إبراز نقاط الإختلاف بينهما، مع التركيز الكلي على النمو الإقتصادي والذي يعتبر من المتغيرات المدروسة في هذه الدراسة و لمعرفة ذلك سنتطرق إلى :

الفرع الأول: ماهية التنمية الإقتصادية

وباعتبار أن التنمية الاقتصادية تشكل أحد المفاهيم الجوهرية في الدراسات الاقتصادية، كان من الضروري التطرق إلى ماهيتها ومضمونها لفهم طبيعتها بشكل دقيق، قبل الانتقال إلى تحديد مفهومها العام والمتفق عليه بين الباحثين والاقتصاديين

أولا : تعريف التنمية الإقتصادية

لفهم ماهية التنمية الاقتصادية، لا بد أولاً من الوقوف على تعريفها كمفهوم مركزي في الأدبيات الاقتصادية :

التنمية في اللغة : من النماء ، و تعني فعل أو إحداث النمو .

و يختلف اصطلاحا من اقتصادي إلى آخر :

حسب Baldwin meier

يعرف التنمية الإقتصادية على أنها : "عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقق معادلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[1].

1. أما في رأي الإقتصادي Kindle berger :

التنمية هي : "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة ، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها[2].

2. تعني التنمية : "تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة و الكفاءة الإنتاجية و حرية الإبداع و الإعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"[3].

3. هي : "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم "[4].

4. هي : سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو.

ووفقا للتعاريف السابقة فالتنمية الإقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

- **الشمولية:** فالتنمية تغيير شامل لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي ، و إنما تمس الجوانب الأخرى الثقافية و الجانب الإجتماعي.
- **المدى الطويل:** التنمية هي عملية الزيادة في الناتج القومي ، و من ثم نصيب الفرد لفترة طويلة من الزمن.
- **التكنولوجيا:** و هي الوسيلة التي من خلالها يتم التغيير من وضع إلى وضع أحسن منه.

---

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، **إقتصاد التنمية نظريات نماذج – استراتيجيات"** ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2012، ص07

[2] اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع السابق ، ص 08

[3] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" الطبعة الأولى،** دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013 ، ص65

[4] نفس المرجع ، صفحة سابقا

ثانيا : أهمية التنمية

إن التنمية الإقتصادية هي العامل الأساسي التي من خلاله يتم رفع مستوى معيشة السكان، وبالتالي تكمن أهمية التنمية فيما يلي :

- تحسين معيشة الأفراد من خلال زيادة الدخل الحقيقي ؛
- القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل ؛
- زيادة المعروض السلعي لإشباع الحاجات بالإضافة إلى تحسين الخدمات ؛
- تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي للمجتمع ؛
- تقليل الفوارق الإجتماعية بين طبقات المجتمع .

الفرع الثاني: ماهية النمو الاقتصادي:

بعد أن تناولنا مفهوم التنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم التعاريف الخاصة بالنمو الإقتصادي ، و التي رغم تعدادها إلى أنها تهدف إلى تحقيق زيادة في المجمع الإقتصادي الكلي ، ثم سنتناول بعدها المكونات الأساسية للنمو.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الإقتصادي وسندرج بعضها فيما يلي: يعرف النمو الاقتصادي

1- "بأنه زيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة من طرف بلد في مدة زمنية طويلة تقاس عام بعد عام مبرزين ذلك عبر ما يحصل في الناتج القومي الصافي من زيادة[1].
2- "النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].
3- يشير "عمرو محيي الدين" إلى أن النمو هو الإرتفاع بمستوى المعيشة و اعتباره زيادة في الحجم"[1].

---

[1] ماصمي أسماء، **اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي , مذكرة لنيل شهادة ماجستير** , تخصص اقتصاد كمي , جامعة تلمسان , 2014/2013 ، ص 82

[2] بن زيدان الحاج ، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010** ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، مستغانم العدد 01 جويلية 2011، ص 03

4- "وتعرفه بعض الكتابات الغربية من خلال "ريمون بار " في أنه عبارة عن الزيادة الحاصلة في السكان ، و في الثروات المتاحة"[2].

5- "أما الإقتصادي فرنسوا بيرو" يرى أنه : عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما"[3].

6- " هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن".[4]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان

نلاحظ من خلال المفاهيم السابقة الذكر للنمو الإقتصادي ، أنها تتفق في مضمونها على جملة من العناصر الأساسية و التي نلخصها في النقاط التالية:

- يجب أن يترتب على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي للبلد ، الزيادة في نصيب الدخل الفردي الحقيقي و منه تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون معدل الدخل الوطني أو الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني ، و إذا كان عكس ذلك فإنه يعوق النمو الإقتصادي وعليه :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل الوطني – معدل نمو

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية فقط ، أي أن الزيادة في دخل فرد تفوق الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) .

و عليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

---

[1] كبداني سيد أحمد ، **"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية** " ، أطروحة دكتوراه جامعة اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 10أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013 ، ص17

[2] المرجع نفسه ، ص 11

[3] المرجع نفسه ، صفحة نفسها

[4] بن زيدان الحاج ، المرجع السابق ، ص 05

- يجب تكون الزيادة في الدخل الفردي على المدى الطويل و ليست آنية أو مؤقتة ، تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينات القرن الماضي ، حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات زاد معها نصيب الفرد منه و لكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه "[1].

ثانيا: المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي .

لكي يتميز المجتمع بنمو اقتصادي عالي يجب أن يتوافر هذا الأخير على ثلاث مكونات أساسية و هي :

- ✓ **تراكم رأس المال:**

إن التراكم الرأسمالي هو حصيلة إدخار جزء من الدخل الحالي لكي يتم إستثماره مستقبلا ، ومنه زيادة الناتج و الدخل، ويعتبر العديد من الإقتصاديين أن الإستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان للنمو الإقتصادي، بحيث أن هناك علاقة طردية بين معدل التراكم لرأس المال ومعدل النمو الاقتصادي"[2].

بالإضافة إلى عنصر الإستثمار سواء كان حقيقي كالمصانع التي من شأنها أن تزيد رصيد رأس مال الدولة، أو الإستثمار في الموارد البشرية بشكل إيجابي، و بالتالي يكون له أثر على حجم الإنتاج الأمثل.

و باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج ، يمكن توضيح أثر التراكم الرأسمالي و القوى البشرية على النمو الإقتصادي مع ثبات التقدم التكنولوجي بافتراض وجود سلعتين xy وبتضاعف رأس المال يؤدي إلى إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج من P.P إلى P1.P1 كما في الشكل التالي "[3] :

---

[1] كبداني سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص18

[2] شكوري سيد أحمد ، "**التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي** " ، رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2005-2006، ص 22

[3] رنان مختار ، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، **طبعة الأولى منشورات الحياة** ، الجزائر 2009 ، ص 39

الشكل رقم 01-01 : تأثير الموارد المادية والبشرية على منحنى إمكانيات الإنتاج

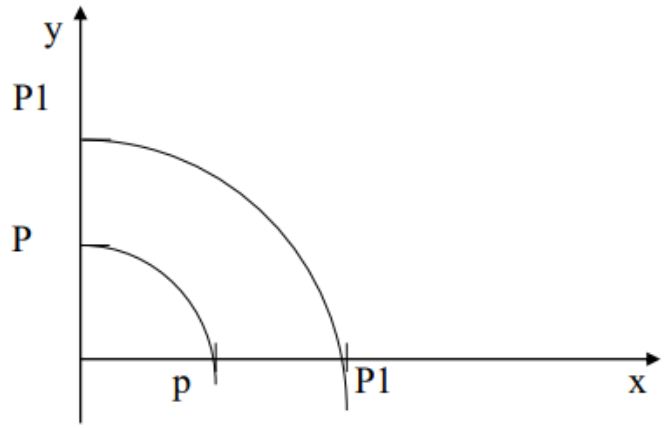

المصدر : عبد الرحمن يسرى أحمد ، أيمان محب زكي ، الإقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، مصر، 2007 ، ص 135

✓ **النمو السكاني :**

تعتبر الزيادة في النمو السكاني أي الزيادة في قوى العمل ، عاملا موجبا للنمو الإقتصادي ، فالزيادة في قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد المنتجين هذا من ناحية ، و زيادة في السكان تعني الزيادة في الإستهلاك من ناحية أخرى ، و منه توسع حجم الأسواق المحلية و ارتفاع مؤشرات النمو الإقتصادي ؛ ولكن هنالك خلاف ما إذا كان النمو السكاني المتزايد عامل إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي ؟

بحيث أجريت الدراسة في عام 1986 حول علاقة السكان بالتنمية التي قام بها المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة ، مفادها أن النمو السكاني ليس له أثر عام على النمو الإقتصادي العام[1].

✓ **التقدم التكنولوجي :**

إن التقدم التقني هو من أهم العناصر الفعالة لعملية النمو الإقتصادي من خلال : إبتكار وإستحداث سبل جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية ، و منه تفعيل نشاط الدورة الاقتصادية حيث أن للمعرفة العلمية مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للإستثمار[1].

[1] رنان مختار، مرجع سبق ذكره ، ص 49

الفرع الثالث: أوجه الإختلاف بين التنمية الإقتصادية و النمو الاقتصادي .

في كثير من الأحيان ما تبدو المصطلحات القريبة من بعضها البعض حاملة لنفس المعاني و خاصة عند البعيد عن التخصص ، كما هو الحال بين مصطلح النمو و التنمية الاقتصادية ، من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة و لكل منهما مدلولها الخاص ؛ من أجل إيضاحالصورة ندرج الجدول التالي الذي من خلاله نحدد الفرق بين هذه الأخيرة :

الجدول رقم 01.01 : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الإقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– النمو الزيادة أو التغيير إلى حال أكبر وأحسن في الأوضاع القادمة – مفهوم النمو ضيق – – النمو يهتم بالجانب الكمي مثل قياس PIB – لا يهتم بمصدر زيادة التدخل القومي – لا يهتم بعدالة التوزيع القومي – لا يهتم بعدالة التوزيع الدخل الوطني – يحدث النمو الإقتصادي بشكل تلقائي، أي نتيجة لظروف عابرة – النمو لا يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على المواد المادية المتاحة – قد يحدث النمو بطريقة سريعة	– التنمية فعل أو إحداث النمو + التغيير الجذري في الأوضاع – مفهوم واسع – التنمية تهتم بالكم والكيف أي نوعية السلع والخدمات – تهتم بمصادر زيادة الدخل القومي وتوزيعه – بالعكس من ذلك التنمية الإقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول بشفافية و عدل بين مختلف طبقات المجتمع – في حين التنمية لا يمكن أن تكون تلقائية بل هي عملية موجهة مدروسة مسبقا – عكس ذلك التنمية تهتم بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية – هناك تباطؤ في عملية التنمية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : أشواق بن قدور, إسماعيل محمد بن قانة, تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013

[1] شكوري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 22

المطلب الثاني : معايير النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حصة كبيرة من الاهتمام، بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية قياسه كما تباينت النظريات الاقتصادية حول محددات النمو الاقتصادي، وهذا ما سوف نحاول تفسيره بحيث سوف نتطرق في البداية إلى مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، لنتناول بعدها أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

إنطلاقا من التعاريف السابقة و بما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد، وكونه يختلف عن النمو الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية ، غير أنه ليس الشرط الوحيد – فإن قياسهما يكون بإستخدام بعض المعايير التي من شأنها معرفة ما إذا كانت الدولة نامية أو لا تعتبر نامية.

وبشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الإقتصادي و هي تتعلق ب معايير الدخل ، المعايير الإجتماعية و المعايير الهيكلية .

1. معايير الدخل

استخدم هذا المعيار كوسيلة لقياس النمو غير أن الحقائق العلمية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية ، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و الوطنية ، و اختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقة بحيث يجب أخذها بعين الإعتبار عند تقدير هذا المؤشر و منها :

أ- معيار الدخل القومي

يفضل الأستاذ ميد قياس النمو الإقتصادي إنطلاقا من الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل – إلا أن هذا المقياس لم يحضا في الأوساط الإقتصادية بالقبول لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى الوصول لنتائج إيجابية أو سلبية .

فزيادة الدخل القومي ليست بالضرورة تعني نموا إقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا إقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان ، أيضا هجرة الأفراد من و إلى دولة تقلل من مصداقية هذا المعيار[1]. و يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق فإذا ما حققت دولة كالجزائر مثلا : دخلا سنويا يعادل 65 مليار دولار مقارنة بالمغرب التي حققت 46 دولار لنفس الفترة فإننا نقول أن الجزائر أكثر تقدما من المغرب وفقا لهذا المعيار.[2]

ب- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع

بحيث أن البعض من الإقتصاديين إقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة "[3].

ج _ معيار متوسط الدخل

يعتبر هذا المعيار من أفضل المقاييس إستخداما و أكثرها صدقا ، عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي لدى معظم الدول لكونه يأخذ بعين الإعتبار حجم الدخل و عدد السكان معا –

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷عدد السكان

مع هذا فان هذا المقياس تعرض لجملة من المشاكل من أهمها:

- إحصائيات السكان غير كاملة و غير دقيقة .
- إحصائيات الدخول غير كاملة وغير دقيقة

و يقاس النمو الاقتصادي بما يسمى بمعدل النمو البسيط و معدل النمو الاقتصادي المركب.

معدل النمو الاقتصادي البسيط: $Tc = \frac{Yrt-YRT_}{YRT_1}$

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، **"التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الأسكندرية مصر 2006،** ص 89

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 247

[3] كبداني سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة :$\boldsymbol{YRT_1}$

الدخل الحقيقي في الفترة التالية :$\boldsymbol{Yrt}$

معدل النمو:$\boldsymbol{Tc}$

معدل النمو المركب: $\boldsymbol{Tc = \sqrt{Yrn/Yro}}$

الدخل الحقيقي في الفترة n = $\boldsymbol{Yrn}$

الدخل الحقيقي في الفترة الأساسية = $\boldsymbol{Yro}$

معدل النمو = $\boldsymbol{Tc}$

عدد السنوات = n.[1]

د- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي : singer

وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ سنجر سنة 1952 ، حيث وصل إلى هذه المعادلة بمساعدة أعمال بعض الإقتصاديين مثل هيكس ، هارود ، دومار - عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي[2] :

1) الإدخار الصافي
2) إنتاجية رأس المال
3) معدل نمو السكان

$$D = SP - R$$

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، المرجع السابق، ص251

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

D: معدل النمو السنوي لدخل لفرد .

S: معدل الإدخار الصافي –

P: هي إنتاجية رأس المال –

R: هي معدل النمو السكاني السنوي

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الإدخار الصافي × إنتاجية الإستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان

و قد وضع سينجر قيما عددية لهذه المتغيرات إذ إفترض :

S=6% P=0,2% R=1,25%

غير أن هذه التقديرات تعرض لمجموعة من الانتقادات[1] :

نسبة S=6% مقبولة وقت صياغته المعادلة ومرفوضة في الوقت الحالي ، لكون أن الدول النامية في مقدورها إدخار نسبة أكبر.

قدر سينجر معدل النمو السكاني ب 25%–1 و هذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية ، إذ يقدر ب 2,3% في الدول النامية عامة مثلا بمصر = 1–8%.

قدر سنجر إنتاجية الإستثمارات السائدة ب 0–2% و هي نسبة منخفضة و تقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية .

2. المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الإجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تتماشى والحياة اليومية للفرد، ويمكن إستنتاجها في الشكل التالي:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 248 249

الشكل رقم 01 – 02: تمثيل الحاجات الأساسية للفرد

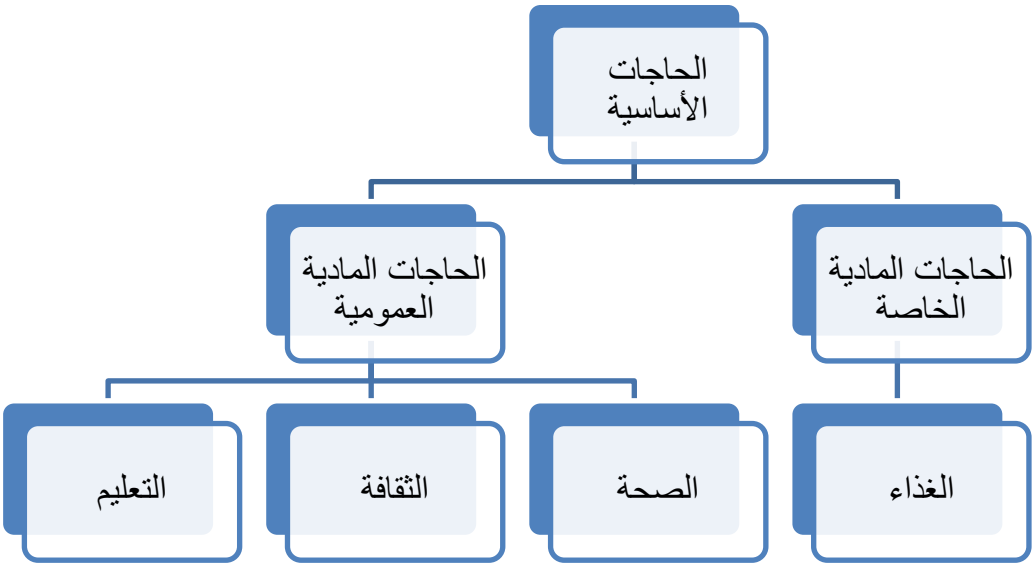

المصدر : إسماعيل محمد بن قانة ، إقتصاد التنمية نظريات نماذج – استراتيجيات" ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2012، ص 204

من خلال الشكل السابق يتبين لنا المعايير الإجتماعية تقوم على ثلاثية الغذاء الصحة التعليم ، المتعلقة بالحاجات الأساسية للفرد التي بدورها لها علاقة طردية مع معدل نمو الناتج القوم أي معدل النمو الاقتصادي

ارتفاع معدلات ثلاثية المعايير الاجتماعية ⟸ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- معايير صحية :

تستند إلى مؤشرات يتم من خلالها معرفة التقدم الصحي لبلد ما مثل[1] :

- عدد الوفيات لفئة من السكان أو لفئة من الأطفال .
- متوسط عمر الفرد .
- عدد الأفراد لكل طبيب .

[1] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 250

أيضا يوجد منظمات كالمنظمة العالمية للصحة WHO ، تضع عتبة يتم من خلالها معرفة تقدم أو تخلف الدولة في الجانب الصحي.

فمثلا لو أن المنظمة العالمية للصحة حددت متوسط العمر الفرد ب 70 سنة و قارنا ذلك ببلدين الجزائر و المغرب يكون فيهما متوسط عمر الفرد هو 76 و 64 سنة على التوالي فإنه يمكننا إستنتاج :

- ✓ **الجزائر** أكثر تقدما في الرعاية الصحية من المغرب التي تعاني من تخلف في ذلك

ب- معايير تعليمية

للتعليم والثقافة دور كبير في تكوين رأس المال البشري الذي هو من أهم عوامل النمو الاقتصادي، و كغيره من المعايير يستند إلى مؤشرات من خلالها يتم التعرف على درجة تخلف و تقدم الدولة مثل :

- ✓ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة .
- ✓ نسبة المسجلين في أطوار الدراسة .
- ✓ نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي و إلى إجمالي الإنفاق الحكومي و هكذا ....

وبنفس طريقة المعايير الصحية توجد منظمة لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية و الثقافة والعلوم، اليونسكو UNISCO مثلا ، التي تضع عتبة من خلالها يتم معرفة ما إذا كانت الدولة متمكنة في جانب التعليم و الثقافة أو غير متمكنة من ذلك.

ج - معايير التغذية:

إن الغذاء من بين الحاجات الأساسية المادية للفرد ، إذ أنه يعتبر أهم عنصر في ثلاثية المعايير الإجتماعية من خلال أن نقص التغذية عند الفرد يؤدي إلى تدهور صحته في الحالة العامة و التي تؤثر بالسلب على قدرته في التعلم و منه نقص في خبراته و رصيده المعرفي، ما ينتج عنه إنعدام في الإنتاج لأن الفرد المنتج هو الذي يتمتع بتغذية جيدة تنعكس على صحته و من ثم أدائه و مزاولة نشاطه.

الفرع الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لقد تعددت النظريات المحددة لعوامل النمو الإقتصادي فمنها ما فسر النمو بعوامل إقتصادية ومنها ما ربط النمو بعوامل أخرى مالية ، سياسية ، طبيعية و حتى بيئية و ثقافية –

1. عنصر العمل :

يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بدرجة كبيرة على عملية الإنتاج ، من خلال أثر النمو الديمغرافي حيث يرتبط حجم اليد العاملة بحجم السكان و ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى نوعية العمل والتحسين المستمر للأداء من طرف العمال عن طريق التدريب، التكوين و التعليم كل هذا من شأنه أن يرفع من الإنتاجية و منه معدلات النمو الاقتصادي.

2. رأس المال :

" يتمثل بمجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يملكها اقتصاد معين، هذه الإستثمارات تمول من خلال الادخار و تساهم في زيادة الناتج الوطني، كما يمكن أن يتكون رأس المال أيضا عن طريق الإقتراض الداخلي والخارجي أو المساعدات"[1].

3. التقدم التقني

هو عبارة عن التكنولوجيا التي من شأنها أن ترفع من الإنتاج، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الإنتاج غير مرتبط بعنصري العمل و رأس المال فقط وإنما لتطور التكنولوجي دور مهم في حجم الناتج، من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وهو كنتيجة لأبحاث الإقتصادي روبرت سولو،[2] ومنه:

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

[1] ماصمي أسماء ، مرجع سبق ذكره ، ص 91

[2] بودخدخ مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 82

4. الموارد الطبيعية :

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم المحددات التي من شأنها أن تحدث زيادة في النمو الاقتصادي، ولكن توفر هذه الموارد الطبيعية (المياه الجوفية الأرض مصادر الطاقة: البترول الغاز والثروات المعدنية) لا يعني حدوث نمو إقتصادي بل هو متوقف على الإستغلال الأمثل لهذه الموارد.

5. العوامل البيئية

ضرورة توفر مناخ مشجع على النمو الإقتصادي هو من أهم العوامل، كالظروف السياسية الإقتصادية الثقافية وغيرها من خلال توفر جهاز مصرفي ملائم ونظام قانوني يخدم التعاملات التجارية، بالإضافة إلى الإستقرار السياسي كلها عوامل من شأنها الرفع من معدلات الناتج الوطني[1].

كخلاصة لما سبق فإن النمو الاقتصادي قائم على عدة محددات من شأنها أن تؤثر بالإيجاب إذا استخدمت بالشكل المناسب، ويفضل الاقتصاديين التأكيد على ثلاثة عوامل أساسية متمثلة في: العمالة، رأس المال، التكنولوجيا.

الفرع الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي، فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع من أجل الوصول إلى صياغة نموذج رياضي، يستطيع تفسير اتجاه العلاقة بين النمو والمتغيرات الأخرى، وسنحاول في هذا المطلب تحديد أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

أولا : نظريات النمو قبل سولو

تعتبر النظريات التي أنت قبل نموذج سولو منبع الأفكار التي اعتمد عليها في بناء نموذجه للنمو الإقتصادي ، إذ مثل مضمون أفكار هارود دومار في تفسير النمو الإقتصادي أحد أهم الأسباب التي

[1] مصطفى بن سلحة ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، رسالة ماجستير ، المركز الجامعي، بغرداية، 2010-2011، ص11

دفعت سولو بكتابة مقاله الشهير(theory of economic growth A contribution to the) سنة 1956.

بناء على ذلك ارتأينا في هذا المبحث التطرق و لو بإيجاز إلى أهم تلك الأفكار.

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد تقاربت آراء الكلاسيكيين فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه ، حيث تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث دافيد ريكاردو روبرت مالتوس وقد أبدو إهتماما كبيرا في هذا المجال .

أ) آدم سميث :

يرى أن تحقيق الزيادة في الثروة يأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل و التخصص و يعتبرهما سببا لإرتفاع إنتاجية العمال، والتخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية و زيادة المقدرة على الإبتكار[1] و كلما زادت الإنتاجية زادت الأرباح و إدخارها؛ منه نمو الإستثمار المصاحب لهما مما ينتج عنه تراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ، مع توافر بيئة ملائمة كحرية التجارة الخارجية والداخلية وتطبيق الضرائب لتحقيق الإيرادات مثلا[2].

ب) دافيد ريكاردو :

يعتبر ريكاردو القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية، حيث يرى أنه بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو إقتصادي[3] وعليه فإن ريكاردو ينسب القطاع الزراعي كسبب من الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري لأن المردودية لهذا الأخير متناقصة و متفاوتة وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة.

---

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 35

[2] أشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 71

[3] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014 ، ص18

يعطي كذلك دفيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الإقتصادية في عملية للنمو الاقتصادي كالعوامل الفكرية، الثقافية الأجهزة التنظيمية في المجتمع و الإستقرار السياسي؛ و يركز كذلك على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل "[1].

لقد تعددت النظريات المحددة لعوامل النمو الاقتصادي فمنها ما فسر النمو بعوامل إقتصادية ومنها ما ربط النمو بعوامل أخرى مالية ، سياسية ، طبيعية و حتى بيئية و ثقافية –

أما بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي ومنه عدم فرض الضرائب المعرقلة للنشاط الاقتصادي[2].

الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية[3] :

- ✓ عدم قدرتها على توقع إنتشار الثورة التكنولوجية : بالرغم من إعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني و أثره على الإنتاجية ، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يلغي أثر تناقص الغلة و يطبق فقط في القطاع الصناعي و لا يستفاد منه في القطاع الزراعي ؛
- ✓ إهمال القطاع العام ؛
- ✓ إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا ، بإفتراض الكلاسيك أن المعارف الفنية لا تتغير مع الزمن ؛
- ✓ إفتراض أن حدوث النمو هو في شكل ثابت أي حالة من السكون .

ثانيا: نظرية شومبيتر

إهتم شومبيتر بالمنظم ، و الدور الذي يقوم به من خلال الإبتكارات ؛ حيث تلعب هذه الأخيرة دورا أساسا للنمو الاقتصادي و تتمثل في التقدم التقني أو إكتشاف موارد جديدة أو كليهما مما يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي و يميز شومبيتر خمسة أصناف من الإبتكارات :

[1] أشواق بن قدور ، المرجع السابق ، ص 72
[2] وعيل ميلود ، المرجع السابق ، ص 19
[3] مصطفى بن ساحة ، مرجع سبق ذكره ، 14

- ✓ إنتاج سلعة جديدة ؛
- ✓ إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج ؛
- ✓ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة ؛
- ✓ الحصول على مواد أولية جديدة ؛
- ✓ إقامة تنظيم جديد في الصناعة[1].

أيضا يضيف شومبيتر عنصر الإئتمان المصرفي ذلك لأن الإستثمار في الإبتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الإدخار مما يودي إلى زيادة الدخول و منه زيادة القدرة الشرائية .

الإنتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر :

- ✓ نظرية شومبيتر قامت فقط على الإبتكارات و أهملت مجموع التغيرات الإقتصادية و الاجتماعية ؛
- ✓ لا يكفي الائتمان المصرفي وحده لتمويل الإستثمارات ، بل يمكن الإعتماد على
- ✓ أدوات السوق المالي مثلا ؛
- ✓ لا تتوفر العديد من البلدان النامية على منظمين تعتمد عليهم نظريته .

ثالثا: نموذج هارود – دومار .

تأتي أهمية هذا النموذج في كونه يبرز أهمية رأس المال في كسر الحلقة المفرغة ، فلكل إقتصاد جهاز إنتاجي الذي هو بحاجة إلى إدامة و ما ينفق من رأس المال لإدامة هذا الجهاز سمي بالإستثمار التعويضي ؛ كما أن هذا الجهاز بحاجة إلى تطوير و توسيع و ما ينفق من رأس مال لهذا الغرض يسمى بالاستثمار الصافي ؛ ومنه زيادة إنتاجية الاقتصاد"[2].

[1] أشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 74

[2] عبد الجبار حمد عبيد السبهائي ، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2001، ص18

إنطلاقا من إفتراضات كينز بتساوي الإستثمار مع الإدخار في إقتصاد مغلق ، فإن النمو الاقتصادي في نموذج هارود دومار يرتبط بصورة مباشرة مع الإدخار و بصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إخلال بين عناصر الإنتاج " ولقد أولى" هذا النموذج أهمية بالغة للاستثمار و دوره في تفعيل حركة النمو ، فحسب هارود دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة ، و إنطلاقا من ذلك حاولا تبرير التوازن الديناميكي على المدى الطويل و عند مستوى التشغيل الكامل "[1]؛ ولقد افترض النموذج أن الاقتصاد مغلق و لا توجد تجارة خارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

يمكن إستنتاج معدل النمو حسب نموذج هارود دومار من خلال المعادلة التالية :

الإدخار S يكون نسبة من الدخل القومي Y و بالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة

$$\mathbf{S = sY}$$

الإستثمار I يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال k و يمكن تقديمه بأنه التغير في رصيد رأس المال ΔK على النحو التالي : $I = \Delta K$

و لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي Y فإن معادلة K تكون: $\mathbf{\Delta K = K\ \Delta Y}$

وأخيرا لأن الإدخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الإستثمار القومي I يمكن كتابة هذه المساواة على النحو التالي : I=S

و من المعادلات السابقة يمكن أن نعرف :

$$I = \Delta K = \mathbf{K\ \Delta Y}$$

و بالتالي يمكن كتابة معادلة الإدخار يساوي الإستثمار الموضح في المعادلة 4 على النحو التالي:

$$S = sY = K\Delta Y = \Delta K = Y$$

[1] أشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 75

ببساطة: $sY = K\Delta Y$

وبقسمة جانبي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية: $\frac{S\Delta Y}{KY}$

من خلال التحليل السابق قد بين لنا أن معدل نمو الدخل القومي الإجمالي يكون محددا بالإرتباط بين معدل الإدخار و معامل رأس المال K و في غياب دور الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط مباشرة و بصفة موجبة مع الإدخار[1].

الإنتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار :

- ✓ هذا النموذج إفترض ثبات ميل الإدخار والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير ذلك على المدى المتوسط و الطويل ؛
- ✓ نفس الشيء بالنسبة لإفتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج الذي قد يكون صحيح على المدى القصير و لكنه غير ذلك على المدى المتوسط و الطويل ؛
- ✓ افتراض ثبات أسعار الفائدة هو إفتراض غير واقعي ؛
- ✓ تدخل الدولة و افتراض ثبات مستوى الأسعار غير واقعي .

النظرية النيوكلاسيكية

يعد نموذج هارود دومار المنبع المباشر للنظرية النيوكلاسيكية ، و ككل نموذج تعرضت النماذج السابقة لعدة إنتقادات هذا ما يمهد لظهور نظريات جديدة .

أولا : النظرية الكلاسيكية المحدثة :

" في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر 1870 تغير مضمون الإقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد ، و أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم

[1] رنان مختار، مرجع سبق ذكره ، ص 52

الرئيسي للإقتصاد الكلاسيكي المحدث ، و الذي طوره كل من (jevons) و (menger) و (walras) وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحديثة "[1].

بسبب تعارض ما توقعته المدرسة الكلاسيكية مع متغيرات النشاط الإقتصادي بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة و التي تؤكد على[2] :

- ✓ الإرتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الإدخار في الإقتصاد أخذ يتلاشى ؛
- ✓ أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي ؛
- ✓ إن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال ؛
- ✓ التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

أما بالنسبة للفرضيات التي قام عليها النيوكلاسيك سوف نبرزها من خلال الدراسة المختصرة لبعض نماذج النمو النيوكلاسيكية.

ثانيا : نموذج سولو :

" بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود دومار، حاول عدد من الإقتصاديين بناء نظريات و نماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور ، تسمح بحصول تغيرات في الأجور و في معدلات سعر الفائدة ، و من ثم تكون المبادلة بين العمل و رأس المال و إحلال أحدهما محل الآخر ؛ ولا شك أن روبرت سولو يعد من أبرز هؤلاء"[3].

يعتبر نموذج سولو للنمو من أشهر النماذج النيوكلاسيكية التي تفترض أن الإقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل النمو[4].

---

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن عمان 2007، ص 66

[2] المرجع نفسه ، ص 67

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 109

[4] فطيمة حفيظ ، " **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي**" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011 ، ص101

اشترط نموذج هارود دومار لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الثلاثة: نسبة الإدخار، معدل رأس المال ، معدل الزيادة من قوة العمل .

إلا أن سولو أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل و رأس المال[1].

وعلى ذلك نشر بحثه المعنون بمساهمات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956 ، يتناول فيها نموذجه للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال العمل و رأس المال.

1. إفتراضات النموذج:

- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل و رأس المال ؛
- ✓ الإدخار نسبة من الدخل يتم إستثمارها ؛
- ✓ الإقصاد يتكون من قطاع واحد ، و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد ؛
- ✓ الإقتصاد مغلق و تسوده المنافسة الكاملة ؛[2]

هناك مرونة في الأسعار والأجور وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما:

2. عرض النموذج:

إستخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل ويختلف النموذج النيوكلاسيكي عن نموذج هارود دومار من حيث إفتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال إضافة إلى أن الزيادة في معدل الإدخار في نموذج هارود دومار يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو؛ لكن في نموذج سولو تؤدي الزيادة في معدل الإدخار إلى نمو الدخل الفردي دون زيادة في معدل النمو.[3]

[1] اسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 113

[2] فطيمة حفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

[3] رنان مختار مرجع سبق ذكره ، ص 55-56

ومنه السياسات الإقتصادية الكلية يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي دون التأثير على معدل النمو في الأجل الطويل وعليه دالة الدخل الفردي في المدى القصير لنموذج سولو تأخذ الشكل التالي :

$$Y = \left[\frac{s}{n+d}\right]\frac{x}{1-x}$$

بحيث s = الميل الحدي للإدخار ؛

d = معدل إهتلاك رأس المال ؛

n = معدل نمو السكان ؛

و يشكل عام : فالنماذج النيوكلاسيكية تعتبر نمو السكان بمعدل ثابت مؤشرا مهما لنمو الدخل الفردي ، وتركز على التقدم التقني الذي يلعب دورا مهما في تحديد معدل النمو .

ثالثا: نموذج ميد :

يعتبر جيمس ميد من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى ، حيث إفترض أن هنالك منتجا واحدا يمكن إنتاجه و أن هنالك ثلاثة عوامل للإنتاج هي: رأس المال العمل و الأرض مع الزمن إضافة إلى فرضيات أخرى يمكن إختصارها فيما يلي[1] :

- ✓ الإقتصاد مغلق مع وجود المنافسة التامة في أسواقه ؛
- ✓ كل السلع يتم إنتاجها محليا ؛
- ✓ إفتراض ثبات نسبة الإهتلاك السنوية للآلات ؛
- ✓ تشابه الآلات في المجتمع و هي الشكل الوحيد لرأس المال ؛

يقوم ميد في نموذجه على أن الزيادة في أي عنصر من عناصر الإنتاج سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بكميات غير محددة ، و هذا عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت بينما يتغير عنصر العمل ورأس المال بالزيادة مع وضع الزمن كعامل بديل عن التقدم التقني .

و استنتج ميد معادلة نمو الإنتاج في النموذج النيوكلاسيكي إنطلاقا من : معدلات نمو مختلف عناصر الإنتاج وفق المعادلة التالية :

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ص 130

$$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{VK}{Q} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Q} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta q}{Q}$$

حيث : $\frac{\Delta Q}{Q}$ تمثل معدل النمو السنوي في الإنتاج أو الدخل –Q

$\frac{VK}{Q}$ تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال

$\frac{\Delta K}{K}$ تمثل معدل النمو السنوي في رأس المال

$\frac{WL}{Q}$ تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل

$\frac{\Delta L}{L}$ تمثل معدل النمو السنوي في العمل

$\frac{\Delta q}{Q}$ تمثل معدل التغير في الإنتاج

بحيث أن النمو الإقتصادي حسبه إنما يتشكل من : حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال بمعدل نمو تكوين رأس المال يضاف إلى ذلك حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوى العاملة إضافة إلى التغير التقني .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص

يعتبر قطاع الخاص من الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، و يعتمد هذا القطاع على المبادرة الفردية والاستثمار الخاص، مما يعزز المنافسة ويخلق بيئة ديناميكية تساهم في التطور المستمر, ومن خلال دراسة قطاع الخاص، يمكن فهم دوره الحيوي في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص

يُشكل القطاع الخاص جزءًا أساسيًا من الهيكل الاقتصادي، حيث يعتمد على الملكية الفردية أو الجماعية للمؤسسات ويعمل وفق آليات السوق. يهدف هذا المطلب إلى تحديد مفهوم القطاع الخاص، خصائصه، ودوره في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم القطاع الخاص

تعددت تعريفات القطاع الخاص وتباينت وفقًا للاختلافات الفكرية والأيديولوجية للمهتمين بهذا المجال، مما يعكس تنوع الرؤى والتوجهات حول مفهومه ودوره الاقتصادي .

يعد القطاع الخاص، بوجه عام بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية أما من وجهة نظر المحاسبة القومية، فيعرف على أنه يشمل القطاع الخاص، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993 المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة" [1]

يعرف القطاع الخاص العمود الفقري للاقتصاد الحر، الذي يعتمد على آليات السوق الحرة والمنافسة الكاملة في تحديد أسعار السلع وتحديد الكميات المنتجة والمستهلكة. ويقوم مفهوم الاقتصاد الحر على مبدأ عدم تدخل أي جهة رسمية، سواء كانت الدولة أو غيرها، في الأنشطة الاقتصادية بشكل

[1] شريط عابد, بن الحاج جلول ياسين، **دور قطاع الخاص في دعم التنمية الأقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، مجلد6, رقم 10 ص240

يعيق قواعد المنافسة, تفترض سوق المنافسة الكاملة وجود عدد كبير جدًا من المتعاملين، بحيث يكون كل منهم صغيرًا إلى درجة لا تمكنه من التأثير منفردًا على القرارات الاقتصادية , في هذا السياق، يُبنى السلوك الاقتصادي في القطاع الخاص على السعي لتحقيق الربح، حيث تكون اعتبارات الربحية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، بينما تُترك الجوانب الاجتماعية عادةً للقطاع العام لتحمل مسؤوليتها.[1]

كما يعرف القطاع الخاص بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يمتلكه الأفراد أو وحدات الأعمال، حيث يتم توجيهه وفق آليات السوق. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا القطاع في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح, يمكن تصنيف القطاع الخاص إلى نوعين رئيسيين, قطاع خاص منظم وهو ذلك الذي يعمل ضمن إطار قانوني واضح، حيث يلتزم بإمساك حسابات نظامية وتنظيم شؤونه المالية بشكل رسمي، وهناك قطاع خاص غير منظم يشمل الأنشطة التي لا تعتمد على سجلات محاسبية نظامية، ويضم منشآت متعددة، مثل الصناعات الصغيرة، الحرف التقليدية، والمهن العائلية المتوارثة، بالإضافة إلى المشاريع الفردية الصغيرة, وغالبًا ما تكون ملكية هذه المنشآت محصورة في فرد واحد أو عائلة.[2]

الفرع الثاني: مفهوم الخوصصة

تنوعت التعريفات والمفاهيم التي حاولت تحديد معنى الخوصصة، والتي يمكن تصنيفها ضمن أربعة اتجاهات رئيسية [3]:

1- تحويل ملكية القطاع العام إلى شركات تجارية تُدار وفق مبادئ السوق، أو بيع أسهم الدولة في بعض الشركات المساهمة، سواء جزئيًا أو كليًا، لصالح القطاع الخاص, كما قد تتم الخوصصة عبر عقود الإيجار، مما يؤدي إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] لموسوي ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2005، ص18

[2] الربيعي عبده محمد فاضل ,**الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، ط1، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2004، ص9

[3] طيبي حسين مجلد ,**واقع الخوصصة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية** – 7 العدد28 جانفي 2018 مجلة علوم الاجتماعية جامعة الاغواط ص 141

2- الخوصصة تُعبر الخوصصة في بعض المفاهيم عن رغبة الدول في التخلص من النظم الاشتراكية التي بدأت بالانحسار، والانتقال إلى الاقتصاد الحر الذي يتماشى مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد, وقد كانت دول أوروبا الشرقية من أبرز الأمثلة على هذا التوجه، حيث تبنت الخوصصة كإستراتيجية مناسبة لظروفها الاقتصادية.

الخوصصة كنقيض للتأميم,في هذا الاتجاه، تُعتبر الخوصصة عملية معاكسة للتأميم، حيث يتم تحويل ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أي التخلي عن المؤسسات التي كانت تحت إدارة الدولة, وفي هذا السياق، أشار ابن خلدون إلى ضرورة إبقاء النشاط التجاري بعيدًا عن سلطة الحُكم، ما يعكس فكرة اقتصادية مبكرة عن الخوصصة.

3- كما يقول "هانك" :"HANKE الخوصصة تُعرّف على أنها بيع أو تفويض إدارة المؤسسات المملوكة من قِبل الدولة لصالح القطاع الخاص، بهدف تحسين الأداء والكفاءة التشغيلية , و بذلك نرى أن الخوصصة هي عملية نقل ملكية أو إدارة المؤسسات و الأنشطة الخاضعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص سواء من خلال التعاقد أو البيع بهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية و تحفيز الاستثمار.

يشير المفهوم الأشمل للخوصصة إلى تعزيز دور قوى السوق وزيادة فعالية الاقتصاد من خلال تقليص القيود التي تحد من كفاءة مؤسسات القطاع العام، وتحويلها إلى فرص وحوافز للقطاع الخاص. ويتطلب ذلك تقليص دور الحكومة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقوية اقتصاديات التحرر من القيود .ومع ذلك، لا يعني هذا المفهوم بالضرورة نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، بل قد يقتصر الأمر على تحويل إدارة بعض المؤسسات إلى القطاع الخاص بهدف تحسين كفاءتها. فبالتالي، تعد الخوصصة وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية، وليست غاية بحد ذاتها, والهدف الأساسي من الخوصصة هو بناء هيكل اقتصادي تتميز فيه المشروعات بالكفاءة، وتوفر منتجات ذات جودة عالية وخدمات بأسعار أكثر واقعية وبهذا، يستفيد جميع أفراد المجتمع من نتائجها الإيجابية[1].

[1] شيماء مبارك، **إستراتيجية الخوصصة في المؤسسات الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 26، سبتمبر 2016، ص436

الفرع الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص

تتيح هذه الشراكة للقطاع الخاص المشاركة في تمويل وتنفيذ المشاريع العامة، مما يساعد على تخفيف الأعباء المالية عن الدولة وتحفيز الاستثمار بحيث :

يعد هذا العقد الإداري اتفاقًا تبرمه جهة من القطاع العام مع طرف من القطاع الخاص، يتعهد بموجبه الأخير بتمويل وتنفيذ الاستثمارات اللازمة لإنشاء المرافق العامة، بالإضافة إلى إدارتها تشغيلها، وصيانتها طوال مدة العقد المحددة في المقابل، تلتزم الجهة الإدارية المتعاقدة بدفع مستحقاته المالية بشكل مجزأ على امتداد الفترة التعاقدية. ويهدف هذا النوع من العقود إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع أو تقديم خدمات عامة، لا سيما في مجالات البنية التحتية.[1]

أصبح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى المفاهيم المتداولة بشكل كبير على المستوى المحلي والدولي باعتبار أن الشراكة آلية متاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كون أن مشاريع البنية التحتية هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاع العام والخاص[2] .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص

يُعتبر الاستثمار في القطاع الخاص عنصرًا أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية, ومع ذلك، فإن حجم ونوعية الاستثمارات الخاصة تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي قد تحفز أو تعيق عملية الاستثمار, ويتطلب فهم محددات الاستثمار في القطاع الخاص تحليلًا دقيقًا للعوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين، مثل معدلات النمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي، وتوافر التمويل، إضافة إلى السياسات المالية والنقدية التي تنظم بيئة الأعمال, كما أن عوامل أخرى، مثل أسعار الفائدة، ومستويات التضخم، وسعر الصرف، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل مناخ الاستثمار ومدى قدرة المؤسسات

[1] محمد متولي دكروري, محمد فقد، **"دراسة الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية" ، وزارة المالية المصرية**، إدارة بحوث التمويل، مصر، ص، 5

[2] شايب باشا كريمة,مسكر سهام , اساليب **الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اطار انجاز المشاريع العمومية**, مجلة الاستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – المجلد 04 – العدد 02 – السنة 2019 ص 1621

على التوسع والابتكار, في هذا الإطار، يتناول هذا المطلب أبرز العوامل المؤثرة على الاستثمار في القطاع الخاص، مع التركيز على العلاقة بين هذه المحددات والاستراتيجيات الاقتصادية التي يمكن تبنيها لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

يُعرَّفُ الاستثمارُ بشكلٍ عام على أنّه تخصيصُ الموارِدِ الماليةِ أو الماديةِ بهدفِ تحقيقِ عائدٍ مستقبلي، سواءٌ كان ذلك على مستوى الأفرادِ أو الشركاتِ أو الحكوماتي و بالتالي :

عرف الاستثمار على أنه استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على الأمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل،[1] كما يمكن أن تعرف الاستثمارات بأنها توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر.[2]

المفاهيم المختلفة للاستثمار: يُصنّف الاستثمار إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية: المفهوم الاقتصادي، المفهوم المالي، والمفهوم المحاسبي .

1. **المفهوم الاقتصادي للاستثمار** : يشير الاستثمار، وفقًا للمفهوم الاقتصادي، إلى إجمالي الإنفاق الذي يقوم به قطاع الأعمال على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية، والتي تشمل الآلات والمعدات والبنية التحتية المستخدمة في إنتاج سلع أخرى. وبصورة أخرى، يُمثل الإنفاق الاستثماري عمليات الإحلال أو الإضافة إلى المخزون الرأسمالي للدولة، بما في ذلك المصانع، الآلات، المعدات، والمخزون السلعي، إلى جانب الأصول الإنتاجية غير البشرية. ويندرج ضمن هذا المفهوم نوعان من السلع[3]: الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة, مثل إنشاء المصانع، شراء الآلات، وبناء المكاتب والمساكن، حيث يساهم ذلك في زيادة الإنتاج، رفع مستوى الدخل، وخلق فرص عمل جديدة, إذ يُعتبر المخزون جزءًا من رأس المال في مؤسسات القطاع الخاص أو في إدارة الأعمال، وأي زيادة فيه تُعد إضافة إلى الإنتاج الكلي للسلع والخدمات، مما ينعكس على الناتج القومي الإجمالي، والعكس صحيح, كما يمكن

[1] محمد صالح الحناوي، واخرون ، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الاسكندرية، 2012، ص 19

[2] حامد العربي الخضيري، **تقييم الاستثمارات دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع**، بدون طبعة، القاهرة، 2000، ص18

[3] أحمد زهير, واخرون , **مبادئ اقتصاد2 الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، الطبعة الثانية، مصر، 2010، ص 37

تعريف الاستثمار الاقتصادي على أنه إنفاق الأموال لشراء أصول رأسمالية جديدة، تسهم في رفع المخزون من رأس المال الثابت، وزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة[1]

في تعريف الاستثمار الكلي، لا تُعتبر عمليات شراء الموجودات المالية مثل الأسهم والسندات استثمارًا فعليًا في الاقتصاد، كما لا تُحتسب المشتريات من السلع الرأسمالية القديمة أو المستعملة, يعود ذلك إلى أن هذه العمليات لا تضيف أصولًا جديدة، بل تمثل مجرد تحويل لرأس المال بين الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة في جانب معين من الاستثمار الكلي مقابل نقص في جانب آخر, وبناءً على ذلك، يُركز الاستثمار الكلي على شراء السلع الرأسمالية الجديدة، وهو ما يُعرف بـ تكوين رأس المال، حيث تسهم هذه العمليات في زيادة الأصول الإنتاجية للاقتصاد, العلاقة بين الاستثمار الكلي وتكوين رأس المال الثابت يُمكن التعبير عن العلاقة بين التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والاستثمار الكلي بالمعادلة التالية:[2]

$$I = FBCF + \Delta S$$

حيث I الاستثمار الكلي $FBCF$ التراكم الاجمالي لرأس المال، ΔS التغير في المخزون.

المفهوم المالي للاستثمار: يُعرف الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية، أي استخدام الأموال بهدف تحقيق أرباح مستقبلية أو تدفقات نقدية تعوّض القيمة الحالية للأموال المستثمرة، مع الأخذ في الاعتبار عامل المخاطرة المرتبط بالمستقبل[3].

المفهوم المحاسبي للاستثمار: من منظور محاسبي، يُمثل الاستثمار توظيفًا دائمًا للأموال من خلال شراء أو إنشاء أصول تُحقق عائدًا طويل الأجل، حيث يتم توزيع هذا العائد على فترات زمنية متعددة [4].

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 119

[2] بريش سعيد، **الاقتصاد الكلي – نظريات نماذج–تمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع بدون طبعة الجزائر، 2007، ص 133

[3] بان توفيق نجم، عليه صالح ناصر، **التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة بين القاعدة المحاسبية رقم 14 المعتمدة في العراق والمعيار المحاسبي رقم 5 المعتمد في دول مجلس التعاون الخليج)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 19 2011، ص 05

[4] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص 28

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الخاص

تتأثر قرارات الاستثمار في القطاع الخاص بعدد من العوامل الاقتصادية والمالية، التي تحدد مدى جاذبية البيئة الاستثمارية فهم هذه المحددات يساعد في تحليل ديناميكيات الاستثمار الخاص و لمعرفة ذلك.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي:

توجد علاقة مزدوجة بين الإنفاق الاستثماري ومعدل نمو الناتج، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل إيجابي. فزيادة الاستثمار في مجالات مثل تنمية الموارد، البحث والتطوير، والتعليم والتدريب، تساهم في تحسين الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج الإجمالي. ويساعد ذلك على توسيع القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يعزز الأداء الاقتصادي بشكل عام .في المقابل، تؤدي زيادة معدل نمو الناتج إلى خلق بيئة تفاؤلية لدى المستثمرين، إذ يرون فيها مؤشرًا إيجابيًا على ارتفاع الطلب الكلي واستقرار الأداء الاقتصادي، مما يشجعهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة. وقد قدم "جرتين وفيلانوفا" عام 1991 أدلة تثبت وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص، حيث يؤدي تحسن الناتج إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحفيز النشاط الاستثماري[1].

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا على وتيرة التوسع الاقتصادي , فعندما يشهد الاقتصاد نموا , تزيد الشركات من استثماراتها في الأصول الرأس مالية , مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة و رفع مستويات الدخل , و على العكس , في حالة تباطؤ نمو الاقتصادي قد تحجم الشركات عن القيام باستثمارات إضافية أو توظيف المزيد من العمال , انتظارا لتحسن الأوضاع الاقتصادية , هذا التباطؤ قد يؤدي إلى تراجع إضافي في النشاط الاقتصادي , حيث تقل قدرة المستهلكين على الإنفاق , مما يفاقم حالة الركود المحتملة , عندما يكون النمو الاقتصادي سلبيا فهذا يشير الى أن الاقتصاد في حالة ركود أو يسير نحوها و بناءا على ذلك , تفترض هذه الدراسة أن معامل معدل نمو الناتج المحلي

[1] أحلام خليفة, لونيس علي , **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL** , مجلة نور للدروسات الاقتصادية، جامعة بليدة مجلد, 6 ، عدد 10، جوان 2020، ص163

الإجمالي سيكون موجبا (بمعنى أكبر من الصفر) مما يعكس تأثيره الايجابي المتوقع على النشاط الاقتصادي [1].

ثانيا: لاستثمار العام

يُعتبر الاستثمار العام أداة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث :

تختلف وجهات النظر الاقتصادية حول تأثير الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص؛ حيث ترى المدرسة التقليدية أنه يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على الموارد المالية، مما يحد من استثماراته. في المقابل، ترى المدرسة الحديثة أن الإنفاق الحكومي، خاصة في البنية التحتية والتعليم والصحة، يعزز بيئة الأعمال ويدعم نمو الاستثمارات الخاصة، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام[2]. لعلاقة بين الاستثمار العام والخاص تحمل بعض التعقيد، فمن ناحية، يساعد الاستثمار العام في تطوير البنية التحتية، توفير السلع الإنتاجية الجماعية، وتكوين رأس المال البشري، مما يعزز الاستثمار الخاص, ومن ناحية أخرى، قد يؤدي استحواذ الاستثمار العام على جزء كبير من الموارد المحلية إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يقلل من فرص تمويل الاستثمار الخاص, ومع ذلك، فإن التكامل بين الاستثمارين ضروري لزيادة الإنتاجية الكلية، حيث إن التوسع في الاستثمارات العامة يؤدي إلى رفع العائد على الاستثمار الخاص، خصوصًا في مشروعات البنية الأساسية[3].

ثالثا: سعر الفائدة:

يُعد سعر الفائدة من العوامل الأساسية التي تؤثر على القرارات الاقتصادية، حيث :

قد يُلاحظ أحيانًا تزامن ارتفاع الإنفاق الاستثماري مع زيادة أسعار الفائدة في السوق، مما قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بوجود تناقض مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين

---

[1] Eshun, M. E., Adu, G., & Buabeng, E. (2014). **THE financial determinants of private investment** in ghana, Munich Personal RePEc Archive, p11

[2] حسن بن بلقاسم غصان، حسن بن رفدان الهجهوج ,**اختبار اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة**, بوابة الأبحاث، 2009، ص 02

[3] أحلام خليفة, لونيس علي, **مرجع نفسه** ص163

الإنفاق الاستثماري وأسعار الفائدة, ومع ذلك، يمكن تفسير هذا التناقض الظاهري من خلال التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث يتضح الفرق بينهما كما يلي [1]:

يشير سعر الفائدة الاسمي إلى السعر المعلن والمتداول في الأسواق المالية، والذي تتقاضاه المؤسسات المالية مقابل منح القروض للمستثمرين, أما سعر الفائدة الحقيقي، فهو السعر الذي يتم احتسابه بعد استبعاد تأثير التضخم، أي بعد خصم معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار من العوائد النقدية

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الإسمى – معدل التضخم

وبناءً على ذلك، يكون سعر الفائدة الاسمي دائمًا موجبًا، في حين أن سعر الفائدة الحقيقي قد يكون موجبًا أو سالبًا أو حتى مساويًا للصفر، وذلك بحسب معدل التضخم السائد في الاقتصاد.

زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، مما يقلل من قدرة المستثمرين على تمويل مشاريعهم، ويؤثر سلبًا على الاستثمار الخاص. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يزيد من عائد الفرصة البديلة، حيث يصبح الاحتفاظ بالأرباح خيارًا أكثر جاذبية من إعادة استثمارها في توسيع الإنتاج .في الدول المتقدمة، يعتمد تمويل الاستثمار على الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم، بينما تعتمد الدول النامية بشكل أساسي على القروض، مما يجعلها أكثر تأثرًا بتغيرات سعر الفائدة, ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال يؤدي غالبًا إلى انخفاض الاستثمار الخاص، وهو ما يخالف ما توصل إليه نموذجMakinon & Show ، الذي قد يكون أكثر ملائمة لاقتصاديات الدول المتقدمة, لا يمكن تعميم تأثير سعر الفائدة على جميع الدول النامية، لأن كل دولة لديها ظروفها الاقتصادية الخاصة, لذا، من الضروري دراسة كل اقتصاد على حدة، مع البحث عن سياسات تمويلية تدعم الاستثمار دون الإضرار بالاستقرار المالي[2].

"النيوكلاسيك يعتبرون معدل الفائدة الحقيقي متغير أساسي في تحديد مستوى الإستثمار انطلاقا من أعمال (Jorgenson 1963)، حيث تظهر علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمار نتيجة

[1] مروة عبد القادر صالح، **أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض 1994-2014**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان ،2016،ص.35

[2] احلام خليفة, لونيس علي , **مرجع نفسه** ، ص164

زيادة الفائدة المدفوعة. كما تشير نظرية المسرع إلا أن زيادة الدخل في الاقتصاد سوف تؤدي الى زيادة مستوى الاستثمار"[1].

"يشير تحليل كينز في كتابه " The General Theory of Employment, Interest and Money " أن معدل الفائدة يتحدد وفق المستوى الذي يتساوى فيه طلب وعرض النقود في السوق وقد بين أنه مكافئة التخلي على السيولة في فترة معينة من الزمن، حيث أن دواعي الاحتفاظ بالسيولة لثلاث أغراض دافع الصفقات الاحتياط المضاربة أما تأثيره على الاستثمار فقد أظهر أن له علاقة عكسية فزيادة الطلب على النقود يجعل أسعار الفائدة ترتفع ما يخفض مستوى الاستثمار"[2].

رابعا: سعر الصرف

يعد سعر الصرف عاملًا مؤثرًا في الاستقرار الاقتصادي، حيث :

"تشير مسألة تأثر الاستثمار بحالة عدم اليقين أنه يكبح و يقلل من النشاط الاستثماري فقد أوضح Lucas (1967) من خلال تطويره لهذه النظرية أن الاستثمار ينخفض نظرا لوجود تكاليف التكيف، كما يظهر نموذج Qtobin (1969) أثره السلبي على الاستثمار"[3]، "فتأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي غامض من الناحية النظرية ، فالأثار المترتبة عليه تختلف حالة تخفيض العملة أو انخفاض في قيمة العملة".[4]

جانب الطلب:

يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي، الناتج عن تخفيض سعر الصرف الاسمي، إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص، مما يقلل من الإنفاق الخاص نتيجة تأثيره على المستوى العام

[1] Khan, S., & Khan, M. A. (2007). What determines private innvestment? The case of Pakistan(No 22202 P7)

[2] Appelt, K. (2016). Keynes' Theory of the Interest Rate: A Critical Approach. THEORY METHODOLOGY PRACTICE: CLUB OF ECONOMICS IN MISKOLC, 12(1), pp3-5

[3] Guérin, J. L., & Lahrèche-Révil, A. (2001). Volatilité des changes et investissement. Economie internationale, (4), p7

[4] Ajide, K. B., & Lawanson, O. (2012). Modelling the long run determinants of domestic private investment in Nigeria. Asian Social Science, 8(13), p144

للأسعار. هذا الانخفاض في الطلب المحلي قد يدفع الشركات إلى مراجعة توقعاتها المستقبلية، وبالتالي تقليل استثماراتها استجابةً لانخفاض التوقعات بشأن الطلب المستقبلي.

جانب العرض

أما على جانب العرض، فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يجعل المنتجات القابلة للتجارة الدولية أكثر تكلفة عند تسعيرها بالعملة المحلية مقارنةً بالسلع غير القابلة للتجارة الدولية. هذا قد يشجع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالتجارة الدولية، لكنه قد يثبط الاستثمار في القطاعات التي تعتمد على السلع غير القابلة للتجارة، مما يؤدي إلى إعادة توجيه الموارد داخل الاقتصاد وفقًا للقطاعات الأكثر استفادة من تغيرات سعر الصرف[1].

خامسا: التضخم

يعد التضخم من المؤشرات الاقتصادية الاستثمارية المهمة، حيث ;

تُظهر العديد من الدراسات أن حالة عدم اليقين، التي تعيق القدرة على التقدير الدقيق لمعدلات التضخم في الاقتصاد، تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب الاستثماري. إضافةً إلى ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم يقلل من ثقة المستثمرين، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية المُعتمدة[2] .

تؤثر زيادة الإنتاج المصحوبة بارتفاع التضخم سلبًا على الاستثمار الخاص، حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة مخاطر الإنتاج وتقليل كفاءة التجارة. هذا التأثير السلبي ينبع من حالة عدم اليقين بشأن اتجاهات التضخم المستقبلية، مما يجعل المستثمرين أكثر تحفظًا في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .عدم استقرار الأسعار قد يُحدث تغييرات في القرارات الاقتصادية، إذ يصبح من الصعب تقدير التكاليف والإيرادات المستقبلية للأنشطة الاقتصادية بشكل دقيق. نتيجة لذلك، تتأثر كفاءة

[1] احلام خليفة, لونيس علي , **مرجع نفسه** ، ص163

[2] ناجي بن حسين , **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، بحوث ،اقتصادية، جامعة قسنطيقة 1، المجلد ب، العدد 31, جوان 2009، ص 46

تخصيص الموارد، حيث تفقد آلية السعر فعاليتها في توجيه الاستثمارات نحو الاستخدام الأمثل، مما قد يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام[1].

يُعرَّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد معين. ويعتمد هذا المفهوم على ركنين أساسيين[2]:

قياس التضخم يتم باستخدام ما يُعرف بـ "المستوى العام للأسعار"يشترط أن يكون الارتفاع في الأسعار ملموسًا ومستمرًا على مدى فترة زمنية محددة بمعنى آخر، لا يُعتبر أي ارتفاع طفيف في الأسعار تضخمًا إلا إذا كان واضحًا ويستمر لفترة طويلة. ومن المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل عن 5% تُعد ضمن الحدود المقبولة لزيادة الأسعار، بينما يؤدي تجاوز هذا الحد إلى تأثير ملحوظ على القوة الشرائية للنقود، التي يتعامل بها مستهلك العادي[3] . ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية[4]:

معدل التضخم = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية – المستوى العام للأسعار في السنة السابقة/ المستوى العام للأسعار للسنة السابقة × 100

$$F = \frac{Pt - (Pt - 1)}{Pt - 1} \times 100$$

[1] Rozeei, Z., Akhondzadeh, T., & Sameei, G . (2014). **The study of the effective factors on investment in private sector in Iran "With emphasis on uncertainty**". International Journal of Industrial Mathematics, 6(3), pp255

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، ط8، عمان، 2006، ص249

[3] عبد الصمد سعودي ,حسين بلعجوز , **اصلاحات السياسية النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة و انعكساتها على التضخم والكتلة النقدية و أسعار الصرف الجزائري** , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , جامعة شلف , العدد الثاني عشر 2014 ص50

[4] Rozeei, Z., Akhondzadeh, T., & :Sameei, G . op.cit, p259

سادسا: الديون الخارجية

تُعد الديون الخارجية من العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني . تشكل الديون الخارجية مصدرًا هامًا لتمويل التنمية، لكنها قد تصبح عبئًا اقتصاديًا إذا ارتفعت بشكل مفرط بحيث ;

المديونية الخارجية هي المبالغ التي يقترضها الاقتصاد من جهات خارجية، بشرط أن تتجاوز مدة القرض سنة أو أكثر, وتكون هذه الديون مستحقة السداد إما من خلال الدفع بالعملات الأجنبية أو عبر تصدير السلع والخدمات إلى الجهة المقرضة[1].

يؤدي ارتفاع عبء الدين الخارجي للدولة إلى حالة من عدم اليقين بشأن المناخ الاقتصادي العام، مما ينعكس سلبًا على معدلات الاستثمار, إذ يمثل الدين الخارجي عبئًا إضافيًا يشبه الضريبة الضمنية على العائد الحالي والمستقبلي للاستثمار الخاص، مما يقلل من الموارد المحلية المتاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية. كما يؤدي إلى تقليص فرص الحصول على قروض خارجية جديدة، مما يحد من مستويات الاستثمار الخاص، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج لدعم مشاريعها الاقتصادية[2].

سابعا: حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

يعتبر الدعم الموجه للقطاع الخاص من أبرز العوامل المؤثرة في تحفيز النشاط الاقتصادي, وتؤدي البنوك دورًا جوهريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر توفير التمويل اللازم، خاصةً للقطاعات الناشئة التي تحتاج إلى دعم كبير لتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيُساهم هذا الدعم في بناء اقتصاديات مستقلة وقادرة على النمو الذاتي, ومن هذا المنطلق، يحتل توفير الائتمان أولوية قصوى ضمن مهام الجهاز المصرفي، الذي يُعد الركيزة الأساسية لتحقيق التغيير ودعم التنمية المستدامة في كل من القطاعين العام والخاص[3].

---

[1] خالد منى, **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**,أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر 03, 2014-2015 ، ص 35

[2] احلام خليفة, لونيس علي, **مرجع نفسه** ، ص163

[3] ساسي فطيمة، **اثر تطور المعروض النقدي على النمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر** 1990- 2012 اطروحة دكتوره في علوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2014- 2015 ، ص 83

يتركز الإنفاق الاستثماري في المراحل الأولى من عمر المشاريع الجديدة، حيث لا تحقق هذه المشاريع عائدًا فوريًا، وإنما تحتاج إلى عدة سنوات قبل أن تبدأ في جني الأرباح. لذلك، تتطلب المشاريع تمويلًا بالعملات المحلية والأجنبية، سواء كان ذلك من مصادر داخلية (مثل الأرباح المحتجزة) أو من مصادر خارجية (مثل القروض والاستثمارات(, في الدول المتقدمة، تعتمد الشركات الكبرى على تمويل استثماراتها بشكل أساسي من مواردها الذاتية، مثل الأرباح المحتجزة وطرح أسهم جديدة في الأسواق المالية. أما في الدول النامية، فغالبًا ما تعتمد الشركات على القروض المصرفية كمصدر رئيسي لتمويل استثماراتها، نظرًا لمحدودية الأسواق المالية وضعف القدرة على التمويل الذاتي, بالتالي، فإن وفرة القروض المصرفية وسهولة الحصول عليها تعزز من زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية، حيث توفر للشركات الموارد المالية اللازمة لبدء مشاريعها وتوسيع أعمال.[1]

ثامنا: الانفتاح الاقتصادي:

الانفتاح الاقتصادي يعزز النمو من خلال زيادة التجارة وجذب الاستثمارات، مما يرفع التنافسية ويسهم في التنمية و منه :

يعتبر التعامل مع العالم الخارجي من العوامل المحددة لدالة الاستثمار الخاص في الدول النامية حيث يعكس أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي من جهة، وأثر التجارة الخارجية على سعر العملة المحلية وعلى الاستقرار في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى[2].

تأثير الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الخاص:

رغم تأكيد العديد من الدراسات على أهمية الانفتاح الاقتصادي في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن هذا التوجه لا يخلو من تأثيرات سلبية، خاصة عند تطبيق تحرير التجارة الخارجية

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر ,**العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر** – مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية ,العدد 09 ,2010 ,ص72

[2] علي بن عثمان الحكمي، **الاستثمار الخاص في مملكة العربية السعودية ,التكامل المشترك و تصحيح الخطأ, دراسات اقتصادية , السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي** المجلد الخامس العدد 09 ,2002 ، ص 07

بشكل مطلق وغير تدريجي. يؤدي الانفتاح إلى منافسة قوية مع الشركات الأجنبية، مما يجعل بعض المؤسسات المحلية غير قادرة على التكيف، وبالتالي يؤدي إلى خروجها من السوق, كما أن انخفاض الحصة السوقية لهذه المؤسسات ينعكس على تراجع الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار المحلي, إضافة إلى ذلك، يتسبب الانفتاح الاقتصادي في زيادة الطلب على العمالة الماهرة أكثر من العمالة غير الماهرة، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة في مستويات الدخل. ويؤثر هذا الاختلال سلبًا على الطلب الكلي داخل الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية. ولذلك، رغم أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يكون محفزًا للنمو، فإنه يحتاج إلى إجراءات تنظيمية مدروسة، مثل التدرج في تحرير التجارة ودعم الشركات المحلية، حتى لا يؤدي إلى تداعيات سلبية على الاستثمار، العمالة، وتوزيع الدخل داخل الاقتصاد[1].

الفرع الثالث: العلاقة بين الاستثمار العام و الخاص

توضح الأدبيات الاقتصادية أن للإنفاق الاستثماري الحكومي تأثيرين متباينين على الاستثمار الخاص؛ فقد يكون سلبيًا فيما يعرف بأثر المزاحمة، أو إيجابيًا من خلال الأثر التكاملي، الذي يعكس الشراكة بين القطاعين العام والخاص,النظريات الاقتصادية المفسرة لتأثير الاستثمار الحكومي على استثمارات القطاع الخاص فيما يتعلق بالنظريات التي اهتمت بدراسة هذه العلاقة سوف نتناول ثلاث نظريات وهي:

النظرية الكينزية: ترى هذه النظرية أن زيادة الإنفاق الحكومي، حتى لو نتج عنه ارتفاع في عجز الموازنة العامة للدولة، يؤدي إلى تعزيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، مما ينعكس إيجابًا على استثمارات القطاع الخاص.

النظرية النيوكلاسيكية: وفقًا لهذه النظرية، التي تستند إلى فرضية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى مزاحمة استثمارات القطاع الخاص. يحدث ذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الناتجة عن توسع الدولة في الاقتراض لتوفير التمويل اللازم.

[1] بود خدج كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001 2014، أطروحة دكتوراه** في علوم التسيير, جامعة الجزائر , 2014 03-2015، ص 189

.النظرية الريكاردية: تستعرض هذه النظرية، المعروفة بمكافئ ريكاردو، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة. حيث تشير إلى أن زيادة عجز الموازنة نتيجة الإنفاق الحكومي تجعل الأفراد يتوقعون ارتفاع الضرائب مستقبلًا أو حاليًا. وبناءً على ذلك، يتخذ الأفراد قراراتهم وفقًا لدخلهم المستقبلي، مما يؤدي إلى عدم تغير مستويات الاستهلاك أو الادخار، وبالتالي لا يحدث تأثير ملحوظ على أسعار الفائدة أو الاستثمار الخاص، مما يجعل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي محدودًا[1] .

1. أثر المزاحمة

- هو مفهوم اقتصادي ظهر بوضوح خلال المرحلة الكينزية، يشير إلى تراجع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نتيجة لنقص التمويل. وفقًا لهذه النظرية، يؤدي الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب أو الاقتراض إلى تحويل الموارد المحدودة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، خاصة في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج
- .وتنقسم آثار المزاحمة إلى نوعين:

- **المزاحمة الجزئية:** يحدث انخفاض في الاستثمار الخاص، لكنه يبقى أقل من الزيادة في الإنفاق الحكومي. هذه الحالة تسبب زيادة في الناتج المحلي الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يُضعف الاستثمار الخاص

- **المزاحمة التامة:** يحدث انخفاض في الاستثمار يوازي تمامًا الزيادة في الإنفاق الحكومي. هذا يسبب تغيرًا طفيفًا في الطلب على النقود، لكنه يؤدي إلى تغير كبير في أسعار الفائدة، مما ينعكس سلبًا على الاستثمار الخاص .بالنسبة لطريقة تمويل الإنفاق الحكومي، تختلف الآثار تبعًا لذلك عبر الضرائب يؤدي إلى ارتفاع طفيف في معدلات الفائدة عبر الدين العام يؤدي إلى نوعين من أثر الإزاحة:

[1] قادة عبد القادر، دقيش جمال، **أثر التكامل بين الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR**، مجلة الاقتصاد والمالية (GEF)، المجلد 9، العدد 02، 2023، ص167

- **أثر الإزاحة الحقيقي:** زيادة الإنفاق الحكومي عبر الاقتراض تسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص.
- **أثر الإزاحة المالي:** الاقتراض الحكومي عبر طرح سندات يُثبّت كمية النقد المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة نتيجة لتفاعل العرض والطلب على النقود, رغم هذه الآثار السلبية، يمكن للإنفاق الحكومي أن يكون إيجابيًا على الاستثمار من خلال ثلاث طرق رئيسية:

1. خلق توقعات لدى رجال الأعمال بزيادة الأرباح، مما يدفع منحنى الطلب على الاستثمار نحو اليمين.
2. تخفيض الضرائب نتيجة السياسة المالية التوسعية، مما يعزز الاستثمار.
3. زيادة الإنفاق الحكومي على رأس المال والبنية التحتية، مما يحفز الاستثمارات الخاصة.[1]

أثبتت دراسة أجراها 2011(Furceri and Sousa)عن آثار الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص على عدد من الدول للفترة .1960 – 2007 كشفت النتائج التي توصلوا إليها إلى إن الإنفاق الحكومي له تأثير مزاحمة مهم من خلال التأثير سلبا على كلا القطاعين الاستثمار والاستهلاك الخاص على وجه الخصوص، قاموا باختبار التأثير من الإنفاق الحكومي يختلف باختلاف المناطق وما إذا كان يعتمد على المرحلة من الدورة الاقتصادية. لاحظوا أن تأثير الإنفاق الحكومي يختلف إلى حد كبير بين البلدان ، ولكن لا يبدو أنه يعتمد على مرحلة الدورة الاقتصادية, بناء على نتائجهم التجريبية ، أضافوا أيضا أن جميع النتائج ذات دلالة إحصائية واقتصادية قوية تقدم صندوق النقد الدولي بورقة بحثية سنة 2015 تعالج الموضوع في دولة الهند باستخدام بيانات فصلية للفترة الزمنية ان تراكم رأس المال العام .1996SVECM – 2015 و وتوصلت إلى نتائج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه يزاحم الاستثمار الخاص في الهند خلال 1950 – 2012

وأشارت دراسة (Binter 1977 إلى أن الاستثمارات الحكومية تزاحم الاستثمارات الخاصة، وذلك لأن القطاع الحكومي يمول استثماراته من الموارد المالية المحلية مما يقلل المتاح منها للقطاع الخاص

[1] عطى لله بن مسعود , بوثلجة عبد الناصر, **اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر مجلد الدراسات الاقتصادية و المالية** (جامعة الوادي – العدد السابع – المجلد الثاني ص25–26

ويرفع تكلفة القروض في الأسواق المالية. وبينت دراسة ع Blee 1984 على عشرين دولة ان الاستثمارات الحكومية على مشاريع البنية التحتية تحفز القطاع الخاص لمزيد من الاستثمارات، بينما تؤدي الاستثمارات الحكومية الأخرى إلى وجود مزاحمة لاستثمارات القطاع الخاص.[1]

دراسة حسن بن بلقاسم غصان و حسن بن الرفدان الهجهوج (2009) ° : ركزت هذه الدراسة إلى البحث عن طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والإستثمار الخاص في قطاعات الإقتصاد السعودي غير النفطية خلال الفترة الممتدة ما بين 1968–2006 وذلك من خلال إختبار أثر المزاحمة وإستخدام تقنية المعاينة المعادة قبل التوصل إلى ، مع إستخدام عدة صيغ إحصائية منها إختبار التكامل المشترك والسببية و Box–Cox النموذج الأمثل تم استعمال تحويل إختبار الأعظم الارتدادي ، فكان من نتائج هذه الدراسة هو تأكيد مزاحمة مؤسسات القطاع العام لإنتاجية إستثمارات القطاع الخاص بينما كان لكل من الإستثمار العام في البنية التحتية ونمو الناتج المحلى الإجمالي والعرض النقدي أثر إيجابي و محمر لإستثمار الخاص وكما أن إعادة شريط العينات العشوائية أشارت أن الأثر الإجمالي للصفات العامة كان سالبا وهذا ما دل أن أثر المزاحمة فاق أثر الدعم الاقتصادي والمالي للقطاع[2] .

2. أثر تكاملي

يشير أثر تكاملي إلى الدور الايجابي للاستثمار العام في تعزيز الاستثمار الخاص بذلك ;

ففي حالة التكامل يحفز الاستثمار العام في البنية التحتية التكوين الرأسمالي الخاص من خلال رفع الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في الاستثمارات الخاصة, والعمل على زيادة معدل العائد وزيادة الطلب على منتجات القطاع الخاص من خلال التعاقد من الباطن والتوريدات الحكومية، مما يؤثر بشكل إيجابي على الأرباح المستقبلية للقطاع الخاص, كما تقدم الاستثمارات العامة خدمات تكميلية للقطاع الخاص من خلال إزالة الاختناقات في مجالات التعليم والاتصالات والنقل حيث يؤدى وجود شبكة من الطرق إلى

[1] رمضان السيد أحمد , معن استاذ, **الاقتصاد المساعد كلية التجـارة – جامعة طنـطا تحليل و قياس العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص فى مصر في إطار السببية و التكامل المشترك , مجلة البحوث المالية والتجارية** – المجلد 22 – العدد الاول , يناير 2021

[2] حدوش شروق, تومي امينة, **العلاقة اللاخطية بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة 1984–2017**, مجلد 18, العدد 2 ديسمبر 2022، ص682

تخفيض التكاليف المرتبطة بإنشاء مصنع في منطقة ما أو تيسير نقل مدخلات الإنتاج إلى موقع إنتاجي جديد مما يؤثر على تكلفة وحدة الإنتاج بالنسبة للمشروع الخاص .

ناهيك عن أن الاستثمار في مجال التعليم والصحة يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل كما يؤدى دورا محوريا في المساهمة في النمو الاقتصادي مع تأكيد ضرورة مراعاة فعالية هذا الإنفاق، فنفس المقدار من الإنفاق المالي قد يولد نتائج مختلفة لأنها لا تترجم بصورة ميكانيكية، فهناك عوامل اخرى تتدخل في هذه المسألة يأتي على رأسها طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ككل كما تشير الأدبيات إلى أن الاستثمارات في البنية التحتية لها تأثير على مستوى معيشة الفقراء من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والمواصلات والاتصالات والكهرباء وبالتالي تحسن المؤشرات التعليمية والصحية, كما أن الاستثمار العام في قطاع الزراعة والمناطق الريفية يسهم بشكل كبير في نمو القطاع الزراعي وخفض معدلات الفقر، ولذلك فان العمل على وصول ثمار النمو إلى الفقراء والطبقات الوسطى يحتاج الى تصميم جيد للإنفاق العام عموما والاستثماري على وجه الخصوص، وتحسين فرص الحصول على خدمات تعليمية وصحية ، الأخذ بالحسبان انه لا توجد إستراتيجية صالحة للجميع فالسياسة الاستثمارية ينبغي إن تعبر عن ظروف كل دولة بما في ذلك الضغوط التي تتعرض لها الحكومة[1].

كانت دراسة Aschauer (1989a 1989, من أوائل الدراسات في هذا الميدان و التي وجدت علاقة تكاملية في الولايات المتحدة الأمريكية بين الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار الخاص من خلال تمكين هذا الأخير من زيادة إنتاجيته. أيضا كانت هذه الدراسة الإلهام لبقية الدراسات التجريبية في بلدان مختلفة والتي وجدت علاقة تكاملية Greene and Villanueva (1991) في اليونان، (1994) Oshikoyaفي إفريقيا 1997.(Argimon et al) في دول مجلس التعاون الاقتصادي Nazmi and OECD) (1997) Ramirezفي المكسيك[2].

[1] عبد الفاتح الجبالي، **الاستثمار العام والقطاع الخاص تنافس أم تكامل... ?**، الأهرام اليومي، ص2-3

[2] كمال سي محمد, محمد خليفة رقيق, **الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة، مجلة التنظيم و العمل**، المجلد ،5 العدد 4(11)، 2016،

وتحاول دراسة كمال واخرون (2016) التعرف على ما إذا كان الإنفاق الحكومي يتزاحم ام يتكامل مع الاستثمار الخاص في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1994 الى 2015 باستخدام نموذج العزوم المعممة .Generalized Method of Moments (GMM) وقد فرقت هذه الدراسة ما بين الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار الإنتاجي. وبشكل عام، توصلت الدراسة إلى إن الإنفاق العام يتكامل مع الاستثمار الخاص كون ان أثر التكامل ما بين الاستثمار الخاص والإنفاق على القطاعات الإنتاجية أكبر من اثر المزاحمة ما بين الاستثمار في البنية الأساسية والقطاع الخاص (محمد ورقيق وبو برقيق 2016)

المطلب الثالث: القطاع الخاص ومناخ الاستثمار

يؤثر مناخ الاستثمار بشكل مباشر على نشاط القطاع الخاص، حيث تعتمد قرارات المستثمرين على مدى توفر بيئة اقتصادية مستقرة وداعمة, وتشمل العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار الأطر القانونية، والاستقرار السياسي، والبنية التحتية، إضافة إلى الحوافز الاقتصادية والإدارية، مما يجعل تحسين هذه البيئة ضروريًا لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية و بهذا سنتطرق إلى :

الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري:

يشير هذا المفهوم إلى مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال وتوجيهها, فغالبًا ما يتجنب رأس المال البيئات غير المستقرة ويفضل الانتقال إلى أوضاع أكثر استقرارًا

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الظروف التي تؤثر على تدفق رأس المال واستثماره، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية ومدى كفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي ينبغي أن تكون مشجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفقًا للمنظمة العربية لضمان الاستثمار، يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة من العوامل القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل بيئة الاستثمار، وهي متغيرة ومترابطة. ويمكن تصنيف أهم العوامل المحفزة للمستثمر إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي، وحرية تحويل الأرباح للخارج، واستقرار سعر العملة، وسهولة الحصول على التراخيص والتعامل مع الجهات الرسمية

المجموعة الثانية: تتعلق بإمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، والإعفاءات الضريبية والجمركية، ووضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

المجموعة الثالثة :تتضمن توفر شركاء محليين، وحرية التنقل والتصدير، وإتاحة فرص استثمارية جاذبة[1].

عرّفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في تقريرها السنوي الحادي والثلاثين، حيث قدمت مفهومًا يمكن قياسه من خلال مؤشر ضمان الاستثمار، والذي يعتمد على عاملين فرعيين بيئة الأعمال، وعناصر التكلفة[2].

المناخ الاستثماري المناسب يعتمد على عاملين أساسيين: عدم اليقين، الذي يؤثر على قدرة المستثمرين في اتخاذ القرار بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية، والمخاطر المرتبطة بالتكلفة والعائد، مثل التقلبات المالية والتغيرات الضريبية، مما يؤثر على جاذبية الاستثمار[3] .

الفرع الثاني: قياس مناخ الاستثمار

يعد قياس مناخ الاستثمار أداة ضرورية لتقييم مدى جاذبية البيئة الاقتصادية للمستثمرين، حيث تعتمد العديد من المؤشرات على تحليل العوامل الاقتصادية، والقانونية، والإدارية التي تؤثر على قرارات الاستثمار, تساعد هذه المؤشرات في تحديد مدى سهولة ممارسة الأعمال وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز نمو القطاع الخاص, كما أشار اليهم الباحثين :

---

[1] زغبة طلال, **واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و المتطلبات تحسين بيئة الاستثمار – مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية** , العدد 7 ص 205

[2] مصطفى عبابسة، لهبيبات احمد، **مناخ الاستثمار في الجزائر و اثره على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجلة المقار للدراسات الاقتصادية مجلة العلمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي** العدد 3 ديسمبر 2018 ص150

[3] صبيحي شاهيناز , **مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية**, ص178

1. مؤشر الحرية الاقتصادية

التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمية يُعنى بقياس مدى الانسجام بين السياسات التي تتبعها الدول ومؤسساتها لدعم الحرية الاقتصادية, وتتمثل الحرية الاقتصادية في حماية حقوق الملكية الخاصة، وتوفير فرص الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز المبادرة والإبداع، مع غياب الإكراه الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، باستثناء ما يخدم المصلحة العامة[1].

يُعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من المؤشرات الأكثر استخداماً واهتماماً لدى العاملين في قطاع الإنتاج والاستثمار، خاصة الشركات ذات النشاط الدولي والمؤسسات التنموية والتمويلية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يتمتع هذا المؤشر بمصداقية عالية بسبب الخبرة الطويلة للمؤسسة التي تصدره، مما يجعله محط اهتمام في بداية كل عام.[2]

أُطلق هذا المؤشر لأول مرة في عام 1995 بواسطة معهد "Fondation Héritage" وصحيفة "Wall Street Journal"، ويُقدّم رؤية عامة عن مناخ الاستثمار في الدول، آخذاً بعين الاعتبار تطورات المعوقات الإدارية والبيروقراطية، العوائق التجارية، مدى سيادة القانون، وقوانين العمالة. يكتسب المؤشر أهمية متزايدة لدى المستثمرين وأصحاب القرار لأنه يعزز صورة إيجابية عن الدولة ويدعم عمليات الترويج لمناخها الاستثماري. يعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل ذات أوزان متساوية تشمل :

السياسة التجارية

- ✓ الإدارة المالية العامة
- ✓ دور القطاع العام في الاقتصاد؛
- ✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم) ؛
- ✓ تدفق الاستثمارات ؛
- ✓ القطاع المصرفي والتمويل؛

---

[1] ريال زوينة، **مناخ الاستثمار الجزائري و محدداته، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية السنة العاشرة،** العدد 19 (ديسمبر 2015)، ص257-258

[2] عبد السلام رضا، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العادلية: تحليل اقتصادي لترتيب مصر و الدول العربية في ابرز المؤشرات التنمية العالمية,سنة 2007، متاح على الموقع الالكتروني: www.kotobarabia.com**

- ✓ مستوى الأجور والأسعار؛
- ✓ حقوق الملكية الفكرية
- ✓ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

الجدول رقم 01-02 : تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.

من 0 إلى 49.9 نقط	من 50 إلى 59.9 نقطة	من 60 إلى 69.9 نقط	من 70 إلى 79.9 نقطة	من 80-100 نقطة
دلالة على حرية اقتصادية مكبوتة	دلالة على حرية اقتصادية ضعيفة	دلالة على حرية اقتصادية معتدلة	دلالة على حرية اقتصادية شبو كاملة (شبو حر)	دلالة على حرية اقتصادية كاملة)حر)

المصدر: بوخاري بولرباح، مداح لخضر، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEC) المجلد 01 العدد 02 - ديسمبر 2019، ص39

2. مؤشر التنافسية العالمي :

مؤشر التنافسية العالمي، الذي يصدر سنوياً عن المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس منذ عام 1979، يهدف إلى تقييم قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي والتنافس على المستوى الدولي من خلال تعزيز التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام التقنيات الحديثة وتحسين بيئة الأعمال. يركّز المؤشر على قياس إمكانات الاقتصاديات العالمية لتحقيق معدلات نمو مستدامة على المدى المتوسط والطويل يتألف هذا المؤشر من عنصرين رئيسيين.[1] :

مؤشر النمو للتنافسية وهو مؤشر شامل يُظهر القدرة التنافسية الكلية للاقتصاد، مستنداً إلى ثلاثة مؤشرات فرعية: البيئة الاقتصادية الكلية، جودة المؤسسات العامة، ومستوى الجاهزية التكنولوجية, تتراوح

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، الكويت، 2004، ص233

قيم هذا المؤشر بين 1 (أقل تنافسية) و7 (أعلى تنافسية)، حيث يشير ارتفاع النقاط إلى مستوى تنافسية أعلى. مؤشر الأعمال للتنافسية :يعكس هذا المؤشر قدرة الشركات على التنافس، ويتكون من تحليل مؤشرين فرعيين: أحدهما يعتمد على استبيانات ميدانية لتقييم تعقيد العمليات والاستراتيجيات التي تتبناها الشركات، والآخر يركز على طبيعة بيئة الأعمال الاقتصادية التي تعمل فيها الشركات المحليةإلى جانب هذا التقرير، يُصدر المنتدى تقارير إقليمية عن التنافسية، بما في ذلك تقارير عن الدول العربية. يتم تقييم التنافسية استناداً إلى متوسط ثمانية عوامل تشمل درجة الانفتاح الاقتصادي، دور الحكومة، حالة القطاع المالي، البنية التحتية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، ووضع المؤسسات. تُمنح هذه العوامل أوزاناً متساوية في تحديد المؤشر. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 بلداً.

دليل المؤشر:

تُقدَّر قيمة المؤشر بين 0 و7، حيث تشير القيم القريبة من 7 إلى تنافسية مرتفعة، بينما تدل القيم القريبة من 0 على تنافسية منخفضة. بناءً على ذلك، تُصنَّف الدول إلى ست فئات تنافسية تبدأ من "مرتفعة جداً" (5.4 إلى 7) وتنتهي بـ"منخفضة جداً" (0 إلى 3.49) :.

1- من 5.4 إلى 7 تنافسية مرتفعة جدا

2- من 5 إلى 5.39 تنافسية مرتفعة

3- من 4.5 إلى 4.99 تنافسية مرتفعة نسبيا

4- من 4 إلى 4.49 تنافسية معتدلة

5- من 3.5 إلى 3.99 تنافسية منخفضة

6- من صفر إلى 3.49 تنافسية منخفضة جدا.

3. مؤشر التنمية البشرية :

يُصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990، حيث يصنف 162 دولة ضمن ثلاث مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، منخفض). وقد

شهدت منهجية المؤشر تطوراً ملحوظاً، خاصة في طريقة احتساب معدل الدخل الفردي. كما تم إدراج مؤشرات إضافية، مثل معيار تمكين النوع الاجتماعي لقياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. أُضيف أيضاً مؤشر للفقر في الدول النامية وآخر للدول المتقدمة، للتركيز على مستويات الحرمان والفقر داخل الدول.. يعتمد المؤشر المركب للتنمية البشرية على ثلاثة عناصر رئيسية[1]:

أ – طول العمر: يُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح بين 25 و85 سنة

ب – المعرفة: تُقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، وتتراوح بين 0% و100%

ج – مستوى المعيشةيُقاس بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتراوح بين 100 دولار و40,000 دولار.

دليل المؤشر

في إعداد هذا المؤشر، يتم تحديد قيم عُليا ودُنيا لكل عنصر من العناصر الثلاثة، ثم يتم تنميطها لتتراوح بين 0 و1. بعد ذلك، يُحتسب المتوسط الحسابي غير المرجح للعناصر الثلاثة لكل دولة و يمكننا معرفة قيمة هذا المؤشر من[2]:

مقياس يتم تحديد الحرمان في أي دولة بناءً على ثلاثة متغيرات أساسية: متوسط توقع الحياة، نسبة التعليم، ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وتُحدد لكل متغير حدود قصوى ودنيا تعكس أفضل وأسوأ الحالات الممكنة . تم حساب مستوى الحرمان في الدولة بمقارنة القيم الفعلية لهذه المتغيرات مع الحدود المحددة، مما يساعد في وضع مقياس يعكس مستوى الحرمان بين صفر وواحد بين الحد الأقصى و الأدنى

أ. يتم احتساب مؤشر متوسط الحرمان عبر أخذ متوسط القيم المحسوبة لكل من المتغيرات الثلاثة.

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت**، 2005، ص101

[2] سويفي عبد الهادي عبدالقادر، **محاضرات اساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، جامعة اسيوط**، مصر، 2009، ص 107.

ب. فيتم التوصل إليه من خلال طرح متوسط الحرمان من القيمة الكاملة، مما يعكس مدى التقدم الذي أحرزته الدولة في الجوانب الثلاثة. وبناءً على هذا المؤشر، تُصنَّف الدول إلى أربع مجموعات وفقًا لمستوى التنمية البشرية الذي تحققه[1]:

- مؤشر تنمية بشرية مرتفعة جدا للدول التي تحصل على 90% فأكثر
- مؤشر تنمية بشرية مرتفعة للدول التي تحصل على 80% إلى 89%.
- مؤشر تنمية بشرية متوسطة، للدول التي تحصل على 50% إلى 79%.
- مؤشر تنمية بشرية منخفضة للدول التي تحصل على اقل من 50%

4. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

المؤشر المركب للمخاطر القطرية، الذي يُصدر شهرياً عن مجموعة (PRS) منذ عام 1980، يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعامل مع الدول، بما في ذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد الديون. كما يتيح هذا التقرير مؤشراً مستقبلياً مركباً باستخدام النهج ذاته لتقييم المخاطر القطرية. يغطي المؤشر 140 دولة، منها 18 دولة عربية..[2]

يستند المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات فرعية رئيسية تشمل الحالات المتدهورة، المعقولة، والمتميزة :[3]

أ. مؤشر تقويم المخاطر السياسية يشكّل 50% من المؤشر الكلي ويتضمن عدة متغيرات مثل درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، النزاعات الخارجية، ومستوى الفساد. كما يُقيّم تأثير عوامل مثل دور الجيش والدين في السياسة، سيادة القانون، النزاعات العرقية، ومدى مصداقية الممارسات الديمقراطية. تتفاوت النقاط بين 4 و12 حسب كل عامل..

---

[1] UNDP :**Human Development Reprt**, 2013, P37.

[2] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت**، 2011، 55

[3] محمد قويدري، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18-17 أفريل، جامعة الشلف**، الجزائر، 2006، ص .291

ب. مؤشر تقويم المخاطر المالية و يمثل 25% من المؤشر الإجمالي ويتضمن خمسة متغيرات مثل رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي، ونسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات. كذلك يشمل استقرار أسعار الصرف وعدد الأشهر التي تغطيها الواردات، حيث تمنح النقاط بين 5 و15 حسب أهمية كل متغير .

ج. مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية يشكّل 25% من المؤشر الكلي ويتضمن خمسة متغيرات مثل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم والنمو الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري. كما يُقيّم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تُمنح النقاط بين 5 و15 بناءً على كل عامل.

الجدول رقم : 01- 03 درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	49.9-00	59.9-50	69.9-60	79.9-70	100-80
التوصيف	درجة مخاطرة مرتفعة جدا	درجة مخاطرة مرتفعة	درجة مخاطرة معتدلة	درجة مخاطرة منخفضة	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: بوخاري بولرباح، مداح لخضر، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEC) المجلد 01 العدد 02 – ديسمبر 2019، ص42

5. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

في عام 2005، تم تقديم مؤشر سهولة أداء الأعمال في إطار تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر سنويًا منذ عام 2004 عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. يتألف هذا المؤشر من عشر مؤشرات فرعية تُشكل قاعدة بيانات حول بيئة أداء الأعمال. يهدف المؤشر إلى قياس تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأنشطة الاقتصادية، مع تركيز خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهو يوفر أسسًا للمقارنة بين بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية, في عام 2005، شمل التقرير 155

دولة، من بينها 16 دولة عربية[1]، وتوسّع في عام 2013 ليشمل 185 دولة، وقد تصدرت كل من سنغافورة، هونغ كونغ، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، والدنمارك القائم.

يتضمن المؤشر الفرعي عشرة عناصر رئيسية هي:

أ. مؤشر بدء النشاط يقيّم عدد الإجراءات والعقبات القانونية لإنشاء شركة جديدة ومدة الإجراءات وتكاليفها.

ب. مؤشر التعامل مع التراخيص قيس عدد الإجراءات اللازمة لإنشاء مصنع والوقت والتكاليف المرتبطة بها

ت. مؤشر تعيين العاملين وفصلهم يحدد مرونة التشريعات الخاصة بالتوظيف وسهولة فصل العاملين وتكاليف هذه العمليات.

ث. مؤشر تسجيل الملكية يقيّم عدد الإجراءات وتكاليف تسجيل الملكية.

ج. مؤشر الحصول على الائتمان يقيس جودة وحقوق الإقراض والاقتراض وحجم المعلومات الائتمانية المتاحة.

ح. مؤشر حماية المستثمرين يركز على شفافية المعاملات وحماية المستثمرين من سوء الإدارة..

خ. مؤشر دفع الضرائب: يقيس مدى العبء الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة

د. .مؤشر التجارة عبر الحدود يقيّم عدد الوثائق المطلوبة للتصدير والاستيراد ومدتها.

ذ. مؤشر وضع التعاقدات، موضع التنفيذ: يقيس مدى سهولة تنفيذ العقود التجارية

ر. .مؤشر إنهاء النشاط قيّم تكلفة وإجراءات الإفلاس واسترداد الدائنين لحقوقهم[2].

دليل المؤشر تعد هذه المؤشرات معيارًا لتحديد بيئة الأعمال وجاذبيتها للاستثمار, وكلما كانت القيمة أقل، دل ذلك على بيئة أعمال أفضل، ويتم احتساب المؤشر من متوسط النسب المئوية لكل مؤشر فرعي[3].

---

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،** 2006، ص 11

[2] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر،** 2007، ص ص.160-159

[3] **مجلة ضمان الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، العدد الأول، 2006،ص .12

الفرع الثالث: محددات مناخ الاستثمار

يمثل مناخ الاستثمار عاملاً حاسمًا في جذب رؤوس الأموال وتنشيط القطاع الخاص، وتتحدد جودته بمجموعة من العوامل الاقتصادية، القانونية، والإدارية التي سنتناولها في هذا الفرع

أولا : محددات على الشكل مؤسساتي

أ. الاستقرار السياسي :

تؤدي الأوضاع السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل المناخ الاستثماري، حيث تؤثر على قرارات المستثمرين من خلال درجة الاستقرار السياسي والفلسفة الاقتصادية للدولة, فالمستثمر يأخذ في الاعتبار المخاطر غير الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، مما يجعل الاستقرار السياسي عاملًا أساسيًا في تشجيع الاستثمار,ويتحدد هذا الاستقرار من خلال نظام الحكم، طبيعة الطبقة الحاكمة، الأوضاع الحزبية، ومدى النضج السياسي، وكل ما يترتب عليها من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية[1].

ب. سهولة ممارسة الأعمال

يتفق معظم الاقتصاديين على أن مناخ الأعمال يعد عاملاً حاسمًا في قرارات المستثمرين، حيث يؤثر بشكل مباشر على تدفقات الاستثمارات نحو الدول المختلفة. خلال تسعينيات القرن الماضي، شهد العالم سباقًا محمومًا بين العديد من الدول لمراجعة أنظمتها المالية بهدف تحفيز الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار داخل أراضيها، إذ بلغ عدد الدول التي تبنت هذه الاستراتيجية 38 دولة بحلول عام 2005, وقد أثبتت التجربة أن الدول التي قامت بتعديل أنظمتها المالية حققت نتائج إيجابية، مما عزز أهمية الحوافز المالية والتمويلية كأداة رئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في البلدان المتقدمة .في هذا السياق، أثبتت دراسة أجراها Janicki عام 2004 أن تكلفة العمالة تُعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين. كما أكدت دراسة أخرى أجراها Rodriguez و Pallasعام 2008 على ضرورة التمييز بين إنتاجية العمل وتكلفة العمالة، حيث أظهرت أن المستثمرين يولون اهتمامًا خاصًا لهذا الجانب عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وفي السياق ذاته، توصلت دراسة

[1] ريال زوينة، المرجع السابق، ص251-252

Miyancotoعام 2003 إلى أن الموارد البشرية تُعد عنصرًا رئيسيًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد أن توفر اليد العاملة الماهرة والمنافسة يمثل أحد العوامل الجوهرية في تحديد مدى جاذبية الدول للاستثمارات الخارجية[1].

ج. البنية التحتية المادية والاجتماعية :

يشير مصطلح البنية الأساسية أو البنية التحتية إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي يصفها خبراء التنمية، مثل "بول رونشتين رودان"، "راجنر نيركسه"، و"ألبرت هيرشمان"، بأنها تمثل رأس المال الاجتماعي العام, إذ تشمل البنية الأساسية الخدمات التي توفرها الدولة ضمن إمكانياتها الاقتصادية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وتهيئة بيئة ملائمة لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل مستدام .تشمل هذه التجهيزات الأساسية المرافق العامة مثل الطاقة الكهربائية، الاتصالات، شبكات المياه والصرف الصحي، الغاز، والأشغال العامة كشبكات الطرق الكبرى، السدود، وقنوات الري والصرف. كما تمتد إلى أنظمة النقل المختلفة، مثل السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، والمجاري المائية, إضافة إلى ذلك، تضم البنية الأساسية عناصر أخرى، مثل الموارد البشرية، التمويل المصرفي، سوق الأوراق المالية، وشبكات المعلومات .تلعب البنية الأساسية دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، تخفيف الفقر، وتحسين الظروف البيئية. فالاستثمار في بنية تحتية متطورة يعزز الإنتاجية، يقلل تكاليف الإنتاج، ويساهم في رفع مستوى المعيشة. كما أنها تخلق بيئة جاذبة للاستثمارات العامة والخاصة، مما يسهم في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات وزيادة الكفاءة الحدية للاستثمار، أي تحسين العائد الصافي المتوقع من كل مشروع استثماري, على سبيل المثال، في القطاع الصناعي، توفر البنية الأساسية فوائد عامة تتمثل في وفرات خارجية يستفيد منها المستثمرون، مما يسهم في تحفيز الاستثمار في الصناعة وزيادة معدلات الربح، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة واستدامة[2].

---

[1] سفيان قعلول , **جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار مجلة دراسة الاقتصادية ,صندوق نقد العربي** , العدد36 أبريل ص16-17

[2] ريال زوينةّ، المرجع السابق، ص253-254

ثانيا : المحددات المرتبطة بالاطار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي يعزز بيئة الاستثمار من خلال تحقيق توازنات كلية تحد من التقلبات الاقتصادية وتوفر مناخًا آمنًا للمستثمرين. يعتمد هذا الاستقرار على وضوح السياسات الاقتصادية، مثل السياسة النقدية التي تتحكم في التضخم وأسعار الفائدة، والسياسة المالية التي تدير الإيرادات والنفقات العامة. كما يسهم جهاز مصرفي ومالي كفؤ في تسهيل التمويل وتقليل المخاطر، مما يعزز جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي[1].

فهناك عدة محددات اقتصادية نذكر منها :

أ. حجم السوق ومعدل نموه

تُعد هذه المؤشرات دليلًا على حجم الطلب والقدرة الشرائية في السوق المضيف، فكلما زاد حجم السوق، زادت جاذبيته للشركات متعددة الجنسيات، مما يسمح لها بالاستفادة من اقتصاديات الحجم وتحقيق وفورات إنتاجية. يؤدي ذلك إلى زيادة حجم المبيعات وتعظيم العائد المتوقع من الاستثمار [2].

ب. **معدل نمو الدخل الوطني**

يمثل معدل نمو الدخل الوطني القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال عام، وهو مؤشر أساسي لقياس حجم الاقتصاد ومستوى تطوره. كلما ارتفع حجم الدخل الوطني الإجمالي وزاد معدل نموه السنوي، دلّ ذلك على استقرار الاقتصاد وحسن استغلال الموارد، مما يجعل أسواق هذه الدول أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب[3].

ج. أسعار الصرف

---

[1] سفيان قعلول، المرجع السابق، ص12

[2] صفيح صادق, **الاستثمار الاجنبي المباشر و الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص تسيير جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان** ,الجزائر , 2015ص52

[3] قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 ص 127

يعد سعر الصرف عاملاً رئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يؤثر على التكلفة الفعلية لعوامل الإنتاج مثل الأجور والمواد وتكاليف النقل ... الخ [1]، يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية في الدولة المضيفة إلى تقليل التكاليف الحقيقية للمشروعات الاستثمارية، مما يشجع المستثمرين الأجانب على توسيع استثماراتهم المباشرة فيها[2].

د. معدل التضخم

تؤدي معدلات التضخم دورًا أساسيًا في تحديد تكاليف الإنتاج، وسياسات التسعير، ومعدلات الأرباح المتوقعة للمشروعات الاستثمارية، مما يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. يُعتبر ارتفاع التضخم مؤشرًا على عدم استقرار المناخ الاستثماري واضطراب السياسات المالية والنقدية، كما يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يفضل المستثمرون الأنشطة قصيرة الأجل على حساب الاستثمارات طويلة الأجل[3].

[1] المرجع نفسه، ص130

[2] صفيح صادق, **الاستثمار الاجنبي المباشر و الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص تسيير جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ,الجزائر** , 2015ص55

[3] عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015

خلاصة الفصل الأول

يُشكل النمو الاقتصادي والقطاع الخاص عنصرين أساسيين في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يعكس قدرة المجتمع على زيادة إنتاجه وتحسين مستوى معيشة أفراده، وهو ما يعتمد على عوامل متعددة، مثل الاستثمار، التكنولوجيا، ورأس المال البشري. كما أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب سياسات فعالة تعزز الإنتاجية وترفع من كفاءة استغلال الموارد .

في المقابل، يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في دعم هذا النمو، من خلال توفير فرص العمل، جذب الاستثمارات، وتعزيز الابتكار والمنافسة. إذ يسهم القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع العام، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية .وبالتالي، فإن تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام يتطلب بيئة استثمارية مناسبة، ودعماً حكومياً للقطاع الخاص، إلى جانب سياسات اقتصادية متكاملة تعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص، لضمان تنمية اقتصادية شاملة تعود بالنفع على المجتمع بأسره.

الفصل الثاني:

دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر

تمهيد

يعد القطاع الخاص أحد المحركات الحيوية للنمو الاقتصادي في مختلف الدول، لما يتميز به من مرونة وقدرة على تعبئة الموارد، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية, وقد أولت معظم السياسات الاقتصادية المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بترقية دوره في دعم التنمية الشاملة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي, وفي هذا السياق، شهدت الجزائر منذ الاستقلال جملة من التحولات الاقتصادية العميقة، كان من أبرزها الانتقال التدريجي من نموذج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ما استدعى إعادة النظر في موقع ومهام القطاع الخاص ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية, لقد فرضت التطورات الداخلية والدولية على الدولة الجزائرية تبني إصلاحات متعددة شملت البنية الهيكلية والتشريعية والتنظيمية، كان هدفها تمكين القطاع الخاص من المساهمة بفعالية في الدورة الاقتصادية, وتجلت هذه الإصلاحات في إصدار قوانين جديدة، وتطوير آليات الاستثمار، وفتح مجالات كانت حكرًا على القطاع العام، مع توفير مناخ أكثر تحفيزًا للمبادرة الفردية, ورغم التقدم المحرز، لا يزال هذا القطاع يواجه تحديات معقدة تتطلب مواصلة الجهود لتأهيله وتمكينه من لعب دوره كاملاً في تحقيق النمو المستدام .

المبحث الأول: القطاع الخاص في الجزائر

يعد القطاع الخاص أحد المكونات الهامة في نمو الاقتصاد الجزائري , و قد مر بتطورات متباينة و مع توجه الدولة نحو اقتصاد السوق بدأ هذا القطاع يكتسب أهمية متزايدة و في هذا المبحث سنتناول مسار تطوره و اصلاحاته الى جانب دوره في دعم النمو الاقتصادي للبلاد

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري و التوجه نحو اقتصاد السوق

عرف القطاع الخاص في الجزائر مسارًا متذبذبًا منذ الاستقلال، تأثر بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد ومع تبني إصلاحات هيكلية تدريجية، بدأ هذا القطاع يكتسب أهمية متزايدة كعنصر فاعل في النمو، رغم التحديات العديدة التي واجهها, سنُعالج في هذا المطلب تطوره، والإصلاحات التي مست بنيته

الفرع الأول: اصلاح الهيكل الاقتصادي

شكّل إصلاح الهيكل الاقتصادي في الجزائر خطوة محورية لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية وتكييف الاقتصاد الوطني مع التحولات الداخلية والخارجية. بحيث ; يُعَدّ إصلاح البنية الاقتصادية في الجزائر عملية معقدة ارتبطت، منذ الاستقلال، بالاعتماد الكبير على الاستثمار العمومي، وهو خيار كان مبرّراً في سياقه التاريخي نظراً لغياب البنية التحتية الأساسية، وضعف المؤسسات، إضافة إلى هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما شكل بيئة عالية المخاطر لا تُشجع على دخول القطاع الخاص أو تمكّنه من الاضطلاع بدور فعّال, وقد مرّ هذا المسار الإصلاحي بعدة مراحل، ترافقت مع صدور جملة من القوانين والمراسيم التي عكست التوجه الأيديولوجي للدولة في كل مرحلة، خاصة فيما يتعلق بموقع ودور القطاع الخاص داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية، إذ تم التعامل مع هذا القطاع في بعض الفترات كفاعل اقتصادي مكمّل لجهود الدولة، بينما في فترات أخرى، نُظر إليه باعتباره أداة محتملة لتمرير الرأسمالية العالمية[1]. وانطلاقاً من هذا التباين في الرؤية، سنعمل على تحليل تطور القطاع الخاص

[1] Benbitour A. (2000), **L'Algérie au troisième millénaire**. Défis et potentialités, Alger, Éditions Marinoor

الجزائري من خلال رصد محطاته التاريخية الأساسية منذ الاستقلال، مع التوقف عند أبرز العوامل البنيوية والمؤسساتية التي أثرت على مساره وأدواره الاقتصادية :

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل، حيث تبنت الدولة سياسة اشتراكية ارتكزت على هيمنة المؤسسات العمومية، خاصة في قطاع الزراعة عبر إنشاء مزارع كبيرة بعد التأميم. وموّلت هذه السياسات بعائدات المحروقات، رغم تأثرها بانخفاض أسعار النفط بين 1986 و1989. ورغم التحديات، سعت الدولة إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز مكانتها دوليا[1].

تميّزت **مرحلة التصحيح الهيكلي الأولى (1967–1979)** : بإطلاق الدولة الجزائرية عدة مخططات تنموية، أبرزها المخطط الثلاثي (1967–1969) الذي ركز بشكل أساسي على تطوير الصناعة والأنشطة المرتبطة بقطاع المحروقات. وقد انعكس هذا التوجه في تخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لهذا القطاع سنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، في حين تراجع نصيب قطاع الزراعة إلى 12.5% سنة 1967 مقارنة بـ17.5% سنة 1963 [2].

شهد المخطط الرباعي الأول (1970–1973) : مشاركة المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية في تصور واختيار المشاريع الاستثمارية وفق معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، وكان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تُشكّل قاعدة لانطلاق صناعات خفيفة لاحقاً.

أما المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) :، فقد جاء مكملاً للمخطط السابق، حيث تم توجيه الجهود نحو تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى، خاصة في مجالات الحديد، المحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، مستفيداً من الارتفاع الملحوظ في إيرادات المحروقات. وقد أُعطيت الأولوية للصناعة الثقيلة بغرض إنتاج سلع إنتاجية تخدم مختلف القطاعات، بهدف تحقيق

---

[1] بوقصة ايمان , **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية** , معهد علوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير , مركز الجامعي الونشريسي , تيسمسيلت، الجزائر مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الثالث مارس 2018, ص83–84

[2] عماري عمار , **الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر** , ملتقى الدولي , 29 / 30 أكتوبر 2001 , سطيف ص91 ,106

استقلال اقتصادي على المدى الطويل. وتُبرز هذه التوجهات من خلال ارتفاع مساهمة القطاع العام في الناتج الوطني الخام، حيث بلغت 65.42% سنة 1978 مقارنة بـ30.07% سنة 1969. وتتّسم هذه المرحلة عموماً بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات واعتماد التنظيم التساهمي، كما أن المخططات التنموية آنذاك هدفت إلى بناء اقتصاد وطني قائم على شركات عمومية كبرى تحتكر السوق الوطنية، غير أن هذا النموذج أفرز ممارسات بيروقراطية، تضخماً في عدد العمال، واختلالاً في توزيع الاستثمارات[1].

مرحلة التصحيح الهيكلي الثانية (1979–1987) : تميزت بقيام السلطات الجزائرية بعدة إصلاحات جوهرية، تمثلت في التنازل التدريجي عن بعض ممتلكات الدولة، من خلال صدور القانون 84–81 ثم القانون 87–19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي، حيث أُعيد تنظيم الأراضي الزراعية إلى مزارع فردية ومستثمرات جماعية، في محاولة لإعادة الاعتبار لقطاع ظل مهمشاً مقارنة بالقطاعات الأخرى, كما شُرع في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بمرسوم 80–242 الصادر في 10 أفريل 1981، والذي بموجبه تم تقسيم 50 مؤسسة كبيرة إلى نحو 300 مؤسسة أصغر حجماً، تبعها ابتداء من سنة 1983 برنامج لإعادة الهيكلة المالية، في سياق التكيف مع النظام المصرفي والمالي الجديد، بما يعكس توجهاً نحو التخلي عن مفاهيم التسيير المركزي والانفتاح التدريجي على اقتصاد السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. استهدفت هذه الإصلاحات بالأساس المؤسسات العمومية، من خلال مراجعة قوانينها الأساسية وتنظيمها وعلاقتها بالدولة ومحيطها الاقتصادي، بهدف تحسين فعاليتها ومنحها استقلالية أكبر[2]. وعلى الرغم من بدء مرحلة إصلاحات أوسع سنة 1988، والتي أُدرجت المؤسسات العمومية بموجبها تحت القانون التجاري، إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق بالشكل المطلوب بسبب غياب مقاربة شاملة، ما أدى إلى تدهور اقتصادي تمثل في انخفاض الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بمعدل 1.5% بين 1986 و1991، وتفاقم أزمة المؤسسات العمومية نتيجة القيود على الأسعار وتسريح العمال، ما ساهم في هجرة الكفاءات نحو القطاع الخاص. وقد تم لاحقاً اعتماد برامج للتثبيت والتكييف

[1] بوقصة ايمان , **مرجع دكر سابقا,** ص84

[2] كربالي بغداد **, نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر** , مجلة العلوم الانسانية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , مجلد 05 , العدد الثامن ,ص 05

الهيكلي بدعم من صندوق النقد والبنك الدولي، بهدف استعادة التوازنات المالية، كبح التضخم، تحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[1].

ابتداءً من سنة 2000، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت بشكل خاص تطوير القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره في دفع عجلة النمو, وقد تم إصدار الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي نص في مادته السادسة على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي أُنيطت بها مهمة تسهيل إجراءات الاستثمار، لا سيما لفائدة القطاع الخاص. وتم تعديل هذا الإطار القانوني لاحقاً بالأمر 06/08، الذي نص في مادته الرابعة على منح حرية كاملة للمستثمرين، إلى جانب الحماية القانونية والضمانات الضرورية، مع توفير العديد من الامتيازات والإعفاءات الجبائية، وذلك في ظل احترام التشريعات والتنظيمات السارية. كما جاء القانون 16/09 لتعزيز ترقية الاستثمار من خلال تحفيزات جبائية إضافية تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي أكثر جاذبية، إلى جانب المرسوم التنفيذي 17/100 الذي عدل وكمّل المرسوم 06/356 المتعلق بتنظيم وصلاحيات وسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وقد شكلت هذه النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية خطوة استراتيجية نحو منح القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في مسار التنمية الاقتصادية للبلاد[2].

الفرع الثاني: الخوصصة في الجزائر كألية للاصلاح الاقتصادي

في ظل التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، لم تكن المؤسسة العمومية بمنأى عن موجة الإصلاحات، حيث كانت أولى محطاتها في بداية الثمانينات من خلال إجراءات إعادة الهيكلة العضوية، تلتها عملية إعادة الهيكلة المالية, وقبل استكمال هذه المرحلة، جاءت إصلاحات سنة 1988 بقوانين جديدة هدفت إلى إرساء الإطار القانوني والمؤسساتي الضروري للانتقال نحو اقتصاد السوق, وقد شكلت هذه الإجراءات مجتمعة تمهيداً لتحرير المبادرة الاقتصادية وتحضير المؤسسات العمومية لمرحلة الخوصصة.

---

[1] بوقصة ايمان , **مرجع دكر سابقا**,ص85

[2] سعد مقص, لعلا رمضاني , **تطور قطاع الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** , مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ,مخبر علوم تسيير جامعة الأغواط ,مجلد 06, عدد01 , 2020 ص284

أولا : مرحلة تردد و عدم الرؤية الاستراتيجية من 1994 الى 2000

أدى تفاقم المديونية الخارجية وتراجع عائدات تصدير المحروقات إلى دفع الحكومة الجزائرية نحو قبول شروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، والتي تمحورت أساساً حول تقليص حجم القطاع العام وتبني سياسة الخوصصة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدولة بذلت مجهوداً مالياً كبيراً منذ الثمانينات من خلال برامج متعددة لتطهير وتأهيل مؤسسات القطاع العمومي، بلغت تكلفتها حوالي 223.6 مليار دينار بين سنتي 1988 و1994، دون أن تحقق النتائج المرجوة، حيث كان من الممكن بهذه المبالغ بناء جهاز إنتاجي جديد. كما تم تخصيص ما يقارب 670 مليار دينار لإعادة رسملة النظام المصرفي، نتيجة العجز الذي خلفته القروض المتعثرة الممنوحة للمؤسسات العمومية. وقد بدأت عمليات الخوصصة الجزئية في ظل الإطار القانوني الذي أقرّه قانون المالية التكميلي لسنة 1994، إلا أن تطبيق هذه السياسة كان محدوداً؛ ففي سنة 1995 استمر التدهور الاقتصادي في الجزائر وازدادت الضغوط الخارجية المطالبة بتغيير السياسة الاقتصادية، مما دفع الحكومة إلى إصدار القانون 22-95، الذي أقرّ مبدأ الخوصصة الكلية ووسّع نطاقها ليشمل معظم القطاعات، رغم المعارضة الشديدة التي لقيها هذا التوجه من قبل أغلبية الطبقة السياسية والعمالية [1].حيث يوضح الجدول عملية و مراحل الخصخصة :

[1] د. بن نعمون حمادو , **تقييم برنامج الخوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر** مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية جامعة قسنطينة 2 العدد الثاني ديسمبر 2017 ص168-166

الجدول02-01 : المؤسسات المخصخصة من 1995 الى 2003

المؤسسات المخصخصة	فروع النشاط	رأس المال المحول	تقنية الخصخصة	مساهمات الشريك
فندق الأوراسي	السياحة	%20	الاكتئاب العام	ايرادات البيع
صيدال	صيدلة	%20	الاكتئاب العام	ايرادات البيع
الرياض سطيف	المواد الغذائية	%20	الاكتئاب العام	ايرادات البيع
Sider , الحجار	صناعة الحديد	%70	فتح رأس المال ل LMN-ISPAT (الهند)	50 مليار دينار للتحديث
ENAD	المنظفات	%60	فتح رأس المال ل HENKEL (الهند)	استثمار تحديث للعلامة

المصدر : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements ,Alger 2008

لقد كانت حصيلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر غير مرضية، خاصة من منظور صندوق النقد الدولي، الذي أصدر تقريراً غير متفائل أشار فيه إلى تباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية مقارنة بما كان متوقعاً. وبحكم توجهه الرأسمالي، طالب الصندوق الحكومة الجزائرية بتسريع وتيرة الإصلاحات بما يتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق، مؤكداً أن تقديم المساعدات مشروط بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها مسبقاً. كما شدد على ضرورة الإسراع في إعادة هيكلة الصناديق الاستثمارية الأجنبية وتحسين آليات تسييرها[1].

[1] IMF(2003) ,Algeria : staff report for the 2002 article IV consultation , international monetary Fund , January 22

ثانيا : مرحلة الانطلاقة الفعلية من 2001 الى 2009 :

بعد فترة من التردد وغياب الإرادة السياسية الجادة في تنفيذ سياسة الخوصصة، دخلت الجزائر مرحلة ثانية أكثر وضوحاً في هذا المسار، مع صدور القانون 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي ألغى وبدّل القانون 22-95، بهدف تجاوز نقائصه والتعديلات التي طرأت عليه. وقد فرضت الأوضاع المالية المتدهورة التي كانت تعيشها أغلب المؤسسات العمومية، إلى جانب حالة التفكك المالي الحاد، على السلطات السياسية ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة والمضي قدماً في تنفيذ الخوصصة بجدية، بعيداً عن الحلول المؤقتة. ففي سنة 2001، تم تحديد 1200 مؤسسة عمومية وطنية ومحلية معنية بعملية الخوصصة، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المالي، وكانت توظف أكثر من 430.000 عامل. وفي سنة 2003، أعلنت الحكومة أن 380 مؤسسة فقط من هذه المؤسسات قابلة للإنقاذ، في حين اعتُبرت البقية غير قابلة للاستمرار كمؤسسات عمومية[1].و يوضح الجدول عدد المؤسسات التي تم خوصصتها من 2002 – 2009 :

[1] د. بن نعمون حمادو , **مرجع دكر سابقا,** ص172

الجدول 02-02 : عدد المؤسسات الاقتصادية المخوصصة وفقا لكل أسلوب خوصصة في الفترة بين 2001 – 2009

سنوات / اسلوب	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	النسبة
خوصصة كاملة	0	01	05	07	50	62	68	18	0	211	45,5
خوصصة جزئية اكثر من 50 بالمئة	0	0	01	02	11	12	07	01	0	34	7,3%
خوصصة جزئية اقل من 50 بالمئة	0	0	0	3	1	1	06	02	0	13	%2,8
التنازل للعاملين	0	0	8	23	29	9	0	07	0	76	%16,4
الشراكة Joint-venture	05	3	4	10	4	2	09	01	0	38	%8,2
بيع الاصول	01	1	2	13	18	30	20	07	0	92	%19,8
المجموع	06	05	20	58	113	116	110	36	0	464	%100

المصدر : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements 2011 ,Alger

تشير المعطيات إلى أن عملية الخوصصة في الجزائر بدأت تتراجع منذ سنة 2003، لتتوقف نهائياً في 2009، وذلك بسبب ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، خصوصاً المادة 58 التي ألغت ضمنياً الخوصصة الكلية لصالح المستثمرين الأجانب، وقيدتها بنسبة 51% كحد أقصى من رأسمال المؤسسة المعنية، إضافة إلى المادة 62 التي منحت الحكومة حق الشفعة في شراء حصة المستثمر الأجنبي عند قراره بيعها. ورغم أن هذه المرحلة شهدت الانطلاقة الفعلية لسياسة الخوصصة، إلا أن النتائج كانت دون المستوى المطلوب؛ فمن أصل 1200 مؤسسة عمومية اقتصادية مبرمجة للخوصصة، لم يتم خوصصة سوى 464 مؤسسة إلى غاية نهاية 2008، أي بنسبة لا تتعدى 39% من

الهدف المسطر. وتشير تقارير وزارة الصناعة لسنة 2010 إلى أن 23% من المؤسسات المخوصصة بيعت لأجانب، بينما استفاد المستثمرون الجزائريون من 77% منها[1].

المطلب الثاني: تشريعات الخاصة بالاستثمار الخاص

مثّلت التشريعات المتعلقة بالاستثمار الخاص في الجزائر أداة أساسية لتحفيز المبادرة الاقتصادية وتوجيه رؤوس الأموال نحو دعم النمو الوطني

الفرع الأول: الاطار القانوني المنظم للاستثمار الخاص في الجزائر

شكّلت التشريعات القانونية ركيزة أساسية لتنظيم الاستثمار الخاص وتحفيز تدفق رؤوس الأموال ومن أهم القوانين ;

قانون استثماري 63-277

قانون الاستثمار الخاص لسنة 1963 [2]:

جاء كخطوة أولى من الدولة الجزائرية المستقلة حديثاً نحو رسم سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية، وذلك في ظل الإرث الاقتصادي والاجتماعي الثقيل الذي خلفه الاستعمار, ركّز هذا القانون على تنظيم دخول رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بيّن حقوق وواجبات المستثمرين الأجانب، ومنحهم مجموعة من الضمانات العامة، لكنه عكس أيضاً موقفاً حذراً تجاه الاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات الاستراتيجية التي احتفظت الدولة بتسييرها المباشر, ومن أبرز ما تضمنه القانون:

1. منح حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشرط التوطين
2. حرية تنقل وإقامة المستخدمين والمسيرين
3. المساواة أمام القانون بما في ذلك على المستوى الجبائي
4. حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال

---

[1] د. بن نعمون حمادو , **مرجع دكر سابقا**, ص174

[2] Journal official de la république Algérienne , la loi n°63 -277 du 26 juillet 1963

5. إضافة إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إما عبر مؤسسات وطنية أو في إطار شراكة مع المستثمرين الأجانب، مع تحديد كيفيات ذلك التدخل.

القانون الاستثماري رقم 66-284 :

بعد النقائص التي اعترضت القانون رقم 63/277، قامت الجزائر، وتطبيقًا لتعليمات مجلس الثورة، بإصدار قانون جديد لمعالجة تلك النقائص، "دور رأس المال في التنمية الاقتصادية و مكانة وأشكاله والضمانات القانونية الخاصة به "[1] وهو الأمر رقم 66/284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن لقانون الاستثمار، حيث حدد هذا القانون الإطار الذي يتم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وسعى إلى سد الثغرات الموجودة في القانون السابق, ومن أهم ما جاء به هذا القانون [2]:

1. الاعتراف للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، سواء جزائريين أو أجانب، بإمكانية القيام باستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي، من أجل مضاعفة القدرات الإنتاجية
2. .إمكانية مشاركة رأس المال الخاص، الوطني أو الأجنبي، في مشاريع استثمارية ضمن القطاعات الحيوية، مع احتفاظ الدولة بحق المبادرة .السماح للدولة بالمشاركة في شركات اقتصادية مختلطة تضم رؤوس أموال وطنية أو أجنبية، بهدف تلبية حاجات التنمية الاقتصادية
3. إلزامية التقيد بالواجبات القانونية والتنظيمية التي تحكم النشاطات المهنية، خاصة ما يتعلق بالجباية . المساواة أمام القانون بين المؤسسات الأجنبية وتلك الخاضعة للمراقبة الأجنبية، خاصة فيما يخص النظام الجبائي.
4. منح إعفاء تام أو جزئي من الرسم العقاري لمدة لا تتجاوز عشر سنوات .

[1] الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/17 المتضمن لقانون الاستثماري , الجريدة الرسمية , العدد 80 ص1202

[2] الأمر رقم 66-284 , مرجع نفسه ,ص1206

5. منح إعفاء كلي أو جزئي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات، حسب حجم الأرباح السنوية، على ألا يتجاوز الإعفاء 20% من قيمة الأموال المستثمرة في النشاطات المرخص بها .وللاستفادة من هذه الامتيازات الجبائية، يجب مراعاة مجموعة من المعايير، أهمها[1] :

أ) العلاقة بين قيمة الاستثمار وعدد مناصب الشغل الدائمة المحدثة، مقارنة بالتكنولوجيا المستعملة في القطاع المعني

ب) الآثار غير المباشرة للمشروع الاستثماري على النشاطات المرتبطة أو المكملة له

ج) .مستوى التكوين المهني وتطوير الكفاءات الوطنية

د) القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي للمؤسسة

هـ) حجم الإنتاج الموجه للتصدير أو الذي يغني عن الاستيراد

و) قيمة رؤوس الأموال الجديدة المستوردة

ورغم أن هذا القانون جاء في إطار تعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، إلا أنه لم يعرف تطبيقًا واسعًا بسبب تزامنه مع تأميم القطاع البنكي وشركات التأمين، مما قلل من تأثيره الفعلي على جلب الاستثمار.

قانون الاستثماري 1982 :

صدر هذا القانون لتوضيح الإطار القانوني المنظم لنشاط القطاع الخاص، حيث عالج العديد من الغموض الذي كان يكتنف الاستثمارات الخاصة، فنصّ بوضوح على أن جميع المشاريع الاستثمارية الخاصة أصبحت خاضعة لموافقة مسبقة، كما حدد سقفًا ماليًا موحدًا للاستثمار لا يجب أن يتجاوز 30 مليون دينار جزائري, وقد بيّن القانون القطاعات التي يُسمح للقطاع الخاص بالنشاط فيها، وهي إصلاح وصيانة العتاد الصناعي الصناعات الصغيرة والمساندة للقطاع الاشتراكي الصيد البحري ضمن نطاق

[1] المادة15 , الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 / 09 / 1966 يتضمن قانون الاستثمارات , الجريدة الرسمية , العدد 80 , ص1206

محدد قطاع البناء والأشغال العمومية الفندقة والسياحة النقل البري أما فيما يخص المزايا، فقد منح القانون جملة من الامتيازات الجبائية خاصة لفائدة المناطق المحرومة، تمثلت في [1]:

1. إعفاء كلي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة أقصاها خمس (5) سنوات ابتداءً من تاريخ بداية النشاط ،
2. إعفاء تام من الضريبة العقارية لمدة تصل إلى عشر (10) سنوات،
3. إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) عند اقتناء معدات التجهيز الخاصة بالاستثمار،
4. إعفاء من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، بالإضافة إلى إعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس (5) سنوات من انطلاق النشاط تُخفض هذه الامتيازات تدريجيًا في حال تعلقت الاستثمارات بإنتاج المواد أو ببعض الأنشطة الأخرى.

كما تناول القانون مسألة الحصول على القروض البنكية، إضافة إلى إمكانية منح المستثمر عقارًا إذا التزم بشروط المشروع المعتمد.

قانون الاستثمار 1986 :

تم تعديل القانون رقم 13-282 بالقانون رقم 86-13، حيث تناول هذا الأخير موضوع الشركات المختلطة، وقد ألغى العديد من المواد الواردة في القانون السابق نظراً لضعف فاعليتها. وقد نصّ القانون الجديد بوضوح على أنه لا يجوز للمستثمر الأجنبي أن تتجاوز حصته نسبة 49% من قيمة المشروع الاستثماري، في حين تُمنح الأغلبية (51%) للطرف الجزائري .كما حدّد القانون الجديد أهم القطاعات التي يمكن فيها إنشاء شركات مختلطة، إضافة إلى المزايا والضمانات التي تُمنح للمستثمر من أجل تسهيل سير النشاط الاقتصادي[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القانون قم 86-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

قانون 1988 :

يعد هذا القانون من أبرز النصوص التشريعية التي اهتمت بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، حيث أسهم في إرساء معالم جديدة لتحرير المبادرات الاستثمارية في الجزائر، من خلال جملة من الإجراءات التنظيمية التي من شأنها رفع القيود البيروقراطية عن المستثمرين الخواص .ومن أبرز ما جاء به هذا القانون [1]:

1. إلغاء السقف المحدد للاستثمار الخاص، والذي كان محدداً سابقاً بـ30 مليون دينار جزائري، مما أتاح حرية أوسع لرؤوس الأموال الخاصة
2. .إلغاء شرط الحصول على الموافقة المسبقة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، وهو ما يشكل خطوة نحو تبسيط الإجراءات الإدارية .
3. تثبيت نظام الامتيازات الجبائية والتسهيلات الاستثمارية الممنوحة، وفق ما ورد في أحكام القانون 88-12 .
4. إلغاء ديوان التوجيه ومراقبة وتنسيق الاستثمار الخاص، ما يدل على توجه نحو تقليص الهيئات الوسيطة وتخفيف الضغط الإداري .
5. في مقابل هذه التسهيلات، حدد القانون قائمة القطاعات الاستراتيجية التي تظل من اختصاص الدولة، وتشمل: تسيير الأملاك الوطنية، النظام المصرفي، التأمينات، المناجم، المحروقات، الصناعات القاعدية (خاصة الحديد والصلب)، بالإضافة إلى قطاعات النقل الجوي، البحري، والسكك الحديدية، وقد أكد القانون على مبدأ أساسي يتمثل في "استبدال الواردات" كأحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية

قانون نقد و القرض 90-10 :

شهدت فترة التسعينات تحوّلاً جذرياً في المنظومة التشريعية الجزائرية، من خلال تبني خيار اقتصاد السوق وإصدار جملة من القوانين الإصلاحية، كان أبرزها قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990, وقد شكّل هذا القانون نقطة تحول حاسمة، ومهّد الطريق لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

رغم كونه لا يُعدّ في جوهره قانوناً موجهاً للاستثمار, ومع ذلك، فقد تضمّن القانون أحكاماً أساسية تتعلق بتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث سمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال نحو الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، باستثناء تلك التي تندرج ضمن احتكار الدولة أو المؤسسات التابعة لها، أو التي تعود إلى أشخاص معنويين مخصصين لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية, وقد حدد القانون مجموعة من الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها من خلال هذه الاستثمارات، من بينها [1]:

1. خلق مناصب شغل جديدة من أجل تقليص البطالة؛
2. تأهيل الموارد البشرية من خلال التكوين والاستفادة من الخبرات الأجنبية؛
3. الإسهام في استقرار سوق الصرف وتحقيق التوازن فيه؛
4. نقل التكنولوجيا عبر اقتناء الوسائل التقنية والعلمية،
5. إلى جانب توطين استغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية المحمية، طبقاً للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر

قانون 93-05 :

في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم الذي كانت تعرفه الجزائر، وما خلفه من آثار سلبية على مختلف القطاعات، وجّهت الدولة جهودها نحو طلب دعم مالي من صندوق النقد الدولي. ولإثبات توافقها مع توجهات الصندوق ومبادئه الليبرالية، صادقت السلطات الجزائرية على قانون استثمار جديد يحمل رؤية منفتحة تجاه القطاع الخاص، حيث أقر مبدأ حرية الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي، مع استثناء بعض القطاعات السيادية .ومن أبرز ما جاء به هذا القانون لترسيخ قواعد اقتصاد السوق [2]:

1. تكريس الحرية الكاملة للاستثمار كإشارة إلى الانفتاح الاقتصادي .

[1] المادة 183 , قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض , الجريدة الرسمية , العدد 16 , 1990 , ص541

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993

2. إنشاء الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، باعتبارها الجهة المسؤولة عن استقبال التصاريح ومرافقة المستثمرين .
3. اعتماد نظام التصريح بدل الترخيص المسبق لإنجاز الاستثمارات
4. .تبني مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، حيث يتمتع المستثمر الأجنبي بنفس الحقوق والضمانات الممنوحة للمستثمر المحلي .اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية، في حال وجود اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف موقعة من الجزائر

أما بخصوص الامتيازات، فقد تم تنظيمها ضمن ثلاث فئات رئيسية :

1. الامتيازات العامة: وتُمنح لجميع المستثمرين، وتشمل إعفاءات ضريبية وجمركية.
2. امتيازات خاصة بالمناطق ذات الأولوية: مثل مناطق التوسع الاقتصادي ومناطق الترقية، وتتمثل في تسهيلات كبرى من حيث العقار، إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، إعفاء من الضرائب على الأرباح لمدة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات، وتوفير الأراضي بأسعار رمزية.
3. امتيازات المناطق الحرة: وتتم فيها العمليات التجارية (الاستيراد، التصدير، التخزين، التحويل...) بعملات قابلة للتحويل، معفاة من كافة الضرائب والرسوم تقريباً، باستثناء بعض الحالات الخاصة.

قانون 01-03 :

بعد مرور عقد من الزمن على صدور القانون رقم 93-12، تبيّن محدودية فعاليته في استقطاب الاستثمارات، حيث فشل في تحقيق الأهداف المرجوة رغم ما تضمنه من حوافز وضمانات, نتيجة لذلك، تم إلغاؤه وتعويضه بالقانون رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء في سياق إصلاحي جديد يهدف إلى تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في الجزائر, وقد أسس هذا القانون لجملة من المبادئ الأساسية، من أبرزها [1]:

[1]مرابط محمد , أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية – دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية , أطروحة دكتوره , علوم التسيير , تخصص ادارة مالية ,جامعة الجزائر 3 , الجزائر 2019 ص203

1. حرية الاستثمار ورفع مختلف القيود الإدارية التي كانت تشكل عائقًا أمام المستثمرين
2. .إرساء إطار قانوني واضح ومُستقر للاستثمارات، يضمن الشفافية والفعالية في الإجراءات
3. .ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح المرتبطة بها، بما يساهم في تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي .تكريس مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، بما يخلق مناخ تنافسي عادل .
4. إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كبديل للوكالة السابقة لترقية الاستثمارات(APSI) ، لتتولى مهام دعم، متابعة، وتوجيه المشاريع الاستثمارية

كما تضمن القانون حزمة من الامتيازات العديدة[1] الممنوحة للمستثمرين، سواء في إطار النظام العام أو النظام التحفيزي الاستثنائي، حيث تشمل هذه الأخيرة المشاريع المنجزة في المناطق ذات الأولوية في التنمية، أو الاستثمارات التي تحمل طابعًا استراتيجيًا وذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني, وتهدف هذه التدابير مجتمعة إلى تهيئة مناخ استثماري جاذب ومرن، من شأنه أن يحفز تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

قانون رقم 06-08 :

يعد هذا الأمر امتدادًا للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والرامي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار، لا سيما تلك المتعلقة بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين، والتي تُشرف عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2](ANDI) , حيث نصّت المادة 5 من هذا الأمر على تقليص المدة الزمنية التي ترد فيها الوكالة على طلبات الاستفادة من الامتيازات الاستثنائية عند الإنجاز من 30 يومًا إلى 72 ساعة فقط[3]، في حين تم تحديد أجل 10 أيام لإصدار قرار

[1] الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار , الجريدة الرسمية , العدد 74 , ص5-6

[2] بن عاشور رتيبة , جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1966-2013 , أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية , قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 3, الجزائر ,2015 ص200

[3] المادة 5 , الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار , الجريدة الرسمية , العدد 74 ,2006 ص18

بخصوص الامتيازات الممنوحة عند مرحلة الاستغلال. كما أجاز النص للوكالة استيفاء رسوم مقابل معالجة ودراسة ملفات المستثمرين.

قانون 16-09 ترقية الاستثمار :

في سياق تطوير البيئة القانونية للاستثمار، جاء القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، حاملًا لجملة من الحوافز والتسهيلات الهادفة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أبرز ما تضمنه [1]:

- ضرورة التسجيل المسبق لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون
- .إخضاع الاستثمارات التي يفوق حجمها 5 مليار دينار جزائري للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار
- كإجراء رقابي يخص المشاريع الكبرى .تصنيف المزايا الممنوحة إلى ثلاث فئات :
- المزايا العامة الممنوحة لكل الاستثمارات المؤهلة.
- المزايا الإضافية الموجهة للنشاطات ذات الطابع المتميز أو التي توفر مناصب شغل.
- المزايا الاستثنائية التي تُمنح للمشاريع ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني
- تحفيز الاستثمار في المناطق ذات الأولوية كالهضاب العليا، والجنوب، والمناطق التي تستوجب تدخلًا خاصًا من الدولة لدفع عجلة التنمية
- الاستفادة من الامتياز الأكثر تحفيزًا في حال توافر مزايا من نفس الطبيعة

أما بخصوص الضمانات القانونية، فقد نصّت المادة 22 على أن أي تعديل أو إلغاء لأحكام هذا القانون لا يُطبَّق بأثر رجعي على الاستثمارات المنجزة في إطاره، إلا إذا طلب المستثمر ذلك، وهو ما

[1] قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار , الجريدة الرسمية , العدد 46ص19-20

يعكس إرادة المشرّع في تعزيز الثقة والمصداقية تجاه البيئة القانونية للاستثمار، وطمأنة المستثمرين، سواء كانوا أجانب أو وطنيين، من التقلبات المتكررة في الإطار التشريعي .

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع الخاص

برزت عدة هيئات وطنية لدعم القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار والمبادرة نذكر منها :

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

يصعب وضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لتباين المعايير المعتمدة من بلد لآخر، حيث تُحدَّد هذه المؤسسات عادة استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات، أبرزها: عدد العمال، حجم الميزانية السنوية، أو رقم الأعمال السنوي. وفي هذا السياق، اعتمد المشرع الجزائري التعريف المعمول به لدى الاتحاد الأوروبي، والذي يصنف المؤسسات وفق معايير مركبة تشمل: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، ومدى استقلالية المؤسسة [1].وقد كُرّس هذا التعريف من خلال القانون رقم 01-18 [2]، المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء فيه :

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني، بأنها مؤسسة تنشط في مجال إنتاج السلع أو الخدمات، ويبلغ عدد عمالها بين 1 و20 شخصًا، على ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري، أو أن لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري[3]،

[1]معطى الله خير الدين , بوقمقوم محمد , **تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** و مجلة علوم الاجتماعية و الانسانية , جامعة باتنة , العدد 13 , ديسمبر 2000 ,ص120

[2]القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , الجريدة الرسمية العدد 77

[3]المادة 04 من القانون 01-18 الصادر في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية

الجدول 02-03 : جودة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قانون 17-02

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوي
متوسطة	249-50	400مليون-4مليار دينار	200مليون-1مليار دينار
صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
صغيرة جدا	9-1	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على جريدة الرسمية رقم 02 سنة 2017 المادة 8,9,10

الوكالة الوطنية لترقية APSI:

تأسست الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، وقد أُنيطت بها مجموعة من المهام الأساسية، تمثلت في [1]:

- متابعة الاستثمارات والمساهمة في ترقيتها.
- تقييم المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل الكلي أو الجزئي بالنفقات المرتبطة بإنجاز الاستثمارات.

وقد ساهمت هذه الوكالة فعليًا في تجسيد عدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة، حيث تم خلال الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1993 إلى 30 ديسمبر 1997 تسجيل حوالي 17.736 مشروعًا على مستوى الوكالة، ما مكّن من خلق ما يقارب 916.736 منصب شغل .كما تم خلال نفس الفترة تسجيل

[1] تقرير من أجل سياسة التطوير المؤسسات و المتوسطة في الجزائر , المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , جوان 2002 , ص 69

247 مشروع شراكة مع دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي 86 مليار دينار جزائري[1].

- **وكالة الوطنية للتطوير ANDI :**

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إطار الإصلاحات الاقتصادية الأولى التي باشرتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت تُعرف سابقًا باسم الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار, وقد تم تعديل هذه الهيئة الحكومية بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 لسنة 2001، حيث أسندت إليها مجموعة من المهام الجديدة، من أبرزها :[2]

تأهيل المشاريع ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وتقييمها، وإعداد اتفاقيات الاستثمار التي تُعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها .تزويد المستثمرين بجميع الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريعهم .تبليغ المستثمرين بقرارات منح أو رفض الامتيازات المطلوبة .وفي إطار تعزيز فعالية أداء هذه الهيئة، تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-35 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، الذي حدد بدقة صلاحياتها، والتي تشمل:

- مهمة الإعلام: توفير المعلومات المتعلقة بالاستثمار
- .مهمة التسهيل: تسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنجاز المشاريع الاستثمارية .
- ترقية الاستثمار: العمل على جذب وترويج الاستثمارات الوطنية والأجنبية
- مهمة المساعدة: تقديم الدعم التقني والإداري للمستثمرين .
- المساعدة في تسيير العقار الصناعي: التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير العقار الملائم للمشاريع.
- تسيير الامتيازات: الإشراف على منح الامتيازات المنصوص عليها قانونًا
- مهمة المتابعة: مراقبة مدى تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتطورها

---

[1] برحومة عبد المجيد , **إصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على القضاء الاقتصادي و الاجتماعي** , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , العدد 06 , سنة 2006 , جامعة المسيلة ص122

[2] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 47

وقد نصت المادة 24 من المرسوم التنفيذي على إنشاء الشباك الوحيد على مستوى الولاية، حيث يتولى ممثل الوكالة تسجيل تصريحات المشاريع الاستثمارية وطلبات الاستفادة من الامتيازات, ويضم الشباك ممثلين عن عدة هيئات عمومية، تشمل :المركز الوطني للسجل التجاري المديرية العامة للضرائب مصالح أملاك الدولة الجمارك التعمير، تهيئة الإقليم والبيئة مفتشية العمل ممثل عن المجلس الشعبي البلدي وتهدف هذه الآلية إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة مناسبة لتجسيد الاستثمارات على المستوى المحلي

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ** [1]:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، باعتبارها هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, وتُعنى هذه الهيئة بتشجيع كل الصيغ والآليات المؤدية إلى إنعاش قطاع التشغيل، من خلال دعم إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع والخدمات لفائدة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة (ويمكن أن تصل إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة

المهام الأساسية للوكالة, دعم، استشارة، ومرافقة الشباب حاملي المشاريع، بهدف مساعدتهم على تجسيد مشاريعهم الاستثمارية ميدانيًا، ومتابعتها بعد الإنشاء، مع التأكد من احترام بنود دفاتر الشروط الموقعة بينهم وبين الوكالة .توفير المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية التي تتعلق بممارسة الأنشطة الاقتصادية لفائدة الشباب المستثمر .إقامة علاقات تنسيقية مع البنوك والمؤسسات المالية، بغرض ضمان التركيب المالي المناسب للمشاريع، ومرافقة الشباب في تطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز مشاريعهم حتى مرحلة الاستغلال .تُعد هذه الوكالة إحدى الأدوات الرئيسية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتحفيز روح المبادرة لدى الشباب ومكافحة البطالة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة ومستدامة.

[1] عبد الحفيظ عيسى , **مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري** – دراسة تحليلية – ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة زيان عاشور –الجلفة– الجزائر , مجلة البديل الاقتصادي, العدد 02 , ص166

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAS** [1]:

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994، كمؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، وذلك في إطار التخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة عن التسريحات الجماعية للعمال، في سياق تطبيق برنامج التكيف الهيكلي. ومنذ تأسيسه، مر الصندوق بعدة مراحل، حيث أُسندت إليه مهام إضافية بشكل تدريجي، بناءً على مجموعة من المراسيم والتنظيمات القانونية .النصوص القانونية المؤطرة للصندوق :

- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 5 جويلية 1994، الذي حدد القانون الأساسي للصندوق .
- المرسوم التنفيذي رقم 95-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999، المتمم للمرسوم 94-188 .
- المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 جانفي 2004، متمم للمرسوم السابق .
- القرار الصادر في 13 ماي 1996، المتعلق بالتنظيم الداخلي للصندوق .

تطور مهام الصندوق 2004, ركز الصندوق على مرافقة المسرحين من العمل ومساعدتهم على البحث عن فرص لإنشاء نشاط مستقل، عبر مراكز مجهزة بالوسائل المادية والبشرية اللازمة .بعد سنة 2004,وُسعت مهامه في إطار خطة دعم النمو الاقتصادي، حيث تحول إلى آلية لدعم المقاولين العاطلين عن العمل، الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة, ابتداءً من سنة 2010، شهد الصندوق نقلة نوعية من خلال, توسيع الفئة المستفيدة لتشمل من 30 إلى 50 سنة .رفع سقف التمويل الإجمالي للمشاريع من 5 إلى 10 ملايين دينار جزائري .السماح بتوسيع النشاطات لفائدة أصحاب المشاريع التي سبق تجسيدها.

[1] **www .cnas.dz**

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

يُعد تقييم مناخ الاستثمار خطوة أساسية لفهم مدى جاذبية البيئة الاقتصادية وقدرتها على استقطاب رؤوس الأموال

الفرع الأول: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعد مؤشر سهولة أداء الأعمال أحد أهم المؤشرات الدولية التي تقيس مناخ الاستثمار وجودة بيئة الأعمال في مختلف الدول تُصدر هذا المؤشر مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية منذ سنة 2004، ويهدف إلى تقييم أثر القوانين والإجراءات الحكومية على النشاط الاقتصادي، لا سيما من حيث التسهيلات أو العراقيل التي تواجه المستثمرين وأصحاب المشاريع مكونات المؤشر :يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية، تُكوِّن مجتمعة قاعدة بيانات شاملة عن بيئة ممارسة الأعمال في كل دولة وتشمل هذه المؤشرات [1]:

- بدء المشروع (سهولة إنشاء الشركات)
- التعامل مع التراخيص (البناء والتراخيص التنظيمية)
- توظيف العاملين (قوانين العمل.)
- تسجيل الملكية (نقل وتسجيل العقارات)
- الحصول على القروض (سهولة الوصول إلى التمويل)
- حماية المستثمرين (قواعد الحوكمة والشفافية)
- دفع الضرائب (عدد وعبء الضرائب المفروضة)
- التجارة عبر الحدود (إجراءات التصدير والاستيراد)
- تنفيذ العقود (فعالية النظام القضائي في إنفاذ العقود)
- إغلاق المشروع (إجراءات الإفلاس والتصفية.)

كما يوضح الجدول ترتيب الجزائر في هذا المؤشر

[1] ريال زوينة , مرجع سبق ذكره , ص260

الجدول 02-04 : وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2010-2013)

	2010	2011	2012	2013
تأسيس الشركة وبدء النشاط تجاري	148	150	153	159
استخراج تراخيص البناء	110	117	118	136
تسجيل ملكية الأصل العقاري	160	165	167	174
حصول على الائتمان	135	139	150	126
توظيف العمالة	122	122	----	----
حماية المستثمر	73	74	79	95
سداد الضرائب	168	162	164	173
التجارة عبر الحدود الدولية	122	123	127	131
تنفيد العقود التجارية	123	123	122	128
تسوية حالات الاعسار	51	52	59	61
ترتيب في مؤشر أداء الأعمال	136	143	148	152

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير ممارسة الأعمال للسنوات

2010,2011,2012,2013 الصادرة عن البنك الدولي على الموقع

WWW.DOINGBUSINESS.ORG

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (04-01)، يتّضح بجلاء أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من اختلالات عميقة، تعكسها المؤشرات السلبية المسجّلة في مختلف الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال, ويُظهر الجدول ضعف الترتيب الذي تحظى به الجزائر ضمن التقارير الدولية، مما يشير إلى غياب الجاذبية الاستثمارية بسبب تعدد العراقيل الإدارية، وتعقيد الإجراءات التنظيمية، ونقص الشفافية والفعالية في التعامل مع المستثمرين.

الفرع الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية :

يصدر التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمية بهدف تقييم مدى توافق السياسات الحكومية والمؤسسات الوطنية مع مبادئ دعم الحرية الاقتصادية، ويُفهم من الحرية الاقتصادية بشكل عام، ضمان حقوق الملكية الخاصة، وتوفير حرية الاختيار في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إلى جانب تشجيع روح المبادرة الفردية والابتكار .كما تشير الحرية الاقتصادية إلى تقليص التدخل القسري للدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج، التوزيع، والاستهلاك، باستثناء الحالات التي تقتضيها حماية الصالح العام، ويُعد مؤشر الحرية الاقتصادية أداة هامة لرصد وتحليل مناخ الاستثمار، حيث يأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل مثل العراقيل البيروقراطية والإدارية، مدى انفتاح التجارة، فعالية النظام القضائي، إضافة إلى سياسات سوق العمل .وتزداد أهمية هذا المؤشر لدى المستثمرين وصناع القرار، حيث يُستخدم كمقياس يعكس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية في الدولة, وكلما تحسنت مرتبة الدولة في هذا المؤشر، زادت فرصها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يساهم في تحسين صورتها الدولية كوجهة استثمارية تتمتع بالاستقرار والثقة والإصلاحات الاقتصادية. [1]

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق , بونوة شعيب , **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر** – جامعة قاصدي بورقلة و جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان , مجلد 04, العدد 01, ص404

الجدول(02-05) ترتيب الجزائر في هذا المؤشر

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ترتيب / اجمالي الدول	/105 179	179/132	/140 179	179/145	186/146	178/157	178/184	186/172	172 176/
ترتيب بين الدول العربية	13	14	15	14	14	13	12	13	14
التنقيط المؤشر	56,9	52,9	51,0	49,6	50,8	48,9	50,1	44,7	46,5

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على INDEX OF ECONOMIC FREEDOM

https://www.heritage.org/index/country/algeria

يعرض الجدول رقم(4-1) تطور ترتيب الجزائر على مستوى مؤشر الحرية الاقتصادية , خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2018.

ومن خلال البيانات، يتبين أن الجزائر حافظت على مراكز متأخرة نسبياً، حيث تراوحت مراتبها العالمية بين 157 و172 من بين ما يقارب 180 دولة، مما يعكس تدني مستوى الحرية الاقتصادية, كما أن ترتيب الجزائر بين الدول العربية لم يشهد تحسناً ملموساً، إذ بقيت في ذيل الترتيب العربي، محتلة مراكز تتراوح بين المرتبتين 13 و15 طيلة الفترة المدروسة، وهو ما يشير إلى استمرار التحديات البنيوية في بيئة الأعمال, حيث تراوح موقعها بين المرتبة 136 (سنة 2010) والمرتبة 172 (سنة 2018) من أصل 180 إلى 186 دولة، وهو ما يصنفها بشكل ثابت ضمن فئة الدول "غير الحرة اقتصاديًا". كما يُلاحظ أن ترتيبها الإقليمي (ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لم يتجاوز المرتبة 14 من أصل 15 إلى 18 دولة في كل سنة، فقد شهد مؤشر الجزائر ارتفاعًا طفيفًا نسبيًا من 46.5 سنة 2010 إلى 56.9 سنة 2018،

أما فيما يخص النقاط التي حصلت عليها الجزائر ضمن المؤشر، فقد بقيت أقل من 50 نقطة على مدار السنوات، وهو ما يعكس ضعفاً كبيراً في الأداء الاقتصادي من منظور الحرية الاقتصادية, فقد تراوحت هذه النقاط بين 44.7 كحد أدنى سنة 2017 و46.5 كحد أقصى في عام 2018، وهي نتائج ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية و يشير هذا الأداء المتواضع إلى وجود قيود مؤسسية وتشريعية كبيرة تعرقل حرية الاستثمار وحركة رأس المال والعمالة، وتؤثر سلباً على جاذبية الاقتصاد الجزائري في المحيطين الإقليمي والدولي ويُعزى هذا الضعف إلى عدة عوامل، منها تدخل الدولة الكبير في النشاط الاقتصادي، ضعف سيادة القانون، ثقل البيروقراطية، وضعف حماية الملكية، وهو ما يؤدي إلى بيئة غير جاذبة للاستثمار ويحدّ من إمكانات النمو الاقتصادي المستدام[1].

الفرع الثالث: المؤشر العالمي لبيئة التنافسية

يعد تقرير التنافسية العالمية، الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، من أبرز المؤشرات البحثية التي تُستخدم لقياس قدرة الدول على التنافس الاقتصادي, فهو يشكّل أداة فعّالة لتحليل بيئة الأعمال، من خلال رصد نقاط القوة والضعف فيها، ويُستخدم أيضاً لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، من أجل تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، خصوصاً في ظل الأزمات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي, وتستند منهجية التقرير إلى تصنيف الدول بحسب مراحل تطور اقتصادها، وهي ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المبني على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد القائم على الابتكار والمعرفة, ويُقيم كل بلد وفقاً لمستوى أدائه ضمن هذه المراحل، بناءً على مجموعة من المؤشرات الأساسية المرتبطة بمتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي[2].

[1] عون الله سعاد, بن طراد أسماء , **تقييم بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** , جامعة ابن خلدون تيارت –الجزائر , مجلة قضايا اقتصادية و مالية و محاسبية , العدد00 , سنة 2023 , ص38-39

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق , بونوة شعيب,مرجع سبق ذكره ,ص404-405

الجدول(02-06) مؤشر تنافسية العالمية :

الدولة	المؤشر والترتيب	2005-2006 117	2006-2007 125	2007-2008 131	2008-2009 134	2009-2010 133	2010-139/2011	2011-2012 142	2012-2013 144	2013-2014 148	2014-2015 144	2015-2016 140	2016-2017 138	2017-2018 137
الجزائر	المؤشر	3,8	3,9	3,91	3,71	3,95	3,96	3,96	3,7	3,8	4,1	4,0	4,0	4,1
	الترتيب	82	76	81	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86
تونس	المؤشر	4,5	4,7	4,59	4,58	4,5	4,65	4,47	غير مصنفة	4,1	4,0	3,9	3,9	3,9
	الترتيب	37	30	32	36	40	32	40	---	83	87	92	95	95
المغرب	المؤشر	3,8	4,0	4,08	4,08	4,03	4,08	4,16	4,1	4,1	4,2	4,2	4,2	4,2
	الترتيب	76	70	64	73	73	75	73	70	77	72	72	70	71
فرنسا	المؤشر	5,4	5,3	5,18	5,22	5,13	5,13	5,14	5,1	5,1	5,1	5,1	5,2	5,2
	الترتيب	12	18	18	16	16	15	18	21	23	23	22	21	22
الصين	المؤشر	4,3	4,2	4,57	4,70	4,74	4,84	4,90	4,8	4,8	4,9	4,9	5,0	5,0
	الترتيب	48	54	34	30	29	27	26	29	29	28	28	28	27

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

بناءً على المعطيات الواردة في الجدول02-06، يتضح أن وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي ظلت دون المستوى المطلوب طيلة الفترة الممتدة بين 2005 و2018، وهو ما يعكس بوضوح محدودية فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في تعزيز القدرة التنافسية للدولة. المؤشر لم يتجاوز عتبة 4.1 نقطة، في حين تراجع ترتيب الجزائر بشكل ملحوظ، خاصة بعد سنة 2012، حيث بلغت المرتبة 105 سنة 2016، وهو تراجع يكشف عن غياب رؤية استراتيجية واضحة لتحسين مناخ الأعمال وتطوير بيئة الاستثمار. بالمقابل، تُظهر تونس تحسناً ملحوظاً في المؤشر، خاصة بعد سنة 2012، مما يدل على جهود واضحة في تحسين بيئة الأعمال وتنشيط الاستثمار, كما أن المغرب استطاع تحقيق ترتيب أفضل من الجزائر باستمرار، خصوصاً في الجوانب المتعلقة بالإدارة والابتكار, أما الدول المتقدمة مثل فرنسا والصين، فحققتا نتائج قوية، حيث حافظتا على مراكز متقدمة بفضل تحسين مستمر في جودة المؤسسات، البيئة التكنولوجية، والموارد البشرية, على سبيل المثال، فرنسا بقيت في ترتيب مستقر نسبياً وحققت أكثر من 5 نقاط، مما يعكس استقرار بيئة الأعمال وفعالية الإصلاحات الاقتصادية .نُلاحظ أيضاً أن الجزائر تعاني من تأخر كبير في العديد من ركائز المؤشر، خاصة في ما يخص حجم السوق والبنية التحتية والبيئة المؤسساتية، وهو ما يُشكل عائقاً حقيقياً أمام تطوير الاستثمار الخاص, كما أن ضعف الابتكار، وانخفاض جودة التعليم والتدريب، يُعزز هذا التأخر ويقلل من قدرة الجزائر على خلق بيئة اقتصادية جاذبة وفعّالة[1], و أن التجربة الدولية، سواء في دول متقدمة كفرنسا أو دول صاعدة كالصين، أظهرت أن التنافسية ليست نتاج الموارد فقط، بل ثمرة سياسات عقلانية تعتمد على الرؤية بعيدة المدى والجرأة في التغيير.

[1] زاهي ياسين , **مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين(1990-2017)**, أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر , سنة 2020-2021 ,ص144

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الجزائري

يُعتبر القطاع الخاص ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال مساهمته في خلق الثروة، توفير فرص العمل، وتحفيز المبادرة والاستثمار , وفي هذا السياق، سنُسلط الضوء في هذا المبحث على مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني بالجزائر، مع إبراز أهم مجالات تأثيره وأدواره الاقتصادية.

المطلب الأول : مساهمة قطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

أصبح الحديث عن القطاع الخاص كدعامة للنمو الاقتصادي أكثر إلحاحًا في الجزائر، خصوصًا مع تراجع قدرة القطاع العام على تلبية متطلبات النمو وسنتطرق بهذا إلى

الفرع الأول: مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

تُعد دراسة بنية الإنتاج الوطني حسب القطاع القانوني (عام/خاص) مؤشرًا مهمًا لفهم طبيعة التحولات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق منذ بداية التسعينيات. ويكتسي هذا التحليل أهمية بالغة عند التمييز بين مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والإنتاج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى، باعتبار أن هذا الأخير يعكس بوضوح الديناميكية الفعلية للنشاط الاقتصادي غير الريعي.

وفي هذا السياق، يقدّم كل من الجدول (1) والجدول (2) معطيات رقمية دقيقة حول تطور مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الخام الكلي، وكذا في الناتج المحلي خارج المحروقات خلال الفترة 2000–2020. وتسمح هذه البيانات بتتبع مسار تطور الوزن النسبي لكل قطاع، وقياس مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في إعادة التوازن إلى هيكل الإنتاج الوطني، سواء من خلال دعم القطاع الخاص أو إعادة هيكلة القطاع العام :

الجدول (02-07) يبين تركيبة الانتاج المحلي حسب القطاع القانوني %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عمومي	57,4	52,5	51	52	52,6	55,6	55,7	55,4	56,4	46,3	46,9
الخاص	42,6	47,5	49	48	47,4	44,4	44,3	44,6	43,6	53,7	53,1
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	---
عمومي	49,3	46,3	42,5	40	35,8	34,6	35,6	36,9	34,8	30,9	---
خاص	50,7	53,7	57,5	60	64,2	65,4	64,4	63,1	65,2	69,1	___
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	___

المصدر : الديوان الوطني للاحصاءات

يظهر الجدول رقم(02-07) تطور تركيبة الإنتاج المحلي في الجزائر حسب القطاع القانوني (عمومي / خاص) خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2020، وهو ما يسمح برصد التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني في ما يتعلق بتوزيع النشاط الإنتاجي بين القطاعين.

فبداية من سنة 2000، كانت مساهمة القطاع العمومي تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي بنسبة 57.4% مقابل 42.6% فقط للقطاع الخاص، ما يعكس استمرار هيمنة الدولة على النشاط

الاقتصادي آنذاك، خاصة في ظل بقاء المؤسسات العمومية هي المحرك الأساسي للقطاعات الإستراتيجية ."تشير الجداول والأشكال السابقة إلى أن قيمة الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الخاص سجلت ارتفاعًا بنسبة تقارب 1.5% سنويًا منذ عام 2002، إلا أن هذا النمو استمر حتى سنة 2008 فقط، حيث شهد تباطؤًا ملحوظًا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، وارتفاع النفقات العمومية ضمن الخطط التنموية التي أُطلقت منذ 2009. وقد تم لأول مرة إدراج نصيب القطاع الخاص من الناتج الخام الإجمالي، ما يعكس التأثير النسبي لتراجع إيرادات قطاع المحروقات خلال تلك الفترة [1].و بذلك سُجّل ابتداءً من سنة 2008، حيث تجاوزت لأول مرة مساهمة القطاع الخاص تلك الخاصة بالقطاع العام، إذ بلغت على التوالي 56.4% و43.6%. ومنذ ذلك الحين، استمرت هذه الديناميكية التصاعدية لصالح القطاع الخاص، لتسجل نسبة 60% سنة 2014، ثم 64.2% سنة 2015، وصولًا إلى 69.1% سنة 2020. في المقابل، تراجعت مساهمة القطاع العمومي بشكل مستمر، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال السنة الأخيرة من السلسلة الإحصائية، عند 30.9 .%هذا التحول المستمر في بنية الإنتاج المحلي يعكس انتقالًا تدريجيًا في مركز الثقل الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كنتيجة مباشرة لعدة عوامل، من بينها التوسع في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتزايد الانخراط في آليات تمويل المقاولات، إلى جانب تقلص حجم المشاريع العمومية الجديدة بفعل التراجع في العائدات البترولية منذ 2014. كما يُظهر الجدول اتساع الفجوة بين القطاعين ابتداءً من سنة 2010، حيث أصبح القطاع الخاص يشكل القاعدة الأساسية للنسيج الإنتاجي الوطني.

[1] عبد الحفيظ عيسى , **مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية** – , مجلة البديل الاقتصادي , العدد 02 , ص180

الجدول (02-08) يبين تركيبة الانتاج المحلي الاجمالي خارج المحروقات حسب القطاع القانوني %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عمومي	30,2	26,5	26,5	26,3	25,2	24,7	23,2	22,9	23	22,3	21
الخاص	69,8	73,5	73,5	73,7	74,8	75,3	76,8	77,1	77	77,7	79
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	---
عمومي	20,9	20,4	19,6	19,6	20,1	19,8	19,5	19,1	19,4	18,1	---
خاص	79,1	79,6	80,4	80,4	79,9	80,2	80,5	80,9	80,6	81,9	___
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	___

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات

يُبرز الجدول رقم (02-08) تطور بنية الإنتاج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020.

نلاحظ أهمية خاصة بالنظر إلى أنه يعزل أثر قطاع المحروقات، مما يسمح بقياس الوزن الحقيقي للنشاطات الإنتاجية الأخرى، خصوصًا مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بعيدًا عن التقلبات المرتبطة بالأسعار العالمية للنفط والغاز.

في بداية الفترة، وبالضبط سنة 2000، كانت مساهمة القطاع العمومي في الإنتاج غير النفطي تمثل نسبة 30.2%، مقابل 69.8% للقطاع الخاص، وهي النسبة التي تعكس منذ البداية سيطرة واضحة لهذا الأخير على مجمل الأنشطة الاقتصادية غير المرتبطة بالمحروقات." فيُلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص فيه كانت كبيرة، إذ بلغ متوسطها نحو 75% خلال الفترة الممتدة منذ 2002، مع تسجيل زيادة

متواصلة (من 73.5% في 2002 إلى 79.1% في 2011). ويُعزى هذا التحسن إلى البرامج التنموية التي بدأت في عام 2001، والتي أسهمت بدورها في رفع إنتاجية القطاع الخاص"[1]. وقد استمرت هذه الوضعية بشكل واضح خلال كامل الفترة، مع تسجيل ميل تصاعدي طفيف في حصة القطاع الخاص، التي بلغت 77.1% سنة 2007، وبلغت ذروتها عند 81.9% سنة 2020 و من خلال السنوات المتعاقبة، يظهر استقرار نسبي في حصة القطاع الخاص عند مستويات تفوق 75%، مقابل تراجع تدريجي في مساهمة القطاع العمومي، والتي انخفضت من 30.2% سنة 2000 إلى حدود 18.1% فقط في سنة 2020, ويمثل هذا التحول استمرارًا للديناميكية المسجلة على مستوى مجمل الإنتاج المحلي الاجمالي, لكن بشكل أكثر وضوحًا خارج قطاع المحروقات، حيث بات القطاع الخاص يشكل القاعدة الأوسع للنشاط الاقتصادي غير الريعي, ويُلاحظ أيضًا أن وتيرة التحول كانت أكثر استقرارًا من حيث النسب, حيث لم تعرف السنوات المدروسة قفزات مفاجئة أو اختلالات حادة في تركيب الهيكل الإنتاجي, ما يدل على ترسخ تدريجي لدور القطاع الخاص، خاصة في القطاعات التحويلية، التجارية، والبناء والخدمات، وهي القطاعات التي لا ترتبط مباشرة بالتحكم العمومي .وتُبرز البيانات أن القطاع الخاص حافظ على نسبة تتجاوز 80% منذ سنة 2014، بما يدل على استقراره كمصدر رئيسي للإنتاج غير النفطي، في مقابل تقلص دور المؤسسات العمومية في هذا المجال، إما بسبب إعادة هيكلتها أو خروجها التدريجي من بعض المجالات المفتوحة للمنافسة.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

يعد قياس مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من المؤشرات الاقتصادية الجوهرية التي تعكس مدى فعالية هذا القطاع في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة. ففي ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ التسعينيات، والتي تميزت بانتقال تدريجي نحو اقتصاد السوق، أضحى من الضروري تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة الوطنية، سواء من خلال مساهمته الإجمالية في الناتج المحلي أو عبر مساهمته القطاعية, وفي هذا السياق، يُبرز الجدول :

[1] عبد الحفيظ عيسى ، المرجع السابق ، ص180

الجدول(02-09) يبين تركيبة القيمة المضافة للقطاع العام و الخاص حسب القطاع القانوني% من 2000 - 2020 :

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عمومي	58,31	52,41	50,68	52,52	53,54	57,29	57,2	57,16	58,63	45,27	48,53
الخاص	41,69	47,59	49,32	47,48	46,46	42,71	42,8	42,84	41,37	54,73	51,47
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	---
عمومي	51,81	48,5	43,4	40,5	33,3	32,3	34,7	36,05	33,42	29,26	---
خاص	48,19	51,5	56,6	59,5	66,7	67,7	65,3	63,95	66,58	70,74	___
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	___

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات

يعرض هذا الجدول(02-09) تطور تركيبة القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري حسب القطاع القانوني (عام / خاص) على مدى عقدين من الزمن, ويُظهر التغيرات الهيكلية التي طرأت على بنية الإنتاج الوطني من حيث مصدر القيمة الاقتصادية المضافة. عند بداية الفترة, وبالضبط سنة 2000، كانت مساهمة القطاع العمومي في تكوين القيمة المضافة تمثل 58.31%، مقابل 41.6% فقط للقطاع الخاص، ما يعكس استمرار الدور المهيمن للمؤسسات العمومية في خلق الثروة الاقتصادية, و ابتداءً من سنة 2001، بدأت مساهمة القطاع العام في التراجع بشكل تدريجي، في حين بدأت مساهمة القطاع الخاص في الارتفاع، حيث بلغت نسبته 49.32% سنة 2002، وهي من أعلى القيم المسجلة في تلك المرحلة المبكرة. رغم بعض التذبذبات الطفيفة في السنوات الموالية، بقيت مساهمة القطاع العمومي تتجه نحو الانخفاض، مقابل مسار تصاعدي واضح للقطاع الخاص، الذي حافظ على نسب أعلى من 50%

منذ سنة 2010 ."يمكن تقسيم الفترة المدروسة إلى مرحلتين رئيسيتين. ففي المرحلة الأولى، تجاوزت مساهمة القطاع العام نسبة 50%، لتصل إلى نحو 58.8% في عام 2008, ويُعزى ذلك إلى ظروف اقتصادية مواتية تمثلت في ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع العام, أما المرحلة الثانية، التي تزامنت مع تطبيق البرامج التنموية لدعم القطاع الخاص، فقد شهدت تحولًا واضحًا, إذ بدأت مساهمة القطاع العام بالتراجع تدريجيًا، في حين سجل القطاع الخاص تحسنًا ملحوظًا في مساهمته، حيث بلغت حوالي 65.3% في عام 2017, ويعود هذا التراجع في مساهمة القطاع العام بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار المحروقات، التي يعتمد عليها بشكل كبير"[1] .وقد شكّلت سنوات ما بعد 2010 نقطة تحول بارزة، حيث تجاوزت مساهمة القطاع الخاص 60% بداية من سنة 2014 (59.5%)، لتصل إلى 67.7% سنة 2016، ثم بلغت ذروتها سنة 2020 بنسبة 70.74%، في مقابل انخفاض مساهمة القطاع العمومي إلى 29.26% فقط, يُشير هذا التطور إلى أن القطاع الخاص لم يكتفِ بتوسيع دوره في التشغيل والإنتاج فحسب، بل أصبح كذلك الفاعل الأهم في خلق القيمة الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني, وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحوّل لم يكن مفاجئًا أو ظرفيًا، بل كان نتيجة تراكمات إصلاحية شملت تسهيل إجراءات الاستثمار، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع الدولة التدريجي عن بعض الأنشطة الاقتصادية، خاصة في القطاعات غير الإستراتيجية, كما ساعد استقرار نسب القطاع الخاص فوق 65% بعد 2017 في تأكيد رسوخ هذا الاتجاه نحو تقوية مساهمة هذا القطاع في الهيكل الاقتصادي العام.

[1] سعد مقص, لعلا رمضاني , **تطور القطاع الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** , مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية , المجلد 06, العدد 01 , سنة 2020 ص 288

الجدول (02-10) : تركيبة القيمة المضافة للقطاع العام و الخاص خارج المحروقات حسب القطاع القانوني % من 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عمومي	25,2	21,3	22,1	22,1	21,5	21,1	19,5	19	17,5	16,4	15,5
الخاص	74,8	78,7	77,9	77,9	78,5	78,9	80,5	81	82,5	83,6	84,5
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	---
عمومي	15,2	14,7	13,6	14,6	15	15,1	15,3	14,7	15	15	---
خاص	84,8	85,3	86,4	85,4	85	84,9	84,7	85,3	85	85	___
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	___

المصدر : **من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات**

يعرض الجدول مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، ويبرز من خلاله تحول تدريجي في هيكل النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.

فقد بلغت مساهمة القطاع العام نسبة 25.2% سنة 2000، قبل أن تعرف تراجعًا مستمرًا على مدار العقدين التاليين، حيث انخفضت إلى 21.3% سنة 2001، و17.5% سنة 2008، لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 15.0% سنة 2020. هذا التراجع يعكس تقلص الدور المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، ويُفسَّر بتوجه السلطات نحو التحرير التدريجي للاقتصاد، وتقليص الاعتماد على المؤسسات العمومية ذات الكفاءة الضعيفة والمردودية المحدودة, كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص بشكل متواصل من 74.8% سنة 2000 إلى 85% سنة 2020، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 استقرارًا ملحوظًا في نسبته حول هذا المعدل، مع بلوغه 85.4% في 2014، و85.1% سنة 2018. ويعكس هذا النمو المتزايد توسع المبادرات الفردية وتزايد عدد المؤسسات الاقتصادية الخاصة، لاسيما في قطاعات الخدمات والتجارة والبناء، التي تُعد أكثر جاذبية للمستثمرين الخواص من القطاعات الصناعية الثقيلة أو الاستراتيجية, وتُعزى هذه الديناميكية الإيجابية للقطاع الخاص إلى عدة عوامل، من أبرزها التأثير المباشر لبرامج دعم النمو الاقتصادي التي أطلقتها الدولة منذ بداية الألفية، حيث مكّنت هذه

البرامج العديد من المتعاملين الخواص من الولوج إلى السوق عبر المشاريع العمومية وصفقات التوريد والبناء، كما ساعدت على تحريك عدد من القطاعات الحيوية, من جهة أخرى، يُشير استمرار انخفاض مساهمة القطاع العام إلى هشاشة أداء المؤسسات العمومية، التي تعاني من مشاكل متعلقة بالتسيير والبيروقراطية وضعف القدرة التنافسية، ما أدى إلى تراجع دورها الإنتاجي, " يحصل دائمًا عند استبعاد قطاع المحروقات ظهور النسب الحقيقية للاقتصاد، حيث إن اعتماد القطاع العام بشكل كبير على عائدات المحروقات يُظهر بشكل واضح الفرق في تطور مساهمة كل من القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج هذا القطاع, ويُلاحظ أن القطاع العام لا يُظهر أي قيمة مستقلة بعيدًا عن قطاع المحروقات، الأمر الذي ينعكس جليًا على الاقتصاد الوطني في فترات انخفاض أسعار البترول، كما حدث في تراجع أسعار النفط سنة 2014, في تلك المرحلة، برز أداء القطاع الخاص بشكل لافت، وسجّل نسب مساهمة مرتفعة، ما يدل على دوره المحوري والمتنامي في دفع عجلة الاقتصاد "[1].أما استقرار مساهمة القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة في حدود 85%، فيُحتمل أن يكون نتيجة لبلوغ سقف معين من التوسع، في ظل بيئة تنظيمية واقتصادية لم تشهد تغييرات جوهرية، مما يستدعي مواصلة الإصلاحات، خاصة في ما يتعلق ببيئة الأعمال والتمويل وتحسين فعالية آليات الدعم .

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار و مناصب شغل

يؤدي القطاع الخاص دورًا متزايد الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال مساهمته في تعبئة الموارد، تنويع النشاطات الإنتاجية، وخلق الثروة, ومع تطور مناخ الأعمال وتزايد انفتاح الاقتصاد، ازدادت أهمية هذا القطاع في دفع الاستثمار الوطني، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية, إلى جانب ذلك، يمثل القطاع الخاص مصدرًا رئيسيًا لاستحداث مناصب الشغل، مما يساهم في امتصاص البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، لا سيما في ظل محدودية التوظيف في القطاع العام وسنتطرق بهذا الى :

الفرع الأول : دور قطاع الخاص في دعم الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي

يعدّ الاستثمار أحد المحاور الأساسية التي تُبنى عليها السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق النمو وتحريك النشاط الإنتاجي. وفي السياق الجزائري، تباينت أدوار القطاعين العام والخاص في هذا المجال، نتيجة لتغير توجهات الدولة وتطور الظروف الاقتصادية محليًا ودوليًا, ولتسليط الضوء على هذا التباين، نعرض فيما يلي معطيات كمية تبين حجم مساهمة كل قطاع في الجهد الاستثماري الوطني

[1] سعد مقص، المرجع السابق، ص 289

خلال الفترة المدروسة، مما يسمح بفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين ودورهم في دفع عجلة النمو

حيث يبين :

الجدول (02-11) لمساهمة الاستثمار القطاعين العام و الخاص من ناتج المحلي الإجمالي ورأس المال :

السنوات	الاستثمار الخاص من GDP %	الاستثمار العام من GDP %	رأس المال العام من مجموع رأس المال %	رأس المال الخاص من مجموع رأس المال %
2000	9,1	5,52	39,87	60,13
2001	9,42	5,54	40,20	59,80
2002	9,09	6,26	40,46	59,54
2003	8,20	6,73	40,93	59,07
2004	8,71	6,78	41,65	58,35
2005	8,27	7,54	42,24	57,76
2006	8,00	8,51	43,08	56,92
2007	7,34	10,25	44,15	55,85
2008	7,5	11,8	45,69	54,31
2009	10,12	10,56	47,43	52,57
2010	12,48	8,87	48,21	51,79
2011	12,23	9,12	48,09	51,91
2012	12,05	10,09	48,09	51,91
2013	15,61	7,78	48,33	51,67
2014	14,67	9,30	47,42	52,58
2015	13,92	10,51	47,09	52,91
2016	15,69	8,81	47,18	52,82
2017	16و54	8,46	46,63	53,37
2018	17,97	7,50	45,94	54,06
2019	16,34	9,19	44,95	55,05
2020	16,1	10,3	39,0	61,0
2021	16,3	9,8	38,0	62,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IMF صندوق النقد الدولي

تقرير الديوان الوطني للإحصاءات 2019-2021 comptes économiques ons

تم حساب الاستثمار العام و الخاص من ناتج المحلي الإجمالي و رأس المال العام و الخاص من الإجمالي كما يلي :

معطيات لسنة 2019(بالمليار الدولار) مثال توضيحي لسنة 2019

الاستثمار العام: 38.62 الاستثمار الخاص: 68.63 الناتج المحلي الإجمالي :(GDP) 420.16رأس المال العام: 332.94 رأس المال الخاص: 407.74

نسبة الاستثمار العام من:GDP

$$36,62 \ / \ 420,16 \times 100 = 9.19\%$$

نسبة الاستثمار الخاص من:GDP

$$68,63 \ / \ 420,16 \times 100 = 16.34\%$$

مجموع رأس المال:

$$332.94 + 407.74 = 740.68$$

نسبة رأس المال العام:

$$332,94 \ / \ 740,68 \times 100 = 44.95\%$$

نسبة رأس المال الخاص:

$$407,74 \ / \ 740,68 \times 100 = 55.05\%$$

أما خاص بسنة 2020 و 2021 فتم حسابه :

مثال توضيحي لسنة 2020 :

نجد :قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 = 18,860.8 مليار دينار قيمة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي 4,958.6 = (FBCF) مليار دينار نسبة الاستثمار العام من 39.0% = FBCF نسبة الاستثمار الخاص من 61.0% = FBCF نقوم بحساب :

الاستثمار العام من الناتج المحلي:

(39 × 4,958.6/ 18,860.8) × 100 =(1933.85/ 18860.8) × 100= 10,3

الاستثمار الخاص من ناتج المحلي :

(61 × 4,958.6/ 18,860.8) × 100 =(3024.74/ 18860.8) × 100= 16,0

وعليه يبين الجدول(02-11) لمساهمة قطاعين العام و الخاص في الاستثمار من ناتج المحلي الاجمالي و رأس المال من سنة 2000 إلى 2021 بحيث نجد أن تحولات واضحة في طبيعة وهيكل الاستثمار، إلى جانب تغير تدريجي في توزيع رأس المال بين القطاعين العام والخاص, ففي الفترة الأولى (2000–2009)، سُجل ارتفاع مطّرد في نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي, حيث انتقل من 5.52% في بداية العقد إلى 10.56% بنهايته,هذا الاتجاه يعكس السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة حينها، والمبنية أساسًا على تحفيز النمو من خلال ضخ استثمارات كبيرة في البنى التحتية والمرافق العامة، مستفيدة من الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط, رغم هذه الديناميكية التي ميزت الإنفاق العمومي، ظلت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار محدودة نسبيًا، حيث تراوحت بين 7% و9% من الناتج المحلي الإجمالي, دون تسجيل قفزات نوعية , ما حال دون تطور فعّال لدور القطاع الخاص كمحرك للنمو خلال تلك المرحلة, أما من حيث تركيبة رأس المال، فقد حافظ القطاع الخاص على الأغلبية النسبية في إجمالي رأس المال الوطني، بنسبة تراوحت ما بين 54% و60%، مقارنة بحصة القطاع العام التي تراوحت بين 40% و46%, هذا التوازن يعكس بوضوح الوزن التاريخي للقطاع الخاص في بعض النشاطات الاقتصادية، خاصة في مجالات التجارة والخدمات، رغم محدودية مشاركته الاستثمارية مقارنة بالدور الذي لعبته الدولة, ومع بداية العقد الثاني (2010–2019)، بدأ يتضح تحول في معطيات الاستثمار، حيث برز القطاع الخاص كمساهم رئيسي في الاستثمار الكلي، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، بلغت ذروتها في حدود 18% سنة 2018,

في المقابل، لوحظ تراجع نسبي في مساهمة الاستثمار العمومي، ما يعكس التوجه التدريجي نحو تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نتيجة للضغوطات المالية التي صاحبت تراجع أسعار النفط ابتداءً من سنة 2014, و على مستوى رأس المال، استمر القطاع الخاص في تعزيز حصته، حيث تراوحت نسبته بين 52% و55%، ما يدل على قدرة نسبية أكبر في تراكم الأصول لدى الفاعلين الاقتصاديين الخواص، مقارنة بجمود نسبي في الأصول العمومية، التي أصبحت مرتبطة أكثر بالمرافق العامة والمؤسسات غير الربحية, أما خلال سنتي 2020 و2021، فقد واصلت الجزائر تسجيل تغيرات لافتة في بنية الاستثمار وتوزيع رأس المال، ولكن هذه التغيرات جاءت في سياق استثنائي يتميز بتأثيرات جائحة كوفيد-19، وتداعياتها الاقتصادية التي مست مختلف الاقتصادات العالمية، بما فيها الاقتصاد الجزائري, فعلى مستوى الاستثمار العام، سُجل تراجع ملحوظ في نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 10.3% سنة 2020 لتنخفض إلى 9.8% سنة 2021, هذا الانخفاض يعكس سياسة تقشف نسبي اتبعتها الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية وانخفاض الإيرادات النفطية، ما أجبر الدولة على تقليص نفقاتها الاستثمارية والتركيز أكثر على الجوانب الاجتماعية والطارئة .في المقابل, سجل الاستثمار الخاص استقرارًا نسبيًا بل ارتفاعًا طفيفًا, إذ بلغت نسبته من الناتج المحلي 16.1% سنة 2020 وارتفعت إلى 16.3% سنة 2021, ورغم ضبابية مناخ الأعمال في تلك الفترة، فإن هذه الأرقام تعكس نوعًا من المرونة لدى الفاعلين الاقتصاديين الخواص، الذين واصلوا نشاطهم بدرجات متفاوتة، أما من حيث هيكل رأس المال الوطني، فقد استمر القطاع الخاص في الهيمنة، إذ بلغت حصته 61.0% سنة 2020 وارتفعت إلى 62.0% سنة 2021,مقابل تراجع في حصة القطاع العام من 39.0% إلى 38.0% على التوالي, ويُفسر هذا التوجه بضعف قدرة الدولة على تجديد أصولها الرأسمالية أو الاستثمار في مشاريع جديدة، مقارنة باستمرار نشاط القطاع الخاص في بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة تميزت بتغير هيكلي تدريجي في منطق توزيع الاستثمار، حيث أصبحت مساهمة القطاع الخاص تفوق بانتظام مساهمة القطاع العام، ليس فقط من حيث الحجم بل أيضًا من حيث الدور الديناميكي في النمو الاقتصادي, غير أن هذا التحول لم يكن ناتجًا بالضرورة عن إصلاحات اقتصادية عميقة، بل جاء كرد فعل اضطراري على تراجع إمكانيات الدولة المالية وقيود الأزمة الصحية.

تبرز مساهمة القطاعين العام والخاص في الاستثمار الوطني من خلال تحليل جملة من المؤشرات الكمية، وعلى رأسها نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (FBCF) إلى الناتج المحلي الإجمالي، موزعة حسب مصدرها (عام أو خاص)، بالإضافة إلى بنية رأس المال الوطني حسب القطاع المالِك أو المسيطر عليه .فالمؤشر الأول، والمتمثل في نسبة الاستثمار العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي، يسمح بتقييم الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري لكل من الدولة والفاعلين الخواص ضمن الدورة الاقتصادية فارتفاع هذه النسبة في أحد القطاعين يعكس حجم الجهد الاستثماري المبذول من قبله بالنسبة لحجم الاقتصاد الكلي. وعلى سبيل المثال، فإن تسجيل استثمار خاص بنسبة 16% من الناتج المحلي يعكس حيوية نسبية لدى المؤسسات الخاصة في توسيع نشاطها وتكوين الأصول الإنتاجية, أما المؤشر الثاني، والمتعلق بـ هيكل رأس المال الوطني حسب القطاع، فيوفر نظرة أكثر استقرارًا على المدى المتوسط والطويل، إذ يعكس تراكم الاستثمارات السابقة وحجم الأصول الرأسمالية المملوكة أو المُدارة من طرف كل قطاع. فارتفاع حصة القطاع الخاص ضمن إجمالي رأس المال يشير إلى تعاظم دوره في الإنتاج الوطني، لا سيما في القطاعات ذات الطابع التجاري أو الصناعي, ويُعدّ الربط بين هذين المؤشرين ضروريًا لفهم الديناميكية الاستثمارية، حيث يسمح بالتمييز بين القطاعات التي تكتفي بتسيير رأس مال موجود دون تجديده، وتلك التي تسهم فعليًا في تراكم رأس المال ودفع عجلة النمو, كما أن تحليل تطور هذه النسب عبر الزمن يتيح تقييم السياسات العمومية في دعم القطاع الخاص، أو مدى فعالية القطاع العام في تعبئة الموارد وتحقيق الأهداف التنموية[1].

الفرع الثاني : أثر قطاع الخاص في خلق مناصب شغل

يعكس الجدول(02-12) المعروض تطور مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، وذلك من خلال تتبع عدد اليد العاملة في كلا القطاعين ونسبتها من إجمالي المشتغلين, وتأتي أهمية هذا الجدول في إطار تحليل هيكل سوق العمل الجزائري وفهم التحولات التي طرأت عليه، خاصة في ظل التوجه نحو تعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي حيث يبين

[1] حاجوج عبد الله, تشيكو فوزي, **"دراسة قياسية لأثر الاستثمار العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)**." المجلة الآسيوية للاقتصاد والمحاسبة، 18 (2)، (2020) ,ص 58-69

الجدول(02-12) مساهمة قطاع الخاص و العام في التشغيل من 2000-2020

السنوات	العمالة الكاملة	قطاع الخاص	قطاع العام	الخاص	العام
2000	5726000	2336000	3390000	40.80	59.20
2001	6228772	2638406	3590366	42.4	57.6
2002	6653000	2781000	3872000	41.8	58.2
2003	6684056	2797768	3886288	41.86	58.14
2004	7798412	3250367	4548045	41.68	58.32
2005	8044220	3218157	4826063	40	60
2006	8868804	3578209	5290595	40.3	59.7
2007	8594243	3305654	5288588	38.5	61.5
2008	9146000	5997000	3149000	65.2	34.4
2009	9472000	6236000	3236000	65.83	34.17
2010	9735000	6390000	3345000	65.63	34.37
2011	9599000	5756000	3843000	60	40
2012	10170000	5817240	4352760	57.2	42.8
2013	10788000	6343344	4444656	58.8	41.2
2014	10239000	6143400	4095600	60	40
2015	10594000	6144520	4449480	58	42
2016	10845000	6485310	4359690	59.8	40.2
2017	10858000	6851398	4006602	63.1	36.9
2018	11148000	6960240	4087760	63	37
2019	11282000	7000000	4282000	62	38
2020	11048000	6950000	4090000	63	37

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

ديوان الوطني للاحصائيات ons نتائج التحقيق الوطني حول التشغيل –الثلاثي الثالث 2019

https://www.ons.DZ/spip.php?article397

الاذاعة الجزائرية "أزيد من 11,2

مليون,"https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20191229/187725.html

الوكالة الدينماركية لتنمية النقابات العمالية labour market profile algeria 2020

https://www.ulandssekretariatet.dk/wp-content/uploads/2020/06/lmr-algeria-2020-final-version1.pdf

الديوان الوطني للإحصائيات ons نتائج التشغيل

https://www.ons.dz/spip.php.?rubrique2072020

يعكس الجدول (02-12) تحولات هامة في بنية سوق العمل في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، إذ نلاحظ تغيرًا تدريجيًا في التوازن بين القطاعين العام والخاص لصالح هذا الأخير .

الفترة الأولى (2000 – 2005): خلال هذه الفترة، ظل القطاع العام مهيمنًا نسبيًا من حيث التشغيل، حيث مثل مثلًا في سنة 2000 حوالي 59.2% من مجموع المشتغلين، مقابل 40.8% فقط للقطاع الخاص,غير أن الفجوة بين القطاعين بدأت تضيق تدريجيًا، ففي سنة 2005 تساوت النسب تقريبًا (60% للعام و40% للخاص، (هذا يعكس بداية صعود القطاع الخاص كمصدر مهم للتشغيل، نتيجة فتح المجال أمام المبادرات الخاصة، وتزايد الاستثمار في مؤسسات صغيرة ومتوسطة, الفترة الثانية (2006 – 2013 :(تميّزت هذه المرحلة بتذبذب في مساهمة القطاعين، حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى حدود 38.5% سنة 2007، قبل أن ترتفع بشكل مفاجئ سنة 2008 إلى 65.2%، وهو ما يُعد تحوّلًا بارزًا. واستمرت هذه النسبة فوق عتبة 65% إلى غاية 2010 و تُفسَّر هذه القفزة بعدة عوامل :تسهيلات الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر أجهزة مثل "ansej" و "cnac". محدودية قدرة القطاع العام على خلق مناصب جديدة في ظل سياسة ترشيد النفقات, نمو قطاعات خاصة كثيفة الاستخدام لليد العاملة مثل البناء والخدمات.

وفي الفترة الثالثة: "بلغ إجمالي عدد العاملين سنة 2011 حوالي 9.6 مليون عامل، وارتفع العدد تدريجياً ليصل إلى 11.048 مليون عامل في أفريل 2018، أي بزيادة تناهز 1.45 مليون عامل خلال سبع سنوات .القطاع الخاص ظل يساهم بنصيب أكبر في التشغيل مقارنة بالقطاع العام، حيث تراوحت مساهمته بين 57.2% و63% خلال الفترة المذكورة، مقابل 42.8% إلى 37% للقطاع العام .عدد

العاملين في القطاع الخاص انتقل من حوالي 5.76 مليون عامل سنة 2011 إلى 6.96 مليون عامل سنة 2018، بينما انتقل عدد العاملين في القطاع العام من 3.84 مليون إلى 4.09 مليون عامل, هذا يعكس توجهًا نحو تعزيز دور القطاع الخاص في سوق العمل الجزائري، والذي أصبح يوظف حوالي ثلثي اليد العاملة تقريبًا في السنوات الأخيرة, من الجدير بالذكر أن هذه الأرقام تشمل كلًا من العمال الرسميين وغير الرسميين، ما قد يؤثر على دقة تمثيلها لطبيعة التشغيل الفعلي، خاصة في القطاع الخاص الذي يغلب عليه الطابع غير الرسمي في العديد من الحالات"[1].

إذ ظل مساهمًا بأكثر من 58% من مناصب الشغل، متجاوزًا القطاع العام بشكل مستمر. ففي سنة 2020، بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص حوالي 6.95 مليون، وهو ما يعادل 63% من إجمالي المشتغلين، مقابل 37% فقط للقطاع العام, هذا يعكس رسوخ القطاع الخاص كمحرك أساسي للتشغيل الوطني

المطلب الثالث : معوقات و تحديات قطاع الخاص و أثرها على النمو الاقتصادي

رغم الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ التسعينات، والتي هدفت إلى دعم القطاع الخاص وتمكينه من لعب دور فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنّ هذا القطاع لا يزال يواجه مجموعة من العراقيل البنيوية والمؤسساتية والتنظيمية، التي حدّت من فعاليته وتقلّص من مساهمته في التنمية الشاملة. ويمكن تصنيف هذه العراقيل ضمن المحاور التالية :

1. المعوقات التشريعية والتنظيمية [2]:

يعاني القطاع الخاص في الجزائر من تذبذب الإطار القانوني وضعف الاستقرار التشريعي، حيث كثرة التعديلات في القوانين وعدم وضوحها في بعض الأحيان تُضعف من ثقة المستثمرين، لا سيما الأجانب منهم. كما أن التداخل بين الصلاحيات المؤسساتية، وتعدد الهيئات المكلفة بالاستثمار، يخلق حالة من التشتت البيروقراطي ويُعقّد المسار الإداري لإنشاء وتسيير المشاريع الاقتصادية نذكر منها :

[1] مرجع سبق ذكره , ص 291

[2] مرجع سبق ذكره , 2014, ص404

- عدم استقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الخاص يؤدي إلى غياب وضوح الرؤية لدى المستثمرين.
- وجود تناقضات في النصوص القانونية وعدم تطبيقها بشكل عملي، ما يعيق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.
- ضعف التنسيق بين الهيئات الحكومية وتعددها في إدارة الأنشطة الاستثمارية، مما يزيد البيروقراطية ويثبط عزيمة المستثمرين

2. تعقيد الإجراءات الإدارية[1] :

تعد البيروقراطية الإدارية من أبرز المعوقات التي تُعيق تطور القطاع الخاص، ويتجلّى ذلك في طول آجال دراسة ملفات الاستثمار، والتأخر في الحصول على التراخيص والعقار الصناعي، إضافة إلى غياب الشفافية في منح الامتيازات. كما يشير تصنيف الجزائر المتأخر في مؤشري سهولة أداء الأعمال والحرية الاقتصادية إلى وجود بيئة غير جاذبة للاستثمار الخاص كما يمكن أن تعيق الإجراءات المتبعة كالتالي :

- الإجراءات المعقدة في تسجيل الشركات والحصول على تراخيص تؤدي إلى تأخير كبير في البدء بالمشاريع.
- غياب الشفافية في التعامل مع الملفات الاستثمارية، ما يخلق بيئة غير مشجعة للمستثمرين.
- عدم وجود هيكل إداري متخصص يسهل تنفيذ المشاريع الاقتصادية بكفاءة

3. محدودية التمويل وصعوبة الولوج إلى القروض[2] :

يواجه المستثمرون الخواص صعوبات في الحصول على التمويلات البنكية، بسبب تحفظ البنوك وضعف الثقة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أن النظام المالي الجزائري لا يوفر أدوات تمويل

[1] البنك الدولي , **تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (doing business reports 2010-2013)** www.doingbusiness. Org

[2] عبد الحميد براهيمي، **إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 147

بديلة كالسوق المالية النشطة أو صناديق استثمار جريء، مما يُقيد فرص توسع المؤسسات الخاصة كالتالي

- اقتصار التمويل على المشاريع ذات الطابع التقليدي وغياب المبادرات لدعم القطاعات المبتكرة.
- ضعف البنوك المحلية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع كلفة التمويل وعدم توفر آليات دعم طويلة الأجل، ما يحد من توسع القطاع الخاص.

4. ضعف البنية التحتية والمؤسسات الداعمة [1]:

رغم الجهود المبذولة لإنشاء هيئات دعم مثل ANDI و ANSEJوCNAC، إلا أن فعالية هذه المؤسسات تبقى محدودة نتيجة ضعف التنسيق فيما بينها، وغياب آليات تقييم فعالة لمردودية الدعم المقدم. كما أن نقص البنية التحتية الاقتصادية، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية، يعمّق من الفجوة الجغرافية ويضعف من عدالة توزيع الاستثمارات كالأتي :

- تأخر في إنشاء المناطق الصناعية المهيأة لاستقبال الاستثمارات.
- نقص كبير في شبكات النقل والاتصالات الحديثة، مما يعيق عمليات الإنتاج والتوزيع.
- عدم وجود تجهيزات ملائمة لدعم الصناعات التحويلية والخدمات

5. هيمنة القطاع العام والمنافسة غير العادلة[2] :

يُعاني القطاع الخاص من استمرار هيمنة المؤسسات العمومية في العديد من القطاعات الحيوية، ما يخلق حالة من المنافسة غير المتكافئة، ويحد من فرص نمو الشركات الخاصة، خاصة الناشئة منها. ويُضاف إلى ذلك ضعف ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما يحدّ من إمكانية التكامل في تنفيذ مشاريع تنموية كبرى

6. ضعف الثقافة الريادية :

[1] وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **تقرير حول واقع الخصخصة في الجزائر**، الجزائر، 2011

[2] المرجع سبق ذكره , ص153

- نقص الوعي لدى الشباب بأهمية الريادة والاستثمار في القطاع الخاص كمحرك للاقتصاد.
- غياب برامج توجيه ودعم رياديين لتشجيع الأفكار الجديدة والمبادرات الاستثمارية.
- هجرة الكفاءات بسبب غياب بيئة عمل محفزة ومستقرة.

7. ضعف الدعم التحفيزي :

- نقص التحفيزات الضريبية والجبائية الموجهة لدعم المستثمرين، خاصة في المناطق الأقل تطورًا.
- غياب استراتيجيات وطنية لتحفيز الاستثمار في مجالات حيوية مثل الزراعة والتكنولوجيا.
- عدم تقديم الدعم المطلوب للشركات الناشئة والمبتدئة لتحفيز نموها.

8. التحديات الاجتماعية والسياسية :

- التأثير السلبي للتقلبات السياسية والأمنية على ثقة المستثمرين.
- معارضة بعض الإصلاحات الاقتصادية من شرائح اجتماعية تخشى تداعياتها على الاقتصاد المحلي.
- عدم قدرة القطاع الخاص على مواجهة الأزمات الاقتصادية الكبرى بشكل منفصل عن الحكومة

9. الاقتصاد الريعي واعتمادية المحروقات :

- هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للتنمية الاقتصادية.
- تقلّب عائدات النفط يؤدي إلى تذبذب الموارد المالية المخصصة لدعم مشاريع القطاع الخاص.
- غياب التنويع الاقتصادي يحد من فرص تطوير قطاعات أخرى يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص بفعالية.

10. غياب بيئة داعمة للابتكار والبحث والتطوير[1]

تُظهر تقارير التنافسية العالمية تأخر الجزائر في مؤشرات الابتكار والكفاءة، وهو ما يعكس غياب الحوافز الكافية للمؤسسات الخاصة للاستثمار في البحث والتطوير، وعدم توفر منظومة وطنية فعالة لدعم الابتكار، مما يجعل الإنتاج المحلي محدودًا من حيث القيمة المضافة، ويعزز التبعية للاستيراد.

1 World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports, 2015–2017.

11. ضعف مناخ الاستثمار

ترتيب الجزائر المتأخر في مؤشرات مثل:

- سهولة أداء الأعمال .
- الحرية الاقتصادية .
- تنافسية الاقتصاد.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن القول إنّ القطاع الخاص بالجزائر قد شهد تحولات عميقة تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي باشرتها الدولة منذ نهاية الثمانينيات، في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد ساهمت هذه التحولات في تعزيز مكانة القطاع الخاص كفاعل اقتصادي حيوي قادر على خلق الثروة وتوفير فرص العمل، غير أن هذه المساهمة بقيت دون التطلعات، نظراً لما يواجهه من تحديات بنيوية وهيكلية عرقلت دوره في دعم النمو الاقتصادي المنشود, فإن تحقيق نقلة نوعية في أداء القطاع الخاص يتطلب تبني رؤية إستراتيجية شاملة تقوم على تحسين مناخ الأعمال، تبسيط الإجراءات الإدارية، تطوير النظام المالي، ترقية البنية التحتية، وتحفيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، بما يضمن تعزيز مساهمته الفعلية في تحقيق نمو اقتصادي قوي، متوازن ومستدام.

الخاتمة

الخاتمة

تُظهر التحولات الاقتصادية المعاصرة الأهمية المتزايدة للدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي، لاسيما في الدول النامية التي تواجه تحديات مالية وهيكلية تتطلب تنويع مصادر الدخل وتعزيز المبادرة والاستثمار, وقد تبنت الجزائر هذا التوجه منذ أواخر الثمانينيات، عبر سلسلة من الإصلاحات التي هدفت إلى تقليص هيمنة الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص، غير أن النتائج المحققة لا تزال دون المستوى المأمول، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول نجاعة السياسات المنتهجة وقدرتها على تفعيل إمكانات هذا القطاع الحيوي و في هذه المذكرة، سعت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة القطاع الخاص في تحسين النمو الاقتصادي بالجزائر، من خلال معالجة الإطار النظري المرتبط بمفاهيم النمو والاستثمار والقطاع الخاص، ثم المرور إلى التشخيص الميداني للواقع الاقتصادي الجزائري، واستكشاف مواطن القوة والضعف التي تطبع أداء هذا القطاع, ويمكن القول إن الحديث عن تحسين النمو من خلال القطاع الخاص، في السياق الجزائري، لا يعني فقط توسيع دائرة الاستثمار، بل يرتبط بإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق، بما يضمن التكامل بين التوجيه العمومي والفعالية الاقتصادية. وهنا تبرز الحاجة إلى مراجعة عميقة للفلسفة الاقتصادية التي حكمت مسار الإصلاحات السابقة، والانتقال من منطق التحكم إلى منطق التمكين، ومن تدخل الدولة كمستثمر إلى دورها كمنظم وضامن لشفافية القواعد وفعالية الأداء.

قد بيّنت النتائج وجود علاقة ارتباط بين النشاط الاستثماري للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، لكنها علاقة غير متكافئة، تتأثر بعدة محددات مرتبطة بالمناخ الاستثماري، وتباين السياسات العمومية، وضعف البنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي, و اعتمد التحليل على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، والتي أبرزت ضعف التنوع في مساهمة القطاع الخاص،. كما أظهرت المؤشرات المؤسساتية والمالية تأخر الجزائر في ترتيبها ضمن مؤشرات مناخ الأعمال، مما يعكس هشاشة الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظّم الاستثمار الخاص، خاصة في ظل التعديلات المتكررة وغياب الرؤية الإستراتيجية وعليه، فإن تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب إرادة سياسية واضحة، وإصلاحات بنيوية عميقة تتجاوز المقاربة الظرفية إلى رؤية شمولية ترتكز على تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين التمويل، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية,

كما تبرز الحاجة إلى خلق شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق التكامل ويُعزّز من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

و من أهم النتاج المتوصل إليها :

نتائج خاصة بالجانب النظري :

- تبيّن من خلال الإطار النظري أن النمو الاقتصادي هو عملية مركّبة تعتمد على تراكم رأس المال، تحسين الإنتاجية، وتوسيع النشاط الاقتصادي، ويتأثر بعدة محددات داخلية وخارجية.
- القطاع الخاص يُعدّ أحد المحركات الأساسية للنمو في الاقتصاديات الحديثة، لما له من دور في الاستثمار، التشغيل، الابتكار، وخلق القيمة المضافة.
- العلاقة بين القطاع الخاص والنمو ليست تلقائية، بل تمر عبر قنوات وسيطة تشمل: بيئة الأعمال، القوانين، البنية التحتية، والاستقرار الكلي.
- تبيّن أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسات العمومية تلعب دورًا حاسمًا في تهيئة الظروف لفعالية القطاع الخاص في المساهمة في النمو.
- أظهرت الأدبيات أن فعالية القطاع الخاص تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية، ودرجة انفتاح الدولة، وقدرة المؤسسات على التنظيم والرقابة والتوجيه.

النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي (الواقع الجزائري) :

- رغم مرور الجزائر بعدة مراحل من الإصلاحات الاقتصادية، فإن مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لا تزال محدودة من حيث الوزن في الناتج الداخلي الخام.
- يعاني القطاع الخاص الجزائري من ضعف التمويل البنكي، تعقيد الإجراءات الإدارية، غموض التشريعات، وغياب الشفافية، وهي عوامل تعيق دوره التنموي.
- البرامج الحكومية لتحفيز الاستثمار الخاص لم تحقق الأثر المنتظر، بسبب ضعف التنسيق المؤسساتي، وغياب رؤية إستراتيجية متكاملة.

- الخوصصة في الجزائر لم تكن ناتجة عن ديناميكية سوقية ناضجة، بل تمّت في سياقات ظرفية، وهو ما حدّ من فعاليتها في خلق قطاع خاص تنافسي.
- مساهمة القطاع الخاص في تشغيل اليد العاملة تبقى دون الإمكانيات المتاحة، خاصة في ظل ضعف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحدودية ثقافة ريادة الأعمال.
- هناك فجوة واضحة بين النصوص القانونية وواقع التطبيق، ما يفسر عدم انعكاس التعديلات القانونية على الأداء الميداني للقطاع الخاص.

إثبات صحة الفرضية :

انطلاقًا من التحليل النظري والمعطيات التطبيقية المستخلصة من واقع القطاع الخاص في الجزائر، يمكن القول إن الفرضية الأساسية التي انطلقت منها هذه الدراسة قد ثبتت صحتها جزئيًا، إذ أظهرت النتائج أن مساهمة القطاع الخاص في تحسين النمو الاقتصادي ليست تلقائية أو مضمونة، بل تتأثر بمجموعة من العوامل المحيطة به، وفي مقدّمتها غياب بيئة أعمال محفّزة، ضعف التشريعات، وتراجع فعالية الهياكل الداعمة, وقد بيّن الجانب التطبيقي من الدراسة أن الأداء الحالي للقطاع الخاص في الجزائر لا يعكس قدراته الحقيقية، بسبب معوّقات هيكلية وتنظيمية تحدّ من فعاليته، ما يؤكد الطرح الذي تبنته الفرضية بخصوص أن ضعف مساهمة القطاع الخاص في النمو ليس بالضرورة نتيجة قصوره الذاتي، بل نتيجة غياب الشروط المؤسسية والاقتصادية الكفيلة بتفعيل دوره .

بالتالي، فإن الفرضية التي طرحت ضعف مساهمة و فعالية قطاع الخاص في نمو الاقتصادي يعود إلى معيقات بيئية و تشريعية قد أثبتت وجاهتها، مما يُحتّم على صانع القرار الاقتصادي إعادة النظر في مداخل الإصلاح، انطلاقًا من تمكين هذا القطاع، لا على مستوى الخطاب، بل على مستوى التطبيق العملي والاستراتيجي و البيئي .

التوصيات :

- ضرورة تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، ومحاربة البيروقراطية، وتقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار .

- مراجعة الإطار التشريعي للاستثمار بما يضمن الاستقرار القانوني، ويحفّز الثقة لدى المستثمرين الخواص المحليين والأجانب .

- تعزيز تمويل القطاع الخاص عبر تطوير أدوات التمويل البديلة (كتمويل المشاريع، القروض الميسرة، التمويل الإسلامي)، وتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض .

- العمل على رقمنة الإدارة الاقتصادية لتسهيل المعاملات وتقليل التداخل البشري، بما يحدّ من الفساد ويزيد من الشفافية.

- تهيئة البنية التحتية الاقتصادية (المناطق الصناعية، النقل، اللوجستيك) لدعم الاستثمار الخاص في مختلف ولايات الوطن، وخاصة المناطق الداخلية .

- تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بما يسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في إنجاز مشاريع وطنية كبرى .

- دعم ثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال، لا سيما في أوساط الشباب الجامعي، من خلال برامج التكوين والمرافقة .

- إعادة تقييم برامج الخوصصة السابقة وتوجيهها وفق منطق اقتصادي رشيد يضمن التنافسية والفعالية . تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة، التكنولوجيا)، لتقليل التبعية للمحروقات وتحقيق نمو اقتصادي نوعي .

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمرافقة القطاع الخاص وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية (وزارات، بنوك، هيئات استثمار...)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007،
2. أحمد زهير, واخرون , مبادئ اقتصاد2 الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، مصر، 2010،
3. اسماعيل محمد بن قانة ، إقتصاد التنمية نظريات نماذج – استراتيجيات" ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2012،
4. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013 ،
5. بريش سعيد، الاقتصاد الكلي – نظريات نماذج–تمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع بدون طبعة الجزائر، 2007،
6. حامد العربي الخضيري، تقييم الاستثمارات دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 2000،
7. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط8، عمان، 2006،
8. الربيعي عبده محمد فاضل ,الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط1، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2004،
9. رنان مختار ، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، طبعة الأولى منشورات الحياة ، الجزائر ، 2009 ،
10. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005،
11. عبد الجبار حمد عبيد السبهائي ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2001،

12. عبد الحميد براهيمي، إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2011،
13. لموسوي ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005،
14. محمد صالح الحناوي، واخرون، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الاسكندرية، 2012،
15. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الأسكندرية مصر 2006،
16. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن عمان 2007،
17. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، 2007،

المذكرات والأطروحات

1. بن عاشور رتيبة , جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1966-2013 , أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية , قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 3, الجزائر 2015,
2. بود خدج كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001 2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة الجزائر , 2014 03-2015،
3. خالد منى, دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990,أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر 03, 2014-2015 ،

4. زاهي ياسين , مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين(1990-2017), أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر , سنة 2020-2021 ,

5. ساسي فطيمة، اثر تطور المعروض النقدي على النمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990- 2012 اطروحة دكتوره في علوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2014- 2015 ،

6. شكوري سيد أحمد ، "التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي " ، رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2005-2006،

7. صفيح صادق, الاستثمار الاجنبي المباشر و الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص تسيير جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ,الجزائر , 2015

8. عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015

9. فطيمة حفيظ ، " الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011 ،

10. قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015

11. كبداني سيد أحمد ، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية " ، أطروحة دكتوراه جامعة اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 10أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013 ،

12. ماصمي أسماء، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي , مذكرة لنيل شهادة ماجستير , تخصص اقتصاد كمي , جامعة تلمسان , 2013/2014 ،

13. مرابط محمد , أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية – دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية , أطروحة دكتوره , علوم التسيير , تخصص ادارة مالية ,جامعة الجزائر 3 , الجزائر 2019

14. مروة عبد القادر صالح، أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض 1994-2014، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان ،2016،

15. مصطفى بن سلحة ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير ، المركز الجامعي، بغرداية، 2010-2011،

16. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014 ،

المجلات

1. احلام خليفة, لونيس علي , دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL , مجلة نور للدروسات الاقتصادية، جامعة بليدة مجلد, 6 ، عدد 10، جوان 2020،

2. بان توفيق نجم، عليه صالح ناصر، التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة بين القاعدة المحاسبية رقم 14 المعتمدة في العراق والمعيار المحاسبي رقم 5 المعتمد في دول مجلس التعاون الخليج)، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 19 2011،

3. برحومة عبد المجيد , اصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على القضاء الاقتصادي و الاجتماعي , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , العدد 06 , سنة 2006 , جامعة المسيلة

4. بن زيدان الحاج ، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010 ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، مستغانم العدد 01 جويلية 2011،

5. بن نعمون حمادو , تقييم برنامج الخوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية جامعة قسنطينة 2 العدد الثاني ديسمبر 2017

6. بوقصة ايمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية , معهد علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي الونشريسي ، تيسمسيلت، الجزائر مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الثالث مارس 2018,
7. حاجوج عبد الله, تشيكو فوزي, "دراسة قياسية لأثر الاستثمار العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2017)." المجلة الآسيوية للاقتصاد والمحاسبة، 18 (2)، (2020)
8. حدوش شروق, تومي امينة, العلاقة اللاخطية بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة 1984–2017, مجلد 18, العدد 2 ديسمبر 2022،
9. رمضان السيد أحمد , معن استاذ, الاقتصاد المساعد كلية التجارة – جامعة طنطا تحليل و قياس العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص فى مصر في إطار السببية و التكامل المشترك , مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد 22 –العدد الاول , يناير 2021
10. ريال زوينة، مناخ الاستثمار الجزائري و محدداته، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية السنة العاشرة، العدد 19 (ديسمبر 2015)،
11. زغبة طلال, واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و المتطلبات تحسين بيئة الاستثمار – مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية , العدد 7
12. سعد مقص, لعلا رمضاني , تطور القطاع الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية , المجلد 06, العدد 01 , سنة 2020
13. سعد مقص, لعلا رمضاني , تطور قطاع الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر , مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ,مخبر علوم تسيير جامعة الأغواط ,مجلد 06, عدد01 , 2020
14. سفيان قعلول , جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار مجلة دراسة الاقتصادية ,صندوق نقد العربي , العدد36 أبريل
15. شايب باشا كريمة,مسكر سهام , اساليب الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اطار انجاز المشاريع العمومية, مجلة الاستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – المجلد 04 – العدد 02 – السنة 2019

16. شيماء مبارك، استراتيجية الخوصصة في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 26، سبتمبر 2016،

17. طيبي حسين مجلد ,واقع الخوصصة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية – 7 العدد28 جانفي 2018 مجلة علوم الاجتماعية جامعة الاغواط ص 141

18. عبد الحفيظ عيسى , مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية – ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور –الجلفة– الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي, العدد 02،

19. عبد الرزاق مولاي لخضر ,العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية ,العدد 09 ,2010 ،

20. عبد الصمد سعودي ,حسين بلعجوز , اصلاحات السياسية النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة و انعكساتها على التضخم والكتلة النقدية و أسعار الصرف الجزائري , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , جامعة شلف , العدد الثاني عشر 2014

21. عطى لله بن مسعود , بوثلجة عبد الناصر, اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر مجلد الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي – العدد السابع – المجلد الثاني ص25–26

22. عون الله سعاد, بن طراد أسماء , تقييم بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر , جامعة ابن خلدون تيارت –الجزائر , مجلة قضايا اقتصادية و مالية و محاسبية , العدد00 , سنة 2023 , ص38–39

23. قادة عبد القادر، دقيش جمال، أثر التكامل بين الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR، مجلة الاقتصاد والمالية (GEF)، المجلد 9، العدد 02، 2023،

24. كربالي بغداد , نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر , مجلة العلوم الانسانية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , مجلد 05 , العدد الثامن ,

25. كمال سي محمد, محمد خليفة رقيق, الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة، مجلة التنظيم و العمل، المجلد ،5 العدد 4(11)، 2016،

26. مجلة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الأول، 2006،
27. مصطفى عبابسة، لهبيبات احمد، مناخ الاستثمار في الجزائر و اثره على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجلة المقار للدراسات الاقتصادية مجلة العلمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي العدد 3 ديسمبر 2018
28. معطى الله خير الدين , بوقمقوم محمد , تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و مجلة علوم الاجتماعية و الانسانية , جامعة باتنة , العدد 13 , ديسمبر 2000
29. ناجي بن حسين تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، بحوث ،اقتصادية، جامعة قسنطيقة 1، المجلد ب، العدد 31, جوان 2009،

البحوث والملتقيات

1. حسن بن بلقاسم غصان، حسن بن رفدان الهجهوج ,اختبار اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة, بوابة الأبحاث، 2009،
2. سويفي عبد الهادي عبدالقادر، محاضرات اساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، جامعة اسيوط، مصر، 2009،
3. شريط عابد, بن الحاج جلول ياسين، دور قطاع الخاص في دعم التنمية الأقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مجلد6, رقم 10
4. صبيحي شاهيناز, مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية,
5. علي بن عثمان الحكمي، الاستثمار الخاص في مملكة العربية السعودية ,التكامل المشترك و تصحيح الخطأ, دراسات اقتصادية , السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي المجلد الخامس العدد 09 ،2002,
6. عماري عمار، الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى الدولي، 29 / 30 أكتوبر 2001 , سطيف

7. محمد قويدري، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18-17 أفريل، جامعة الشلف، الجزائر، 2006،
8. محمد متولي دكروري, محمد فقد، "دراسة الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية" ، وزارة المالية المصرية، إدارة بحوث التمويل، مصر،
9. مولاي لخضر عبد الرزاق , بونوة شعيب , متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر – جامعة قاصدي بورقلة و جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان , مجلد 04, العدد 01,

النصوص القانونية

1. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 / 09 / 1966 يتضمن قانون الاستثمارات , الجريدة الرسمية، العدد 80 ،
2. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/17 المتضمن لقانون الاستثماري , الجريدة الرسمية , العدد 80
3. قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض , الجريدة الرسمية , العدد 16 ، 1990،
4. القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , الجريدة الرسمية العدد 77
5. القانون 01-18 الصادر في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية
6. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 47
7. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار , الجريدة الرسمية، العدد 74, 2006
8. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار , الجريدة الرسمية , العدد 46
9. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993

المواقع الالكترونية

1. البنك الدولي , تقارير ممارسة أنشطة الأعمال(doing business reports 2010-2013) www.doingbusiness. Org
2. عبد السلام رضا، مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العادلية: تحليل اقتصادي لترتيب مصر والدول العربية في ابرز المؤشرات التنمية العالمية,سنة 2007، متاح على الموقع الالكتروني: www.kotobarabia.com
3. www .cnas.dz

التقارير

1. تقرير من أجل سياسة التطوير المؤسسات و المتوسطة في الجزائر , المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعى , جوان 2002 ,
2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2004،
3. وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تقرير حول واقع الخصخصة في الجزائر، الجزائر، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ajide, K. B., & Lawanson, O. (2012). Modelling the long run determinants of domestic private investment in Nigeria. Asian Social Science, 8(13),
2. Appelt, K. (2016). Keynes' Theory of the Interest Rate: A Critical Approach. THEORY METHODOLOGY PRACTICE: CLUB OF ECONOMICS IN MISKOLC, 12(1),
3. Benbitour A. (2000), L'Algérie au troisième millénaire. Défis et potentialités, Alger, Éditions Marinoor
4. Eshun, M. E., Adu, G., & Buabeng, E. (2014). THE financial determinants of private investment in ghana, Munich Personal RePEc Archive,
5. Guérin, J. L., & Lahrèche-Révil, A. (2001). Volatilité des changes et investissement. Economie internationale, (4),
6. IMF(2003) ,Algeria : staff report for the 2002 article IV consultation , international monetary Fund , January 22
7. Journal official de la république Algérienne , la loi n°63 -277 du 26 juillet 1963
8. Khan, S., & Khan, M. A. (2007). What determines private innvestment? The case of Pakistan(No 22202)
9. Rozeei, Z., Akhondzadeh, T., & Sameei, G . (2014). The study of the effective factors on investment in private sector in Iran "With emphasis on uncertainty". International Journal of Industrial Mathematics, 6(3),

10. UNDP :Human Development Reprt, 2013,.
11. World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports, 2015–2017.

قائمة المحتويات	الصفحة
البسملة	I
الشكر والعرفان	II
الاهداء	**Erreur ! Signet non défini.**
ملخص	VIII
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والقطاع الخاص	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الأسس الرئيسية لنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: الفرق بين التنمية الإقتصادية و النمو الاقتصادي	3
الفرع الأول: ماهية التنمية الإقتصادية	3
الفرع الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	5
الفرع الثالث: أوجه الإختلاف بين التنمية الإقتصادية و النمو الاقتصادي	9
المطلب الثاني : معايير النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له	10
الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي	10
الفرع الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	16
الفرع الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	17

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص	27
المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص	27
الفرع الأول: مفهوم القطاع الخاص	27
الفرع الثاني: مفهوم الخوصصة	28
الفرع الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص	30
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص	30
الفرع الأول: تعريف الاستثمار	31
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الخاص	33
الفرع الثالث: العلاقة بين الاستثمار العام و الخاص	41
المطلب الثالث: القطاع الخاص ومناخ الاستثمار	46
الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري	46
الفرع الثاني: قياس مناخ الاستثمار	47
الفرع الثالث : محددات مناخ الاستثمار	55
خلاصة الفصل الأول	59
الفصل الثاني : دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر	60
المبحث الأول: القطاع الخاص في الجزائر	62
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري و التوجه نحو اقتصاد السوق	62
الفرع الأول: اصلاح الهيكل الاقتصادي	62
الفرع الثاني: الخوصصة في الجزائر كألية للاصلاح الاقتصادي	65
المطلب الثاني: تشريعات الخاصة بالاستثمار الخاص	70
الفرع الأول: الاطار القانوني المنظم للاستثمار الخاص في الجزائر	70
الفرع الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع الخاص	79
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر	83

الفرع الأول: مؤشر سهولة أداء الأعمال	84
الفرع الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية :	86
الفرع الثالث: المؤشر العالمي لبيئة التنافسية	88
المبحث الثاني : مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الجزائري	91
المطلب الأول: مساهمة قطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري	91
الفرع الأول: مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	91
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة	95
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار و مناصب شغل	99
الفرع الأول : دور قطاع الخاص في دعم الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي	99
الفرع الثاني : أثر قطاع الخاص في خلق مناصب شغل	104
المطلب الثالث : معوقات و تحديات قطاع الخاص و أثرها على النمو الاقتصادي	107
خلاصة الفصل	110
الخاتمة	114
قائمة المصادر والمراجع	118
الفهرس	125